

جـريدة اقتصادية مستقلة

يصدرها من لندن «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر».

رئيس التحرير

سليمان الفرزلي

المجلد الاول - العدد الخامس - شباط / فبراير ١٩٩٤

Vol.1 No.5 February 1994

Algeria..........1$.	Lebanon...1000L.L.
Austria.........26S.	Libya......L.Din. 0.75
Bahrian.........0.75D.	Morocco...10.00Dh.
Belgium.........50Fr.	Netherlands........3Fl.
Bulgaria.........50Leva	Oman........1.5Rials
Cyprus........C£1	Palestine.........1$
Denmark.........10Kr	Qatar........10Rials
Egypt.........E.P.2.500	Russia.........1$
France.........8Fr.	Saudi Arabia....10R.
Finland........13F.M	Spain.......200Ptas.
Germany.....2.5 DM.	Sweden....12.00SKr.
Greece.........300DR.	Switzerland....25Fr.
Hungary......140Ft.	Syria.............15SL.
Iraq..........1$	Turkey....T.L10.000
Irland.........IR1£	Tunisia....1.000Din
Italy..........2,400Lir.	U.A.E.......10Dirh
Jordan..........1JD	UK.......1£
Kuwait.......500Fils	USA......2$

السفارة الفرنسية في بيروت سلمتها الى الحكومة اللبنانية

خطة اسرائيلية للنقل البري عبر البلاد العربية

■ تلقت الحكومة اللبنانية عبر السفارة الفرنسية في بيروت خطة تفصيلية من الحكومة الاسرائيلية تتعلق بمستقبل النقل البري عبر البلاد العربية. وقد أرفقت الخطة بالخرائط اللازمة التي وضعها خبراء ومهندسون اسرائيليون ودوليون.

وليس معروفا لماذا اختار الاسرائيليون فرنسا وسيطاً لنقل خطتهم، لكن ذلك قد يكون من الأسباب التي أدت الى طلب السفير الفرنسي نقله من بيروت قبل مضي سنة واحدة على وجوده فيها. وكان ملفتاً ان السفير لم يقدم الخطة المذكورة بنفسه بل حملها الى القائم بالأعمال.

وتنطلق الخطة الاسرائيلية من مركز محدد في جميع الاتجاهات القريبة والبعيدة، وهذا المركز هو مدينة القدس كما يستفاد من الخرائط المرفقة.

وفي فذلكة الخطة، حسب مصادر لبنانية اطلعت عليها، ان اسرائيل في الماضي لم تهتم بوسائط النقل القريب بسبب المقاطعة العربية وحالة الحرب مع الدول العربية، بل ركزت اهتمامها كدولة محاصرة من جوارها العربي على وسائط النقل البعيد من والى العالم الخارجي وهي تحديداً وسائط النقل البحري ووسائط النقل الجوي. لكنها منذ ١٥ سنة، اي بعد توقيع معاهدة الصلح مع مصر، عكفت على درس وسائط النقل البري لأنه سوف يكون حيوياً في مرحلة السلام.

وفي الخطة ايضا تقويم لشبكات الاوتوسترادات العربية القائمة في كافة البلدان العربية، وهو تقويم لا يصنف الشبكات الراهنة في مصاف الشبكات الدولية لأنها، كما جاء في الخطة الاسرائيلية، تقع في تصنيف «دون المتوسط» حسب المقاييس والمواصفات الدولية. وبالتالي فان ذلك يقتضي رفع درجتها ونوعيتها.

وتنطلق الخطة كما ذكر في ثلاثة اتجاهات رئيسية:

● اتجاه الى تركيا نحو اوروبا على الضفة الشرقية للبحر المتوسط.

● اتجاه افريقي على الضفة الغربية نحو أقاصي المغرب.

● اتجاه خليجي يخترق الجزيرة العربية وصولاً الى سلطنة عمان.

ويبدو ان الخطة المذكورة تركز في الدرجة الأولى على الأوتوسترادات وتستثني خطوط السكك الحديد ربما لأنها عالية الكلفة ويستغرق بناؤها وتشغيلها وقتاً أطول. ومع ان سؤالاً بهذا الخصوص وجه الى رفيق الحريري، رئيس الحكومة اللبنانية، من قبل جورج عسيلي، رئيس الشعبة اللبنانية في غرفة التجارة العربية - البريطانية، وذلك أثناء زيارة الحريري الأخيرة الى لندن واجتماعه مع رجال الأعمال اللبنانيين في العاصمة البريطانية، الا ان السؤال الذي وجهه عسيلي كان يتعلق بالسكك الحديد، فلم يرد عليه الحريري سوى بالقول: «كل واحد يعمل ترانه» (راجع «الضيف» على الصفحة الاخيرة).

سيارة نقولا الحايك تتعثر

■ واجه صانع الساعات السويسرية المشهورة عالمياً «مواتش»، اللبناني الأصل، نقولا الحايك موجة من الانتقادات في الاوساط الاعلامية والصناعية الاوروبية لأنه لم يف بوعده بصنع «السيارة البيئية» التي تتسع لراكبين والتي أعلن انه سوف يصممها لتحل أزمة التلوث في المدن.

لكن سيارة نقولا الحايك الذي يطلقون عليه في اوروبا لقب «منقذ صناعة الساعات السويسرية» و«حكيم سويسرا»، لم تظهر في المواعيد التي أعلنها سابقا، مما اضطره الى الاعلان من جديد ان اتفاقية للانتاج سوف توقع في العام الحالي ١٩٩٤ وكان أقسى هجوم تعرض له الحايك من الرئيس التنفيذي لشركة «فولكسفاغن» الذي قال في مقابلة صحافية مع مجلة سويسرية: «نحن لا نصنع الساعات. وربما كان من الأحرى الا يصنع الحايك السيارات»!

الحريري يعد بقوانين جديدة للبورصة:

«سوليدير» للبنانيين و«الميدل ايست» للدولة

■ رداً على سؤال طرحته «الميزان» على رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري، أثناء لقائه رجال الأعمال اللبنانيين في لندن أخيرا، حول اعادة فتح بورصة بيروت، وعلى أي أسس، قال الحريري، انه من الضروري اعادة العمل في بورصة بيروت للاتجار بالأسهم والأوراق المالية، وان كان الاكتتاب بأسهم الشركات يمكن ان يتم بغير وجود بورصة كما جرى بالنسبة الى «سوليدير». لكنه قال، انه من المفروض وضع قوانين جديدة للبورصة تتناسب مع المتطلبات الحديثة للأسواق المالية.

ورداً على سؤال آخر من «الميزان» حول مستقبل «شركة طيران الشرق الاوسط» (الميدل ايست)، نظراً لأن الأنظار كلها متجهة الى توسعة المطار من غير التفات الى الناقلة اللبنانية الوطنية، قال الحريري، انه سوف يجري تشكيل هيئة وطنية لدرس موضوع الطيران المدني في غضون ثلاثة أشهر.

وأكد الحريري انه لن يحدث أي تغيير في ملكية «الميدل ايست»، ويفضل ان تبقى ملكاً للدولة لأنها تحمل اسم لبنان وهو أمر له علاقة بالافتخار الوطني.

ورداً على سؤال مكمل عن موقف حكومته فيما لو أقدم عدد من رجال الأعمال على تشكيل شركة طيران خاصة منافسة على غرار الشركات التي تقام في بعض دول الخليج بالرغم من وجود «شركة طيران الخليج» الأساسية، قال الحريري، ان حكومته لا تنظر بايجابية الى مثل هذا الاتجاه اذا وجد من يفكر بانشاء شركة جديدة.

وفي اللقاء ذاته سئل الحريري عن امكانية تجمع أسهم «سوليدير» في النتيجة في أيد غير لبنانية، وما اذا كانت هناك ضمانات للابقاء على الملكية اللبنانية فيها، فقال انه لا يتصور ان اللبنانيين الذين يحملون أسهم «سوليدير» سوف يبيعون أسهمهم الى غير اللبنانيين بدوافع وطنية، لكنه من غير الممكن ابقاء لبنانية الأسهم بالقانون. فالذي يحمل الأسهم يستطيع ان يبيعها لمن يشاء. لكن بموجب نظام الشركة يتعين ان يبقى ثلثا اعضاء مجلس الادارة من اللبنانيين حتى ولو آلت غالبية الاسهم الى غير اللبنانيين.

ويبدو ان الانطباع الذي تركته زيارة الحريري الى لندن كان ملحوظا في الدوائر المالية المراقبة لآفاق الاستثمار. فقد أبلغت مؤسسة «بلاكني مانجمنت»، المتخصصة في أسواق الشرق الاوسط، زبائنها في نشرتها الفصلية الجديدة، ان بيروت سوف تكون أحسن أسواق الشرق الاوسط اداء وربحية خلال السنة الراهنة.

كذلك فان مؤسسة «ماريل لينش»، (التي كان يعمل فيها سابقا رياض سلامة حاكم البنك المركزي)، صنفت لبنان في طليعة الأسواق الناهضة في العالم الى جانب اسرائيل وكوريا وفيتنام حيث المال المهاجر العائد الى البلاد يمكن ان يلهب سوق المال المحلي. ويقدر ان يصل حجم سوق بيروت المالي خلال العقد المقبل الى ٢٥ مليار دولار.

● وافقت الحكومة الاسرائيلية من حيث المبدأ على اقامة بورصة ثانية في اسرائيل الى جانب بورصة تل ابيب. وسوف تقدم وزارة المال لائحة بالانظمة التي ستحكم البورصة الاضافية في أواسط شهر نيسان/ابريل المقبل.

(راجع: عودة الروح الى «بورصة بيروت» على الصفحة: ٢)

الخرق اليوناني للاتفاقات «ينفر» الاستثمارات العربية

شركة «أبيلا» تقاضي حكومة جورج باباندريو

■ أحدث إخلال الحكومة الاشتراكية الجديدة في اليونان باتفاق معقود من الحكومة اليونانية السابقة مع شركة البرت أبيلا، موجة من النفور والترقب في أوساط الشركات والاستثمارات العربية ورجال الأعمال والمستثمرين العرب سواء من لهم استثمارات قائمة في اليونان او الذين يفكرون باقامة أعمال هناك.

وقد أقامت «شركة أبيلا» في جنيف (سويسرا) دعوى قضائية ضد الخطوط الجوية اليونانية (اولمبيك) التي تملكها الحكومة اليونانية لخرقها الفاضح للعقد الموقع بين الفريقين وللقانون الاوروبي. وتطالب «شركة أبيلا» في هذه الدعوى بتعويض عطل وضرر مقداره ١٠٠ مليون دولار.

وأصل الدعوى ان الحكومة اليونانية السابقة قررت في عام ١٩٩١ تخصيص شركة التموين التابعة لشركة الطيران «اولمبيك» بسبب خسائرها الفادحة، فاشترت «شركة أبيلا» ٤٩ في المائة من الشركة المذكورة.

وبموجب شروط الاتفاق المقر من الحكومة اليونانية السابقة كان لشركة «أبيلا» الحق في شراء ١٧ في المائة اضافية بحلول شهر حزيران/يونيو ١٩٩٥ والنسبة المتبقية وقدرها ٣٤ في المائة، في الشهر ذاته من السنة التالية ١٩٩٦، فتصبح الشركة اليونانية مملوكة بكاملها من قبل «شركة أبيلا».

وربما لامتحان نيات الحكومة الاشتراكية الجديدة برئاسة جورج باباندريو، وموقفها من شركات القطاع الخاص، تقدمت «شركة أبيلا» في وقت مبكر بطلب الى الحكومة اليونانية لممارسة حقها في الحصول على نسبة ١٧ في المائة من شركة «اولمبيك للتموين» بموجب الاتفاق المبرم في عام ١٩٩١، لكن حكومة باباندريو رفضت الطلب نظرا لالتزامها خلال الحملة الانتخابية الاخيرة بالغاء قرارات التخصيص التي أعدتها الحكومة السابقة.

وكانت «شركة أبيلا» قد دفعت ١٢ مليون دولار لقاء الحصة الأولية وقدرها ٤٩ في المائة، لكنها استثمرت ١٠ ملايين دولار اضافية في تحديث عمليات الشركة وتدريب موظفيها وخدمة ديونها السابقة. وتقدر خسارة الشركة اليونانية عام ١٩٩٠ قبل دخول «ابيلا» في الشراكة بنحو ٢٠ مليون دولار، وهذا ما حمل حكومة قسطنطين ميتسوتاكيس السابقة على بيعها والتخلص منها.

ولتسهيل عملية البيع قررت حكومة ميتسوتاكيس في حينه شطب ديون متراكمة على الشركة بلغت ٨٠ مليون دولار، كما وافقت على تسريح حوالي ألف موظف لتخفيف أعبائها. لكن هذه القرارات اتخذت قبل استدراج العروض من الشركات الدولية لتموين شركات الطيران المدني.

وسوف تتقدم «شركة أبيلا» بشكوى رسمية الى الهيئة الاوروبية العليا لتحصيل حقوقها من شركة الطيران اليونانية التي تقدمت الى الهيئة بطلب لاعفائها من الديون المتراكمة وقدرها ١.٢ مليار دولار.

لكنه من غير المنتظر ان تثار القضية في الهيئة الاوروبية في أثناء الدورة الحالية التي تترأسها اليونان.

منصور الشوا في حديث لـ «الميزان»:
لا استثمار في غزة قبل اقامة البنية التحتية. (صفحة ٥)

سلة الأخبار

الانتخابات التونسية

تقرر ان يكون يوم ٢٠ آذار/مارس المقبل موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس. وبموجب قانون وقعه الرئيس زين العابدين بن علي بتنقيح المجلة الانتخابية، سوف يسمح لمختلف الأحزاب السياسية بدخول البرلمان لأول مرة في تاريخ تونس بما في ذلك أحزاب المعارضة.

فتح الأجواء

أعلن وزير النقل الاسرائيلي عن استعداده لفتح الموانيء الجوية والبحرية أمام الاردن بحيث يصبح بامكان الطائرات الاردنية التحليق فوق الأجواء الاسرائيلية في طريقها الى اوروبا، شرط المعاملة بالمثل!

الهجرة الى اوروبا

دعت هيئات خيرية مسيحية اوروبية بينها «كارتياس» الكاثوليكية، الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي الى الغاء سياساتها التي تحد من الهجرة اليها، واعتماد سياسات ايجابية في هذا الخصوص بغية ادخال مليون مهاجر سنويا الى اوروبا من أجل تعزيز النشاط الاقتصادي، لأن سكان اوروبا الحالين أخذوا يشيخون!

وحدة احصائية

قررت سبع من دول اوروبا الشرقية والوسطى اعتماد نظم احصائية مشابهة لتلك المعتمدة في اوروبا الغربية تسهيلا لمفاوضات الدخول في الاتحاد الاوروبي. والدول المذكورة هي: بلغاريا، المجر، بولندا، رومانيا، سلوفينيا، الجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا.

كنز ماركوس

جاء في برنامج تلفزيوني - بريطاني خاص بالتحقيقات الغامضة، انه عثر على مخزون كبير من الذهب يعود الى الرئيس الفلبيني السابق فرديناند ماركوس أودع في أحد المستودعات في مطار كلوتن السويسري في زوريخ. وذكر البرنامج ان الكمية المودعة يبلغ وزنها ١٢٤٠ طناً قيمتها بالأسعار الحالية ١٦ مليار دولار.

السعودية تشتري
طائرات اميركية.(ص.١٣)

لبنان في دافوس

■ تردد اسم لبنان امام مئات من صناع القرارات في العالم الذين اجتمعوا في دافوس (سويسرا)، وارتفاع العلم اللبناني فوق مبنى الاجتماعات، وحضور نخبة من الفاعليات الاقتصادية اللبنانية، كان شيئاً بالغ الاهمية من حيث اعادة وضع لبنان على الخريطة الاقتصادية العالمية.

لكنه غير كاف ان يبرز لبنان في هذا التجمع العالمي الكبير كمضيف على ماكولات لبنانية أعدها «فندق البستان» ونقلها الى سويسرا «طيران الشرق الاوسط»، على قاعدة «اطعم الفم تستحي العين»، لأنه لا حياء في الحقائق، وخاصة الحقائق الاقتصادية، وعلى الأخص ان لقاء شيمون بيريز وياسر عرفات اثناء انعقاد تجمع دافوس خطف الأضواء الاعلامية حتى عن اللقاء الموسع ذاته، ناهيك بالماكولات اللبنانية المجوقلة! فالعالم يتغير بسرعة، وأسرع كثيرا من التغيرات المؤسسية والبنيوية اللازمة في لبنان. حتى ان الدول الصناعية الكبرى المعروفة باسم «مجموعة الدول السبع» - (الولايات المتحدة، بريطانيا، كندا، اليابان، فرنسا، المانيا، ايطاليا)، لم تعد أوضاعها الراهنة وافية لاستيعاب التغيرات العالمية. بل ان هذه التغيرات هي التي أعطت تجمع دافوس اهميته قبل ان يخطف أضواءه لقاء بيريز - عرفات.

وهذه الحقيقة عبر عنها أحد كبار الحاضرين بقوله: اننا بحاجة الى نظام عالمي جديد للملاحة يدلنا ويرشدنا. فاذا كانت الدول الصناعية العريقة التي لم تشهد حرباً منذ نصف قرن باتت بحاجة الى نظام جديد للملاحة، فكيف بدولة صغيرة مثل لبنان خارجة لتوها من حرب مدمرة استمرت عشرين عاما، وتعيش في منطقة مضطربة منذ عشرات السنين، تعطلت خلالها كل أنظمة الملاحة.

صحيح ان العاصفة اللبنانية مرت، وان السفينة اللبنانية انتقلت من بحر هائج الى بحر هادىء، لكن الصحيح ايضا انها تسير على غير هدى، وان كان ملاحها الجديد رفيق الحريري يحاول ان يحدد لها هدفاً وسط تضارب مصالح بقية الملاحين ومن ضمن نظام للملاحة أوصل السفينة الى الارتطام في الماضي. وقد يكون مفيداً ان يبدأ لبنان، او على الاقل الشخصيات اللبنانية التي تتمتع بسمعة عالية، بالتحضير من الآن لعقد «دافوس عربية» في الربوع اللبنانية على غرار «دافوس العالمية» في الربوع السويسرية، بحيث يكون لبنان فعلياً الجسر الواصل بين البحر العربي والمحيط العالمي، والا فان هذا الدور المؤمل والمعول عليه سيجري اختطافه كما اختطفت الاضواء في دافوس!

ذلك ان لبنان مؤهل للملاحة في هذا الاتجاه اذا توفر له الملاحون المقتدرون ونظام الملاحة الموثوق. والعرب في غالبيتهم يفضلون الركوب في سفينة لبنانية، شرط ان تكون خالية من الثقوب، على الركوب في سفينة اخرى لا يعرفون وجهتها او لغتها او طاقمها.

وربما يكون من الافضل ان يستضيف «فندق البستان» مثل هذه الدافوس في بيت مري على ان ينقل ماكولاته [illegible]وا الى دافوس السويسر[illegible] ذلك ان الضيافة لها متـ[illegible]ـها ان ياكل الضيف... ويسر[illegible]

«الميزان»

توفيق ابو خليل يعرض واقع الحال

سياسة الدولة ستقضي على الغزل والنسيج في لبنان

■ صناعة الغزل والنسيج في لبنان عريقة تعود الى العام ١٩٣٦.. ومعها انطلقت اسماء معامل كبيرة: «عسيلي» و«قساطلي» المعروفة... وبعدها معمل عريضة (١٩٣٩) والى جانبها معامل عدة ذات انتشار محدود. وكانت الحرب العالمية الثانية، وبين نتائجها غير المتوقعة ازدهار صناعة الغزل والنسيج ومعاملها بشكل ملفت في لبنان مع توقف الاسواق العالمية، فاستفادت الاسواق المحلية اللبنانية وزاد انتاجها، وكذلك ازدهارها بشكل قوي.

في الخمسينات، أخذت صناعة الغزل والنسيج في لبنان تشهد تطورا بارزا، ومعها انشئت المصانع الكبيرة والمتكاملة بحيث تجاوز عدد العمال، في بعض المعامل ١٠٠٠ عامل، فمعمل «عسيلي» مثلا كان يضم في الستينات ٢٠٠٠ عامل، و«عريضة» ١٣٠٠ عامل، «جبر» ١٠٠٠ عامل، «لبنان سجاد» ١٠٠٠ عامل، ناهيك عن المصانع الاخرى المتوسطة التي كانت تضم بين ١٠٠ و٧٠٠ عامل، والمصانع الصغيرة والتي يتراوح عدد عمالها بين ٢٠ و٢٥ عاملا.

وهكذا شهدت هذه الصناعة في الفترة الممتدة بين الخمسينات ولغاية السبعينات عصرا ذهبيا عرف تطورا وازدهارا لا مثيل له، ويذكر انه على عهد الرئيس الراحل سليمان فرنجية أنشئ معمل سمي «لبنان سجاد» Tapis Liban وكان ضخما يضم حوالي ١٠٠٠ عامل، فما كان من الرئيس فرنجية الا ان اعترض على التسمية قائلاً: «ان لبنان الماس ولا نرضى ان نحوله الى سجاد». وقد تغير اسم هذا المعمل فيما بعد وصار «بيبلوس».

ويؤكد توفيق ابو خليل، رئيس نقابة عمال ومستخدمي مصانع الغزل والنسيج والالبسة في لبنان، انه خلال الخمسينات والستينات لف «حزام الفقر» بيروت واخذ يضيق عليها، فامتصته الصناعة اللبنانية باعداد كبيرة وبشكل خاص صناعة النسيج والغزل، وقد شارف عدد معاملها ١٥٣ معملا، وقد وقع اول عقد جماعي في معامل الغزل والنسيج. عام ١٩٦٩ وكان مردوده اعطاء الحقوق والتقديمات للعامل ليعود بالنفع والخير وزيادة الانتاج على المؤسسة كماً ونوعاً.

ووقفة هنا وسؤال: **ما الذي جعل هذه الصناعة تعرف هذا الازدهار وماذا كانت ميزاتها؟**

الموهبة المميزة، الذوق السليم، الخبرة، الاتقان وجودة البضائع، عناصر مجتمعة جعلت صناعة الغزل والنسيج في لبنان تتصدر سائر الصناعات، يضاف الى ذلك اجرة اليد العاملة المنخفضة، هذه العوامل وغيرها، اعطت دفعا كبيرا لهذه الصناعة، علما انها لم تقتصر على الغزل والنسيج بل شملت صناعة الالبسة الجاهزة والداخلية. ويقدر عدد عمال قطاع الغزل والنسيج والالبسة في حدود ٢٥ في المائة من عدد عمال الصناعات كافة في لبنان وفي شكل خاص عمال صناعة الالبسة الجاهزة، والقسم الاكبر منهم من الأنسات والسيدات، الامر الذي أفاد العائلات التي صرفت أولادها عن التحصيل العلمي، وبدت مجالات العمل في الصناعة هي الاكثر توافرا، حيث أستوعبت الصناعة بكل أشكالها اليد العاملة وامتصت البطالة.

وقد تميزت صناعة الغزل والنسيج اللبنانية بالاتقان والجودة ورهافة الذوق في اختيار «النقشة» المحاكة، واللون. الامر الذي جعل تلك الصناعة تتخطى الاسواق المحلية حيث لا منافساً لها يجاريها بالجودة والاتقان والتميز، فخرجت الى الاسواق العربية والاوروبية والاميركية تنافس منتوجات تلك الاسواق وتصيب نجاحا وسيطا عاد الى لبنان بالنفع العميم وادخل اليه نقداً نادراً محترماً.

ويشير توفيق ابو خليل، الى ان لبنان هو البلد الوحيد، طبعا بعد فرنسا، الذي تمكن من صناعة قماش «الترغال»، حتى ان فرنسا أعطته حق استعمال اسم «الترغال» على صناعته المحلية. والى ذلك، يقول ابو خليل، ان قماش «السموكينغ» لم يكن في لبنان من يرتديه سوى ٥٪ لغلاء سعره، وعندما بدأ اللبنانيون بمهارتهم حياكة هذا القماش، فانزل الى الاسواق الوطنية لاقى نجاحا ورواجا هائلين، واصبح جميع اللبنانيين يرتدون «السموكينغ» الذي تتأرجح نوعيته من أحسن الأصناف وما دون.

ومثل أخر على براعة اللبنانيين في صناعة النسيج، فقد تمكنت معامل عسيلي في صناعة غزل رفيع للقطن، ومنافسة الهند التي كانت، زمنذاك، مستعمرة بريطانية، وقد تمكن لبنان بغزله هذا منافسة وغزو اسواق الهند وغيرها من الاسواق التي كانت تتكل فقط على الصناعة الهندية.

لكن الذي ضرب هذه الصناعة في لبنان، هو البضائع التي تستورد بشكل خاص من دول الشرق الاقصى، حيث اليد العاملة باجور منخفضة ومخزون كبير الامر الذي جعل هذه البضائع المستوردة ارخص من البضائع المصنعة محليا. ولكنها لا تضاهيها في الجودة والنسيج. وما لبثت ان اشتدت المنافسة مع هذه الدول وكادت الاسعار المضاربة تصيب من الصناعة اللبنانية مقتلا.

ومعظم المنسوجات اللبنانية كلاسيكية، وهي باصناف كثيرة، وهي، كما يقول توفيق ابو خليل، تصدر الى الخارج بطريقة غير مباشرة، وانه ليس هناك اي صنف من المنسوجات لم تتمكن المعامل اللبنانية من انجازه، حتى الالبسة العسكرية. وفي هذا المجال ابدت النقابة برئيسها واعضائها احتجاجا لدى قيادة الجيش اللبناني مفادها انه لا يمكن ان يتم استيراد بضاعة موجودة في بلدنا، وقد اثمر هذا الاحتجاج حيث ان بزات افراد الدرك والامن العام صارت من صنع لبنان، علما ان تصنيعها يشكل خسارة بالنسبة الى المعامل.

ونسأل توفيق ابو خليل:

● **ما مدى تأثير الحرب على معامل الغزل والنسيج وصناعتها؟**

يجيب رئيس النقابة:

«ان ما خلفه الاجتياح الاسرائيلي لم تتمكن حرب ١٧ عاما من انجازه. فمع الاجتياح، عمدت اسرائيل الى تدمير كل ما كان في طريقها، وكان في طليعتها المعامل، معامل دمرت وأخرى احترقت وقسم تضرر جزئيا، وما تبقى تعثرت اعماله...

كما ان سير المعامل وصناعتها تعثرت ايضا خلال سنوات الحرب بشكل كبير، نتيجة الاجواء الامنية التي كانت سائدة. فكانت تحول دون وصول العمال الى معاملهم لفترات طويلة ارهقت كاهل المعامل وعطلت دوران الآلات فيها، وبالتالي تراكمت الخسائر عليها. وعلى الرغم من ذلك كله بقيت سوق الانسجة والملبوسات خلال سنوات الحرب المضة اقوى مما هي عليه اليوم مع «السلم الاهلي» حيث الركود الاقتصادي قد ارخى بكلكله على اللبنانيين وامتص مدخراتهم فلم يعد هناك من يملك القدرة على الشراء والبيع».

ويتابع توفيق ابو خليل:

«واثار الحرب برزت بشكل واضح في انخفاض عدد معامل الغزل والنسيج. فما عادت هذه تشكل سوى ١٠ في المائة من العدد الذي كان موجودا في السابق، علما ان معظم مصانع الغزل والنسيج اضطرت الى اقفال ابوابها نتيجة المنافسة الحادة والقوية. فبات محتما عليها ان تعمل وتبيع باسعار اقل من الكلفة، كما ان صناعة النسيج التي شهدت تدنيا اكثر من غيرها، باستثناء التريكو (صناعة الصوف) والانسجة الرجالية والنسائية التقليدية، تدنت نسبة انتاجها في لبنان بين ٣٠ و٣٥ في المائة مما كانت عليه في الستينات.

ومع هذا كله فان انتاج معامل الغزل والنسيج والملبوسات في لبنان بامكانه ان يغطي حاجات السوق المحلية. فالمؤسسات العاملة اصبحت مهمة ومتطورة ونالت الثقة، لكن ينقصها توفير الحماية اللازمة لها ولمنتوجاتها، خصوصا ان معظم هذه المعامل اصبحت متكاملة اي انها تبدأ من الغزل الى النسيج فالصباغ والتلوين والتوضيب.

● **ما هي الحماية التي تطلبها صناعة الغزل والنسيج والالبسة في لبنان؟**

نسأل توفيق ابو خليل فيجيب:

(ما تطلبه هذه الصناعة في الدرجة الاولى هو حمايتها من البضائع التي تشكل منافسة اغراقية لها.

ان السوق الاوروبية لم تعد تنافس السوق المحلية، باستثناء القماشات الثقيلة التي تصنع في فرنسا وانكلترا والتي ما زالت تحتكر صناعة بعض الاقمشة التي لم يتمكن اي بلد في العالم من منافستها عليها.

اما في فرنسا فصناعة الغزل والنسيج أخذت تشهد منذ سنوات تدنياً ملحوظاً، وفي الواقع ان المنافسة الاغراقية التي تهدد صناعات الغزل والنسيج اللبنانية كان مصدرها في السابق بلدان اوروبا الشرقية التي كانت موجهة اقتصاديا، فكانت تبيع منتوجاتها باقل من سعر الكلفة لتستفيد من النقد النادر. الا ان هذه المنافسة ضعفت مع تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار الستار الحديدي، علما انه في السابق بلغت صناعة الغزل والنسيج في لبنان مرحلة كان من الصعوبة معها على بلدان اوروبا الشرقية منافستها في الاصناف التي توصلت اليها في الاقمشة ومنها «البوليستر).

ويتابع توفيق ابو خليل مستدركاً:

«لكن المنافسة القوية التي نواجهها اليوم آتية من بلدان الشرق الاقصى، كما ذكرنا آنفا، ليس لناحية الجودة بل لناحية الاسعار المنخفضة، خصوصا ان المعامل اللبنانية لاحقت التطور وجهزت معاملها بالات حديثة في أواخر الثمانينات خصوصا انه لم يكن بامكانها مواجهة المنافسة القوية ان لم تحصن نفسها بالمعامل والاجهزة المتطورة وكذلك باليد العاملة الخبيرة والكفوءة، وبذلك عمدت بالاضافة الى تجهيز المعامل بكل حديث وجديد في عالم الصناعة الى تدريب طواقم عمالها على احدث الاساليب. وبذلك اصبحت صناعة الغزل والنسيج والالبسة الوطنية مهمة جدا واصبحت تستقطب الزبائن والمستهلكين اللبنانيين بشكل لافت بعدما حازت على ثقتهم لناحية الجودة والذوق الرفيع والاسعار المشروعة والمدروسة».

ويتابع توفيق ابو خليل قائلا:

«*من هنا اصبح لزاما على الدولة ان تعمل على حماية هذه الصناعة* وكذلك حماية العاملين فيها، وكان طلب النقابة اشتراط تسعير السلع على ابواب المصانع حتي لا تذهب الى تجارة غير شرعية مرهقة. واطلقت النقابة نداء كررته مرارا خوفا على الصناعة المحلية ومن خطر شطبها من قاموس لبنان، وهذا ما يحذر النقابيون منه منذ العام ١٩٥٦، تجاه الاجراءات والتدابير التعسفية التي تتخذ في هذا المجال. خصوصا ان الاحصاءات في هذه المعامل تشير الى ان عدد العمال عام ١٩٩٣ تجاوز ١٢٠ الف عامل، وهذا الرقم يمكن ان يتضاعف ويتضاعف اذا تمت حماية الصناعة الوطنية. لقد بات لزاما على الدولة ايضا تعزيز صناعة الغزل والنسيج لأن لبنان لا يملك الموارد الطبيعية التي بامكانها ان تدر اموالا طائلة وبالعملات الاجنبية على لبنان، كما ان مجالات العمل في القطاع الزراعي ما تزال حتى الآن محدودة، لذلك فمن الضروري التركيز على هذه الصناعات التي برع فيها اللبنانيون واثبتوا جدارة وذوقا رفيعا في انتاجهم، وليس أدل على ذلك من انتشار البضائع اللبنانية في الاسواق الاوروبية والاميركية ناهيك عن العربية».

ويكمل رئيس نقابة عمال ومنتجي مصانع الغزل والنسيج:

«ان النقابيين يطالبون بحماية فعالة لصناعات الغزل والنسيج والالبسة من خلال حصر مشتريات الدولة من الصناعات الوطنية، ومنع التهريب في المرافيء اللبنانية كافة، ومنع دخول البضائع الاغراقية، وتأمين الطاقة الكهربائية تأميناً كافياً مع أسعار مخفضة اسوة بدول العالم لمساعدة اصحاب المصانع على النهوض من كبوتهم... وذلك كله مع مراقبة جودة الانتاج وتحديد الاسعار بدراسة موضوعية حتى لا يتضرر المستهلك ولا اي قطاع اقتصادي آخر».

«ولكن... مع الاسف»، يقول توفيق ابو خليل، «ان الدولة بدلا من تشجيعنا عمدت الى تخفيض الرسوم والحماية الجمركية لتصبح ضريبة صورية. في المقابل عمدت الى رفع كلفة الطاقة الكهربائية اضعاف الاضعاف ولم تعمد الى تخفيضها على المصانع، كما رفعت الرسوم *المالية على الانتاج الوطني مساواة بالانتاج المستورد*».

وحذر ابو خليل من الضرر الكبير الذي سيلحق عمال الغزل والنسيج واصحاب المصانع على حد سواء في حال انهاء الصناعة في لبنان، حيث لا مجالات للعمال الا في هذا الحقل العمالي الاجتماعي المهم، وهو الاول في تغذية وتقوية الاقتصاد اللبناني وفي منع نزف الاموال اللبنانية الى خارج البلاد في وقت هي في أمس الحاجة الى العملات الأجنبية اللازمة.

جورج قصارجي الحامل لواء العلاقات اللبنانية - الارمنية:

أرمينيا سوق مهمة على القطاع الخاص ان يدخلها

■ مصرف لبناني - أرمني، غرفة للتجارة والصناعة وسفارة لجمهورية أرمينيا في بيروت. مواضيع تشغل الطائفة الأرمنية وفاعلياتها اليوم في لبنان، والتي تبدو مهتمة وعلى أتم الاستعداد لأن «تضحي» وتقدم كل ما في وسعها لدعم الوطن الأم، الجمهورية الأرمنية ومساعدتها لتقف على قدميها.

فمنذ أشهر عدة، بدأت اتصالات ومراسلات بين فاعليات أرمنية في لبنان ومسؤولين واختصاصيين في أرمينيا، ووضعت بعض الدراسات، التي لا زالت مستمرة، لدرس امكانيات التعامل والتبادل التجاري والصناعي والمالي بين البلدين، حتى الآن لم تترجم هذه النيات جدياً وعملياً على الارض، لكنها ما زالت قيد المراجعة والدرس والتباحث.

وسيقوم النائب الارمني جورج قصارجي خلال شهر بزيارة الى ارمينيا لتبادل الآراء والمعطيات حول امكانية تحقيق هذا التبادل والتعاون التجاري.

وفي حديث لـ «الميزان» قال النائب قصارجي: ان هذه الفكرة طرحت منذ فترة، وخصوصا مشروع المصرف اللبناني - الأرمني تكون مهمته الاساسية تسهيل تبادل تمويل التبادل التجاري بين البلدين ويسهل المعاملات. وان هناك اتجاهاً لتمويل هذا المصرف من القطاع الخاص في البلدين. اي ان أفراداً قد ينشئون هذا المصرف وذلك توخياً للسرعة، خصوصا ان المشاريع التي تكون تابعة للدولة تكون عادة بطيئة بعض الشيء، لذلك سيتم التداول مع الدولة الارمنية وعلى ضوئها نعرف ماذا لديهم من شروط وامكانات وتسهيلات من اجل انشاء هذا المصرف، علماً ان هناك فاعليات أرمنية مستعدة لانشائه فوراً بانتظار الاجراءات والمعاملات القانونية اللازمة.

واضاف قصارجي، ان الجالية الأرمنية في لبنان على أتم الاستعداد لتقدم كل شيء يخدم الجمهورية الارمنية، وان مشاريعها غير مقتصرة على المصرف. بل ستتعداه الى مشاريع اخرى: «يزيد دعم الدولة الارمنية على كل الأسس، وكل ما هو مطلوب لانشاء دولة نريد ان نوفره ونحققه من اجل الدولة الارمنية».

وماذا بعد المصرف؟

يجيب قصارجي: «مع انشاء المصرف سنبدأ بالمشاريع التجارية والتبادل التجاري بين البلدين. والمصرف سيسهل عملية التبادل التجاري هذه، بحيث ستكون له فروع في لبنان وفي ارمينيا، وعملية التبادل التجاري ستكون تماما كما في سائر أنحاء العالم، وستتركز على عدة موارد أهمها الصناعة، اذ ان لجمهورية ارمينيا صناعات كثيرة أسعارها مناسبة للبنان، خصوصا ان أجور العمال هناك هي الادنى في العالم، مما انعكس على أسعار صناعاتهم ومنتجاتهم، علماً انها تتمتع بالجودة والاتقان، وهي شبيهة الى حد بعيد بالصناعة الارمنية في لبنان، فهي متقنة لكنها تحتاج لتطوير ومساعدات كما هو واقع صناعتنا اللبنانية تماما».

ويتابع جورج قصارجي:

«الى التبادل الصناعي، سيكون تبادل زراعي ايضا، فجمهورية ارمينيا - مثلا - تنقصها بعض المحاصيل الزراعية مثل التفاح والبطاطا، وستجد هذه المحاصيل في لبنان الذي يعاني منافسة ومضاربة واسعة في عملية تصدير كميات التفاح والبطاطا التي لم تعد تصنف في الباب الاول، وبذلك فان اوروبا لا تشتري التفاح والبطاطا من لبنان ويعود ذلك الى ضعف عمليات التوضيب والتصنيع للبضاعة اللبنانية التي لا تصل بالطرق الصحيحة الى البلدان المصدرة اليها مما جعلها تفقد مكانتها، مما انعكس على اسعارها، ونظرا الى امكانيات ارمينيا الضعيفة، اصبح سوق التفاح والبطاطا في لبنان هو الانسب لها لناحية الاسعار باستثناء تركيا، لكن تركيا لا يمكنها مضاربتنا في سوق ارمينيا بالنظر الى الخلافات التاريخية. وهكذا تصبح عملية التبادل الزراعي بين البلدين ضرورية للبنان كما لارمينيا».

واوضح قصارجي، ان المصالح ستكون متبادلة بين البلدين، وكذلك المساعدات، وعندما ترتاح ارمينيا «قد نطلب منها مساعدات للبنان وللجالية الارمنية في لبنان، لكن ارمينيا اليوم بحاجة الى مساعدتنا خصوصا انها لا زالت في حالة الحرب والارمن في لبنان مستعدون لمساعدتها».

واضاف، ان التبادل التجاري اليوم صناعيا وزراعيا لا زال متعثراً بعض الشيء بين لبنان وارمينيا نظرا لصعوبة المواصلات، اذ ليس هناك طرقات برية ام بحرية يمكن ان يتم نقل البضائع منها واليها، باستثناء خط جوي مباشر بين ارمينيا وبيروت بدأ في ١٥ كانون الثاني/يناير الفائت، هذا الخط سيكون له تأثير كبير لناحية التنقل والسياحة، لكن لا يمكن التبادل التجاري عبره باستثناء الخزفيات والمصنوعات الصغيرة نظرا لكلفته الهائلة».

ولكن، يضيف قصارجي، «الآن نحن بصدد وضع الدراسات، ولغاية انتهائها، يكون التجار قد بدأوا التحضير الفعلي لتطبيق سبل التعاون والتبادل التجاري بين البلدين، وتكون جمهورية ارمينيا قد بدأت بانشاء الطرقات البرية».

المهم اليوم هو ما يحضر من دراسات والتي يقوم باعدادها اختصاصيون في لبنان وارمينيا لمعرفة امكانيات البلدين، وماذا يمكننا ان نقدم لهم وبماذا يمكننا ان نستفيد منهم وبماذا يمكننا ان نحقق عملية التبادل تجاريا، صناعيا، زراعيا، وكل ذلك سيكون مدار بحث في الزيارة التي سيقوم بها النائب قصارجي الى ارمينيا.

ويشير النائب قصارجي ايضا، الى مساع تقام اليوم من أجل افتتاح سفارة لجمهورية ارمينيا في بيروت قريبا، ولكن التخطيط لهذه السفارة يحتاج الى تأمين أموال، بحيث ستأخذ الطائفة الارمنية في لبنان على عاتقها فتح هذه السفارة لأن ارمينيا عاجزة عن ذلك في الوقت الحاضر، وقد أبدت جهات ارمنية حماسها لفتح هذه السفارة على عاتقها لمدة سنتين.

واشار قصارجي، الى ان افتتاح هذه السفارة صار محور حديث الاحزاب والطوائف الارمنية التي تتمنى منذ فترة بفتح سفارة لارمينيا في بيروت كما في الشام حيث انشئت سفارة لارمينيا منذ سنة.

□ **هل الدولة اللبنانية مطلعة على هذه الاجواء، وهل ستكون هذه المشاريع برعايتها؟**

يجيب قصارجي: «ان المشاريع التي نخطط لها بين بيروت وارمينيا لا زالت على مستوى فردي وليس حكومياً، وان الدولة الارمنية تريد ان تكون برعايتها، لكن المشكلة انه اذا طرحت على مستوى الدولة ستخضع لاجراءات بطيئة، لذلك نقوم حاليا بالتخطيط واجراء الدراسات والبدء بعملية التنفيذ لاحقاً على مستوى فردي توخياً للسرعة».

والمعروف ان العلاقات اللبنانية - الارمنية كانت جيدة ومثمرة حتى في الزمن الشيوعي عندما كانت ارمينيا جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا، وذلك نظراً لوجود أعداد كبيرة من الارمن في لبنان، وعودة بعضهم الى بلادهم خلال العقود السابقة وتحت الحكم الشيوعي.

عودة الروح الى «بورصة بيروت»

الحرب عطلتها والبورصات البديلة في العالم العربي لم تقلل من مكانتها

■ من «خان انطون بك»، في شارع البطريرك الحويك، المتفرع من باب ادريس.. الى «بانكو دو روما»، واخيرا... الى «شارع الحمرا»... «بورصة بيروت» حكاية في عمر الاستقلال لا بل اكثر، هي الأقدم في الشرق الاوسط.

هي مرآة بيروت ومثلها عرفت العهود الذهبية، ومثلها ذاقت الدمار والخراب. اصابتها شظايا الحرب ومخلفاتها بكل قدراتها، ومع مراحل الهدوء النادرة، حاولت «بورصة بيروت» استرجاع انفاسها وتجديد نشاطها، لكن الحرب كانت دائما لها بالمرصاد.. تماما كما بيروت.

وعلى أطلال «بورصة بيروت» وفي غيابها، «تعمشقت» اسواق مالية وبورصات أخرى في العالم العربي، حاولت أخذ دورها، لكنها... وايضا مثل بيروت، تبقى الملكة صاحبة العرش. «بورصة بيروت» لم تعرف اليأس، مع كل فسحة تلوح في الافق الاسود، كانت تحاول الاطلالة من جديد. اصيبت بخيبات كبيرة، لكنها اليوم تتطلع الى مستقبل أفضل، وكلها أمل بأنها ستعود وربما خلال ٧ أشهر وبحلة جديدة، حديثة، وبطلة لبنانية - اقليمية، وبعودتها سيعود عصرها الذهبي، أليست هي البورصة الأم، وستبقى من دون بديل ولا منازع. هذا ما يؤكده خبراء المال والاقتصاد في لبنان. حكاية بورصة بيروت، هكذا بدأت وهكذا استمرت، من بداية العشرينات الى اليوم.

مع انهيار الامبراطورية العثمانية وبداية عهد الانتداب الفرنسي عام ١٩٢٠، اول عمل قام به الكولونيل الفرنسي نيجر، هو اصدار قراره الرقم ١٥٠٩ الذي قضى باستحداث بورصة في بيروت لتداول العملات والذهب بهدف تعزيز وضع الشركات الفرنسية العاملة في لبنان وكانت أسهمها تنحصر في معظمها في عمليات الذهب والأوراق النقدية والعملات الأجنبية.

وبعد فترة قصيرة، (حوالي السنتين)، نشأت شركات عامة في لبنان وسوريا مثل شركات «أرصفة وحواصل مرفأ بيروت»، «شركة كهرباء حلب»، «كهرباء بيروت»، «شركة خط سكة الحديد»، «الشام وحماه وتمديداتها D.H.P»، «اسفلت ويترول اللاذقية»، «مياه بيروت»، «راديو أوريان للاتصالات السلكية واللاسلكية»، «حصر التبغ والتنباك»، «الشركة العقارية الفرنسية - اللبنانية»، وغيرها...

الشركات المختلطة هذه كانت نواة لسوق الأسهم في البورصة وكانت قابلة للتداول في بورصتي بيروت وباريس في آن واحد، وكانت ذات رأس مال أجنبي، وكان اعتمادها على بورصة باريس في تحديد أسعار الأسهم لهذه الشركات.

ومنذ تأسيسها عام ١٩٢٠، بقيت «بورصة بيروت» ٣٤ سنة من دون نظام ولا تشريع، وقد باءت محاولتان، الأولى عام ١٩٢٨ والثانية عام ١٩٤٣ لوضع نظام قانوني لـ «بورصة بيروت»، بالفشل بسبب الأزمة العالمية الاقتصادية عام ١٩٢٩ وبعدها الحرب العالمية الثانية وزوال الانتداب الفرنسي عن لبنان.

ويذكر ان «بورصة بيروت» تعتبر أقدم بورصة في الشرق الاوسط، باستثناء بورصة الاسكندرية التي أسسها البريطانيون عام ١٨٩٠ وهي مخصصة للتداول بأسهم القطن فقط.

ومع نشوب الحرب العالمية الثانية، وخسارة فرنسا الحرب، توقف العمل لفترة قصيرة في «بورصة بيروت»، الى حين اعلان استقلال لبنان عام ١٩٤٣ واتباعه النظام الاقتصادي الحر، وقد بقيت أسهم البورصة مختلطة لكنها أصبحت محض لبنانية، وتأسست شركات لبنانية مساهمة منها شركة «كهرباء نهر ابراهيم» وغيرها... وكانت أسهمها مقبولة في «بورصة بيروت».

عام ١٩٥٤. ومع تكاثر عدد الشركات المساهمة، ارتأى مجلس النواب ضرورة اعادة تنظيم «بورصة بيروت» على أسس جديدة، وبذلك صدر أول قانون لبناني ينظم «بورصة بيروت» وعملها، وهكذا نظمت عمليات الردهة، الأمر الذي جعل بورصة بيروت تشهد ازدهاراً تدريجياً وقد أسهم في ذلك تفاقم المشاكل السياسية في الدول العربية وتحديدا في مصر وسوريا مع «موجة التأميمات»، حيث ظهرت التيارات الاشتراكية في الدول العربية، مما جعل الرساميل العربية تتدفق على لبنان الذي ينعم بنظام اقتصادي حر يؤمن حرية التوظيف والاستثمار والمعدلات الضريبية والسرية المصرفية والحسابات المشتركة. بحيث عمد رعايا الدول العربية واللبنانيون المقيمون في تلك الدول الى تحويل أموالهم الى لبنان.

وتدفق رؤوس الأموال أسهم مساهمة جذرية في دفع عجلة النمو الاقتصادي بشكل لافت ومهم في لبنان، وفي شكل خاص على عهد الرئيس كميل شمعون، حيث نشأت شركات عدة، ازدهرت معها البورصة التي صارت انعكاسا طبيعيا للوضع الاقتصادي في لبنان.

وكانت أحداث صيف ١٩٥٨ التي أثرت على نشاط البورصة ولكنها لم توقفها، ومع انتخاب الجنرال فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية استأنفت «بورصة بيروت» نشاطها بزخم أكبر مما دفع المشترع اللبناني عام ١٩٦١ مرة جديدة الى وضع قانون جديد لنظام البورصة الداخلي لمواكبة التطورات التي حصلت في المنطقة.

وتعتبر مرحلة الستينات العصر الذهبي لـ «بورصة بيروت»، واستمرت هكذا الى حين حصول أزمة «بنك انترا» واعلان افلاسه، وكانت له حسابات في الشركات المساهمة المقبولة في التداول في «بورصة بيروت». فمع توقف «بنك انترا» عن الدفع، تأثر نشاط البورصة، وزاد الامر تعقيداً نشوب الحرب العربية - الاسرائيلية الاولى في حزيران/يونيو ١٩٦٧، والتي كان لها تأثير سلبي بارز على البورصة ونشاطها. وبذلك تدهور نشاط البورصة بشكل لافت من ٨٠ مليون ليرة الى حوالي مليوني ليرة.

وعلى اثر ذلك، صدر مرسوم اشتراعي جديد رقم ٢٩ في ٥ اب/اغسطس ١٩٦٧ يعيد تنظيم عمل البورصة بهدف اعطائها حافزاً جديداً وانطلاقة جديدة، وبذلك بدأت البورصة تستعيد نشاطها في أوائل السبعينات بحيث تدفقت الأموال العربية (بترودولار) في فترة السبعينات على لبنان تبحث عن التوظيف في استثمارات شركات او عقارات.

لكن الحرب اللبنانية التي اندلعت في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٧٥ كانت رصاصة الرحمة التي شلت «بورصة بيروت» بشكل جدي، وكانت اولى نتائج الحرب اصابة مقر البورصة في الاسواق التجارية وحرقها بعد نهبها وسرقتها خلال «حرب السنتين».

ومع انتخاب الياس سركيس رئيساً للجمهورية ودخول «قوات الردع العربية» الى لبنان، عاد الامل بعودة الاستقرار والانماء، فبادرت «بورصة بيروت» الى ترميم مقرها.

عام ١٩٧٧ انشئت ردهة مؤقتة لتداول الاسهم ريثما تنجز الاصلاحات في مقرها الرئيسي في «خان انطون بك»، في شارع البطريرك الحويك، المتفرع من باب ادريس، حيث بدأت عمليات لتداول الاسهم في شكل متقطع في «بانكو دو روما»، وانتقلت ادارة البورصة مؤقتاً الى «بدارو» حيث كانت تتم عمليات التداول بالاسهم مرتين في الاسبوع (الثلاثاء والخميس).

الا ان تطورات الاحداث ما لبثت ان عادت وبشكل أعنف، وأصيب مقر البورصة مجدداً، وما رمم دمر من جديد، فانتقلت البورصة وادارتها في الثمانينات الى «شارع الحمرا»، وكانت تتم جلسات التداول بالاسهم بعض المرات في الاسبوع، الى ان توقف العمل بها نهائياً في اب/اغسطس ١٩٨٣ لسببين:

١- التدهور الأمني.

٢- اقدام حكومة الرئيس شفيق الوزان في اول عهد الرئيس أمين الجميل، على تعديل قانون البورصة واصدار المرسوم الاشتراعي الرقم ١٢٠ الذي حصر حق تداول الأسهم بالبورصة بالعملاء الاشخاص الطبيعيين، ومنع المصارف من ممارسة حق الوساطة، علماً بأن المصارف اللبنانية وفق القوانين المرجعية الاجراء سابقا، يحق لها الوساطة في «بورصة بيروت».

هذا المنع يضاف اليه قلة عدد العملاء، بعدما توفي قسم منهم وهاجر القسم الآخر، أدى الى توقف العمل في الردهة.

عام ١٩٨٥ عدل هذا القانون على عهد حكومة الرئيس رشيد كرامي، لكنه أبقى على تحذير المصارف من القيام بالوساطة.

وبذلك، أصبح متعذراً التداول في الاسهم، فمن جهة ليس هناك عملاء «اشخاص طبيعيون» ومن جهة فان القانون المطبق حذر الافراد من تداول الاسهم الا بوساطة «عميل مقبول» في البورصة يتم تعيينه في لجنة البورصة بعد موافقة سلطة الوصاية (أي وزير المالية)، علماً ان الحكومة حتى اليوم لم تعين لجنة جديدة لـ «بورصة بيروت» وانتهت مهامها منذ ٤ سنوات وجرى التمديد لها في أواخر عام ١٩٨٤، ومنذ ذاك التاريخ لم يجدد لها ولم يمدد، أما نشاطها فهو مقتصر حاليا على تصريف الاعمال وليس بامكانها تعيين عملاء جدد، وهي اليوم في انتظار معالجة الوضع من قبل «سلطة الوصاية».

ماذا تنتظر الحكومة لاعادة احياء «بورصة بيروت»؟

يجيب ايلي قهوجي، أمين عام «بورصة بيروت» بأن حكومة الرئيس رفيق الحريري لديها أولويات وهي اعادة الاعمار والاستقرار النقدي، والآن بعدما حققت الحكومة الارضية الصالحة للاعمار والبناء والاستقرار النقدي، انصرفت الى معالجة السوق المالية اللبنانية، وهناك نية لاعادة تنظيم بورصة بيروت لجعلها بورصة ليس على المستوى المحلي الداخلي فقط بل على المستوى الاقليمي. خصوصا ان هناك توجهاً لخصوصة المرافق العامة في لبنان من القطاع العام الى الخاص، وهذه المرافق كلها تصبح شركات مساهمة مثل «محطة توليد الطاقة اللبنانية - السورية»، حيث يكون هناك حصة للقطاع العام وحصة للقطاع الخاص (اسهم)، والاتجاه نحو «الخصوصة» سيجذب عناصر تداول جديدة الى البورصة، خصوصا مع اطلاق شركة «سوليدير»، أهم وأكبر شركة لبنانية. ووفق قانون الشركة فهي مقبولة حكماً للتداول في «بورصة بيروت». بحيث ستصبح البورصة او السوق المالية وفق التنظيم الجديد، سوقاً لاصدار الاسهم، وهي اصدارات الشركة لتكون هذه الاصدارات الأدوات المالية وسندات خزينة لبنانية لآجال متوسطة وطويلة لتمويل مشاريع الاعمار. وقسم منها محرر بالعملات الأجنبية وقسم بالعملة اللبنانية وذلك الى جانب المشاريع، وكل هذه العناصر ستكون الاساس لانطلاقة «بورصة بيروت» على أسس جديدة.

والسؤال المطروح:

هل ستتمكن «بورصة بيروت» من استعادة عصرها الذهبي ودورها الريادي الذي لعبته قبل الحرب، وهل أخذت الاسواق المالية البديلة التي نشأت في الدول العربية دورها هذا؟

يشير خبراء المال والاقتصاد في هذا المجال الى دور بورصة بيروت التاريخي في الشرق الاوسط والعالم العربي، فهي كانت الأقدم، وكذلك كانت القدوة التي احتذتها الدول العربية كافة في تأسيس بورصاتها. والى ذلك كان لبنان أول مؤسسي «اتحاد البورصات العربية» في أوائل العام ١٩٧٤ الذي تأسس بين بيروت والدار البيضاء وضم بورصة تونس، والكويت، والآن يضم بورصات سائر الدول الخليجية، وكان لبنان رئيساً لهذا الاتحاد. وكانت البورصات في العالم العربي، قد جعلت من «بورصة بيروت» قدوة لها وقد استفادت من تجربتها الرائدة في تداول الأسهم، خصوصا ان لبنان بعدما شلت قدراته ومرافقه على امتداد سنوات الحرب (١٩٧٥ - ١٩٩٠)، في هذه الاثناء نشأت بورصات بديلة في الدول العربية: الاردن، البحرين ودول الخليج، وكذلك الخدمات المالية، التي كانت تؤمنها بيروت، تحولت الى قبرص، انما كل هذه الاسواق التي استحدثت، لم تتمكن، برأي خبراء المال، من الحلول مكان مركز بيروت الجغرافي في المتوسط والذي يميزها عن سائر هذه الدول، مما يرجح الرأي القائل ان بيروت ستستعيد مركزها المالي في الشرق الاوسط كسوق مالي بعد اعادة الاعمار والتأهيل والتنظيم، خصوصا ان بيروت كما يسميها الخبراء:

Plaque tournante لا زالت تتمتع بميزة انفتاحها على الشرق والغرب، واللبنانيون بمهاراتهم لديهم علاقات واتصالات واسعة وامتدادات غير محدودة على القارات، كلها عوامل تجعل مركز بيروت مميزاً وخاصاً ومن دون منازع.

ويرى الخبراء، انه على الرغم من بروز اسواق مالية في بلدان عربية، لكن أياً منها لم يأخذ مكان «بورصة بيروت» ولا دورها، فهذه الدول تتجه اليوم نحو اقتصاد السوق، وهي بحاجة الى اقتصاد السوق هذا، وحتى اسرائيل نفسها، لكي تتحول الى نظام السوق ستحتاج الى فترة طويلة ومعها مرحلة انتقالية. وفي هذا الوقت لبنان سيستعيد دوره والقاعدة عنده موجودة وكان قد احترفها. وهنا يرى الخبراء ان هذه الدول ستحتاج الى لبنان والى خبرته وستستعين به، فالسوريون مثلا ليسوا قادرين على انجاز «خصوصة»، لذلك يعملون خطة مشتركة مع لبنان في مشروع محطة حرارية، أي بمعنى آخر، ان هذه الدول ستحول اقتصادها وستحتاج الى وقت اكتسبه لبنان سابقا ، هم سيبدأون بينما سيطور لبنان ما كان توصل اليه. وهذه فرصة كبيرة لبيروت الخارجة من الحرب لاستعادة دورها المميز ولاستعادة تفوقها في كل المجالات ومنها... البورصة.

متى سيعود النشاط الفعلي لـ «بورصة بيروت»، وما الجديد الذي ستحمله في عمليات التداول ؟

يجيب ايلي قهوجي بانه لا تزال هناك مدة العودة نشاط البورصة، ذلك لأن لإعادة تنظيم «بورصة بيروت» يجب خلق سوق ثانوية موازية لأسهم هذه الشركة، انما ضمن نطاق القانون الذي يرعى البورصة، وحاليا هناك شركة «اردن اندسوت» الاميركية قامت بتنظيم بورصة الرياض وبورصة المستقبل في باريس وبورصة لندن. وهي الآن بصدد تنظيم بورصة بيروت التي من المتوقع عودة نشاطها وعملياتها خلال الاشهر السبعة المقبلة. علماً ان القانون الذي ينظم عمل بورصة بيروت متطور وحديث وكل ما يحتاج اليه هو ادخال بعض تعديلات عليه ليواكب التطورات الاقليمية والطارئة والاقتصاد واسواق المال الجديدة.

وجديد «بورصة بيروت» هو الكومبيوتر، حيث ستجري عمليات تداول الاسهم بوساطة أجهزة الكومبيوتر بعدما كانت تعتمد وسيلة بدائية بالمناداة في عملية الشراء والبيع في جلسة العرض والطلب وكل ذلك كان يتم بالمناداة.

ويرى الخبراء ان اعادة تنظيم «بورصة بيروت» ستنزع عنها صفتين هما:

● استئثار عدد قليل من الناس بالعدد الاكبر من الأسهم مما يشكل احتكاراً للسوق المالية من خلال التحكم بمسائل العرض والطلب.

● زوال التركيبة العائلية التي صبغت الشركات المساهمة في «بورصة بيروت».

وبرأي الخبراء، انه مع تطور الاقتصاد، اصبح النشاط الاقتصادي يتطلب رساميل ضخمة خارجة عن قدرة الافراد لتمويل اي مشروع، فضخامة المشاريع اصبحت اكبر من قدرة الافراد، مما سيجعل الشركات العائلية تتضاءل، خصوصا ان النشاط الكبير أصبح يحتاج الى مساهمات ورساميل كبيرة، كما هي الحال بالنسبة الى شركة «سوليدير».

هل يؤثر نشاط «بورصة بيروت» على الاقتصاد اللبناني؟

يجيب الخبراء، ان من شأن استئناف عمل «بورصة بيروت» بنشاط ان يجذب الاستثمارات الخارجية مجددا من قبل الدول العربية وايضا المغتربين اللبنانيين، فالبورصة انعكاس للوضع الاقتصادي في البلد، ومع تفعيلها ستخلق أجواء ازدهار ونمو واستقرار مالي واقتصادي.

خدام لوفد غرفة التجارة وجمعية المصارف:

ليس لنا أطماع في لبنان ومصلحة البلدين تقتضي التعاون الاقتصادي

■ انشاء منطقة حرة صناعية - تجارية على الحدود اللبنانية - السورية. تسهيل عملية التبادل التجاري بين البلدين، فارق سعر صرف العملة السورية بين لبنان وسوريا... ومواضيع أخرى نزلت على الكلام بين وفد غرف التجارة والصناعة وجمعية مصارف لبنان مع المسؤولين السوريين.

وكان الوفد برئاسة رئيس غرفة بيروت عدنان القصار، قد زار دمشق تلبية لدعوة من اتحاد غرف التجارة والصناعة السورية. وقد ضم الوفد اللبناني: روبير دباس، رشيد بيضون، محمد لمع، رفلة دبانة، حسن علم الدين، سمير طويلة، زيدان شميط، ربيع افرام (غرفة بيروت)، حسن المنلا، جان البرط، احمدك كبارة، احمد اسماعيل علوش (غرفة طرابلس)، ادمون جريصاتي، قازان قازان، محمد بكري (غرفة زحلة)، ريمون عودة والدكتور هشام البساط (جمعية مصارف لبنان). ولوحظ غياب الوفد الصناعي ورئيس جمعية الصناعيين جاك صراف، وبرر هذا الغياب بأن رئيس الجمعية يقوم بزيارات منفردة الى سوريا وان زياراته أخذت «الاتجاه الانفرادي» في معالجة قضايا الصناعة والصناعيين، وانطلاقاً من ذلك لم يدع جاك صراف ولا ممثلون عن «جمعية الصناعيين» لمرافقة الوفد اللبناني الى اجتماعات دمشق.

خلال الزيارة، جال الوفد على فاعليات سياسية واقتصادية عدة بدأت مع نائب الرئيس السوري عبدالحليم خدام، حيث تركز البحث على الاخطار والتحديات الاقتصادية التي ستحملها عملية السلام وأهداف اسرائيل في السيطرة على الموارد الاقتصادية والسياحية. وحذر خدام من أهداف اسرائيل هذه، مشيرا الى ان الدول العربية ستكون سوق استهلاك لاسرائيل التي ستصبح وكيلة أعمال المؤسسات الاقتصادية الكبرى. واعتبر ان الخاسر الاكبر سيكون من لديه بأموال، ولبنان لأنه الاكثر قدرة على المنافسة.وانطلاقا من ذلك، ركز نائب الرئيس السوري امام الوفد اللبناني على اهمية التكاتف والتعاضد في مواجهة المرحلة، مشيراً الى انه اذا لم يحصل السلام في المنطقة فان الوضع الاقتصادي يتوجه نحو التكتلات واقامة المجموعات الاقتصادية. متمنيا لو ان السوق العربية المشتركة تحققت ومنذ نشوء فكرتها، فمعها كان العرب اليوم قد بلغوا الوحدة. واشار الى انه اذا استطاع لبنان وسوريا السير ولو بتجربة متواضعة في هذا المجال، «فان الامر يخدم مصالح البلدين ويخدم البلدان العربية جميعها، ونحن منفتحون على كل امر يحقق هذه الغاية»... مؤكدا انه «ليس لسوريا أطماع في لبنان ولكن علينا ان نرى مصلحة البلدين ونتصرف في ضوء هذه المصلحة».

ثم كان للوفد لقاء مع وزير التموين والتجارة الداخلية نديم عكاش، حيث عقد اجتماع بحث خلاله امكانات تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين تأميناً لجودتها وفي وسائل تذليل بعض الصعوبات التي تعترض عملية التبادل التجاري بين البلدين تنفيذاً للبنود الواردة في اتفاقية معاهدة الاخوة والتعاون.

وفي مقر غرفة دمشق كان اجتماع ضم اركان اتحاد الغرف السورية الى الوفد اللبناني تم خلاله البحث في نقاط عدة أبرزها:

تسهيل مرور البضائع بين لبنان وسوريا والتي تواجه في عملية مرورها بعض الصعوبات لناحية الاضطرار الى الانتظار طويلا على الحدود ريثما تتم الموافقة، وتطرق البحث الى تحديد كل المعوقات والعراقيل اللتي تواجه عملية التبادل التجاري وانتقال الاشخاص والبضائع بين البلدين.

والى ذلك بحث المجتمعون في امكانية القيام بمشاريع مشتركة لبنانية - سورية ، وتشكيل لجان متابعة مشتركة لبنانية - سورية تجتمع دورياً ويكون اجتماعها المقبل في بيروت. والى جانب ذلك بحث المجتمعون في كيفية تفعيل اللجان التي سبق وتشكلت وضمت ممثلين عن القطاع الخاص في كل من سوريا ولبنان.

وختم الوفد زيارته في مكتب رئيس الحكومة محمد الزعبي حيث عقد اجتماع برئاسة نائب رئيس الحكومة للشؤون الاقتصادية سليم الياسين وحضور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد العمادي ووزير التموين والتجارة الخارجية نديم عكاش، فبحث المجتمعون في نقاط عدة تدخل جميعها في امكانات تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين ومنها:

١- امكانية انشاء منطقة حرة صناعية تجارية على الحدود اللبنانية - السورية وجدواها الاقتصادية.

٢- البحث في المشاريع التي يمكن تحقيقها، والتي ستكون مشتركة بين البلدين.

٣- تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بين البلدين.

٤- دعم المشاريع الخاصة التي يقوم بها القطاع الخاص في كلا البلدين ويكون هدفها تحقيق هذا النوع من التكامل الاقتصادي.

واتفق المجتمعون على تقديم اقتراحات وعرض لمشاكل القطاع الخاص في كل من لبنان وسوريا وخصوصا تلك التي تعيق عملية التبادل التجاري بين البلدين، ووضع حلول لها وفق معاهدة الاخوة والتعاون.

سوريا

دعوة الى توزيع الاستثمارات على كل المناطق بالتساوي

■ قدّر رئيس غرفة صناعة دمشق الدكتور يحيى الهندي أموال السوريين خارج البلاد بنحو ٥٠ مليار دولار، وقال: «لم تدخل بعد اي مبالغ منها للاستثمار في سوريا»، واشار الى ان اكثر من ٧٠ مليار ليرة سورية استثمرت في المجال الصناعي من أصل اجمالي رأس مال المشاريع المرخصة في اطار قانون الاستثمار الرقم ١٠ الصادر في عام ١٩٩١ التي تتجاوز قيمتها ١٥٢ مليار ليرة سورية.

وقال الهندي: ان قانون الاستثمار وفر أجواء مناسبة للاستثمار و«ان سوريا تتميز بالاستقرار السياسي والامني، مما يجعل اي استثمار ذا ربحية عالية». ولاحظ انه لم تسجل حتى الآن اي حال افلاس لمؤسسة. ويتعامل رجال الاعمال السوريون باعراف مستقرة ونحل كل خلافاتنا بالتحكيم والتقاليد الصناعية».

ودعا المستثمرين العرب «الذين يخاطرون بأموالهم في الخارج الى العمل في سوريا حيث سيحصلون على فوائد استثمارية عالية». وأشار الى ان سبب عدم عودة الـ ٥٠ مليار دولار، التي تشكل أموال السوريين في الخارج، «لم تحول للاستثمار في البلاد بعد صدور قانون الاستثمار لأن الدعاية الاستثمارية لا تزال ضعيفة ونحتاج الى عمل اكثر، ونحن مقصرون جدا في حق الاستثمار».

وعن أهم ملاحظاته على قانون تشجيع الاستثمار قال الهندي: انه لم يشجع الاستثمار سوى في حلب ودمشق اساساً، حيث تشكل الاولى نحو ٢٥ في المائة من عدد المشاريع المرخصة (أكثر من ٩٧٠ مشروعا) وتحظى الثانية بنسبة ٥٥ في المائة من المشاريع المرخصة ، ولا بد من العمل على ان يكون الاستثمار على الطريقة السويسرية أي ان توزع الاستثمارات على كل الاقاليم بالتساوي، ودعا الى الاستثمار في كل المدن السورية وهو ما يتطلب توفير البنية التحتية الاساسية من كهرباء وخدمات ومواصلات.

واوضح الهندي ان المجلس الاعلى للاستثمار رخص لاقامة ٤٣٤ مشروعا صناعيا تصل رؤوس أموالها الاجمالية الى اكثر من ٧٠ مليار ليرة سورية ، منها ٤٩ مليارا بالقطع الاجنبي . وأشار الى ان بعض المستثمرين لا يزالون يعملون «بعقلية التاجر»، في انتقاد ضمني الى المستثمرين في مجال النقل ذي الربح السريع. وتوقع الهندي ان تتجه الحكومة الى توحيد اسعار الصرف لا الى تعويم الليرة السورية ، والى اقامة سوق للأوراق المالية، وتحديث القطاع المصرفي في البلاد «وهي تخطو خطوات مدروسة بتأن، ولا تستعجل بدراستها، ونحن نساهم مساهمة فاعلة في رسم الخطوط العريضة للاقتصاد السوري ، حيث يشارك القطاع الخاص في لجنة ترشيد الاستيراد والتصدير وفي اللجان المهمة الاخرى التي تتناول الاقتصاد والصناعة».

وقال: «ان وجود اكثر من سعر لصرف الليرة السورية يعيق الحركة الصناعية ، ونحن نحتاج الى رؤوس أموال كثيرة للتطوير، ان الحكومة في طريقها لتوحيد سعر الصرف في القريب العاجل وسنقيم سوقاً للاوراق المالية بعد دراسة عميقة، اما مسألة تأسيس مصارف خاصة فهي تخص الحكومة التي ستطور القطاع المصرفي، ولا نقف في وجه اي دراسة تقدم في هذا المجال».

وعن النظام الضريبي، قال الهندي: «ان فرض الضريبة العالية على أرباح المستثمرين التي تجاوزت في بعض الاحيان نسبة ٩٢.٤ في المائة أدت الى هروب المواطن من دفع الضريبة بشتى الوسائل لأنه لو استجاب لدفعها كاملة سيعلن افلاسه في العام الاول على بدء مشروعه وتوقف الاستثمار الفعلي في المشاريع السورية»، واضاف: «ان عادة دفع الضرائب تشعر المواطن بمساهمته الفعلية في خدمة بلده وحين يدفع الضريبة يزداد التصاقه بالوطن اكثر».

واشار الى «ان الحكومة عدلت الضريبة وخفضت الشريحة العليا الى ٦١.٥ في المائة وفق القانون رقم ٢٠ لعام ١٩٩١، الا انها وضعت نسبة ربح على المبيعات بحدود ١٢ في المائة وعادت نسبة الضريبة الى ما كانت عليه».

وطالب الهندي في دراسة أعدها عن مناخ الاستثمارات في سوريا، بأن يكون أساس الضريبة بحدها الأعلى ٣٥ في المائة وبالغاء ضريبة الآلات لأنها العنصر الاساسي في الاستثمار.

وشدد على ضرورة محافظة الحكومة على اسلوبها في «الحماية المطلقة» للمنتوجات والصناعات السورية. وقال، ان الحماية هي التي شجعت الصناعة في بلادنا، «فاذا اطلقت حرية الاستيراد على مصراعيها كما يرغبون سنرى سيلا من البضائع المنافسة يغزو الاسواق السورية مما سيهدم صناعتنا».

واشار الى «ان الذين يدعون الى حرية التجارة في العالم، لم يستطيعوا الوقوف امام كثير من الصناعات اليابانية وعادوا الى وضع العراقيل في طريق الاستيراد من اليابان وحماية لصناعتهم».

وقال: «اذا سمحنا بحرية الاستيراد ستموت صناعتنا حتى لو رفعنا نسبة الرسوم الجمركية على المستوردات، يجب ان لا نهمل هذه المسألة، ونحن نحتاج الى ما لا يقل عن ٥٠ مليار دولار لنصبح دولة متطورة وهذا رقم ضخم».

واشار الى ان المنافسة موجودة بين الصناعيين حتى تؤثر الحماية على جودة المنتجات المحلية وعلى ارتفاع الاسعار ، وعندما تصبح صناعتنا قوية سنفتح الاسواق أمام الصناعات الاجنبية».

وعن كيفية حل مشكلة التضخم في سوريا، قال الهندي: «انه يكمن في تشجيع الاستثمار وزيادة التصنيع ومكننة الزراعة وتشجيع التصدير واستقطاب المستثمرين من كل أنحاء العالم والاهتمام بالسياحة للحصول على القطع النادر».

ودعا الى تأسيس شركات مساهمة، بدلا من الشركات الموجودة حاليا حتى تعطي نحو ٣٦ في المائة ارباحا سنوية على اموال المدخرين المودعة لديها.

واكد انه لا توجد شركة تربح هذه السنة، وهو غير مقتنع بشرعية عملها، وحتى توفير نسبة ٢٠ في المائة ، مسألة صعبة جدا.

وقال الهندي، وهو صاحب أول معمل للغسالات في العالم العربي، انه يطمح الى رفع قيمة صادراته الى الاسواق العربية بنحو عشرة ملايين دولار اميركي . وأضاف:

«تشكو صناعاتي من ارتفاع السعر فقط، لكن التقنية متوافرة ومنافسة»، واشار الى انه يملك ثلاثة مصانع تنتج ١٣ صنفاً من الأدوات المنزلية . وكان بدأ العمل في مصر عام ١٩٥٢ وتنقل بين جنيف وباريس والقاهرة، ويشبه وضعه وضع الكثيرين من السوريين البالغ عددهم خارج البلاد نحو ١.٥ مليون نسمة، مقابل نحو ١٤ مليوناً في الداخل.

العراق

مواصلة شحن النفط واتهام الأمم المتحدة ببيع تصاريح التصدير

■ اتفق الاردن والعراق على تجديد الاتفاق الذي يحصل بموجبه الاردن من العراق على النفط بناء على تصريح خاص من الامم المتحدة .

وقالت مصادر في وزارة الطاقة والثروة المعدنية، ان الاتفاق الذي وقعه وزير النفط الاردني وليد عصفور ووزير النفط العراقي صفاء هادي جواد في بغداد سيمكن الاردن من مواصلة الحصول على النفط الخام وبعض المشتقات النفطية الأخرى كما كان الأمر منذ أواسط ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ حين اغلقت المملكة العربية السعودية أنابيب النفط التي كانت تصل الى الاردن وذلك عقب غزو العراق للكويت في ٢ آب/اغسطس من العام نفسه.

وكان الاردن يحصل على ١٥ في المائة من نفطه من السعودية و٨٥ في المائة من العراق قبل نشوب أزمة الخليج، وتوقف السعودية عن تزويد الاردن بالنفط جعل الاردن يعتمد اعتمادا كليا على النفط العراقي بموجب تصريح خاص تستثني به الأمم المتحدة الاردن من قرار حظر تصدير النفط العراقي.

وينص التصريح على أن يتم شحن النفط العراقي الى الاردن عبر صهاريج وليس عبر أنابيب النفط الواصلة بين البلدين والتي اغلقت بموجب قرار الامم المتحدة المذكور.

واوضحت المصادر ان الاتفاق الموقع يستمر لمدة عام واحد، وان الاردن يحصل بموجبه على نحو ٨٠ ألف برميل من النفط بينها ٢٠ الف برميل من مشتقات النفط والباقي من النفط الخام، تشحن في صهاريج الى مصفاة البترول الاردنية في «الزرقاء» شمال العاصمة عمان.

ولم تتضح بعد تفاصيل الاتفاق الجديد، غير ان الاتفاقات السابقة كانت تنص على حصول الاردن على النفط تسديداً لديون الاردن على العراق والتي ترتبت عليه أثناء الحرب العراقية - الايرانية. وكان وزير الطاقة والثروة المعدنية السابق المهندس ابو الراغب قدر هذه الديون ببضع مئات الملايين من الدولارات.

من جهة ثانية، طلب الاردن رسمياً من الأمم المتحدة السماح له بتصدير البضائع الاردنية المنشأ الى العراق من دون موافقة لجنة المقاطعة التي شكلها مجلس الأمن الدولي للنظر في الطلبات المقدمة لتصدير البضائع الى العراق وتضم ١٥ عضواً يمثلون الدول الأعضاء.

أعلن ذلك وزير المالية الاردني سامي قموة، وقال ان الدكتور عبدالسلام المجالي رئيس الوزراء طلب من مندوب الاردن الدائم لدى الأمم المتحدة تقديم طلب الى لجنة المقاطعة بهذا الصدد، وطلب من لجنة المقاطعة ان تعتبر اي موافقة على تصدير أي سلعة الى العراق وكأنها موافقة لجميع المصدرين، واعتبارها مفتوحة لجميع المصدرين وعدم الرجوع الى لجنة المقاطعة لأخذ الموافقة مستقبلاً.

وشدد على حرص الحكومة الاردنية، على ضرورة تعامل لجنة العقوبات مع جميع الطلبات على قدم المساواة، في اشارة صريحة الى عدم وضوح الاسلوب والاجراءات والسياسة المتبعة في منح الموافقات، اذ تقبل بعض الطلبات ويرفض البعض الآخر لذات الصنف من دون ابداء الاسباب.

وكشف الوزير قموة النقاب عن ارسال الحكومة الاميركية بعثة خاصة ضمت ١٢ عضواً برئاسة أحد سفرائها في ايلول/سبتمبر الماضي لبحث مسألة التصاريح التصديرية الى العراق، وقال، ان الجهات الرسمية الاردنية بمن فيها رئيس الوزراء، ووزير المالية، ومدير الجمارك وغرف الصناعة والتجارة، قد أبلغت الوفد ضرورة اعادة النظر في الاجراءات المتبعة من اللجنة لوقف الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الاردني من جراء الحصار وعدم المساواة في منح الموافقات.

واشار الى ان عدد الطلبات المقدمة الى لجنة المقاطعة خلال الفترة ١٩/١٠-١٨/١٢/١٩٩٣ بلغ ٣٧٠٧ طلبات، وافقت اللجنة على ٥٧١ طلباً من أصل المجموع، أي بنسبة ١٥.٤ في المائة. وقال، ان لجنة العقوبات لا تتعامل مع الطلبات المقدمة اليها بنفس الاسلوب من المعاملة، مؤكداً ان اللجنة توافق على طلبات لبضاعة معينة وترفض طلبات أخرى مقدمة للصنف نفسه من البضائع، فعلى سبيل المثال تم ارسال ٧٦ طلباً مقدمة لنفس الصنف من البضائع للحصول على موافقة تصدير أقمشة الى العراق، وافقت اللجنة على ١١ طلباً منها ورفضت ٤١ طلباً، ولم ترد على ٢٤ طلباً وما زالت معلقة.

واوضح الوزير الاردني ان الحظر الاقتصادي الشامل المفروض على العراق بموجب قرار مجلس الامن ٦٦١ لعام ١٩٩٠، قد سمح بتصدير المواد الغذائية والادوية فقط، مشيراً الى ان مجلس الأمن شكل لجنة أسماها «لجنة العقوبات» تضم ١٥ عضوا يمثلون الدول الاعضاء، مهمتها الموافقة أو رفض الطلبات المقدمة لتصدير بضائع للعراق عدا الادوية والمواد الغذائية. وقال الوزير الاردني ان قائمة السلع المسموح تصديرها الى العراق تشمل:

اولا: البضائع ذات المنشأ الاردني.

- الادوية البشرية والبيطرية.
- المواد الغذائية.
- الصابون والمنظفات.
- ورق الطباعة والكتابة والعبوات المختلفة وأغطيتها.
- أكياس البلاستيك المعدة لتعبئة المواد الغذائية.
- الاحذية، والكتب والدفاتر المدرسية.

- ثانيا: البضائع من منشأ أجنبي والمصدرة من الاردن.

- الادوية البشرية والبيطرية.

- ثالثا: يسمح باخراج الأثاث المنزلي والأمتعة الشخصية والسيارات الخاصة التي تكون برفقة المسافرين بغض النظر عن جنسياتهم.

أما البضائع المسموح بادخالها من العراق الى الاردن فتشمل:

- النفط ومشتقاته ويحصر استيراده بشركة مصفاة البترول الاردنية.
- الأثاث المنزلي والامتعة الشخصية والسيارات الخصوصية التي ترد برفقة المسافرين بغض النظر عن جنسياتهم.
- السيارات والآليات والمعدات الخاصة بالمتعهدين الاجانب التي توافق على ادخالها لجنة المقاطعة المنبثقة من مجلس الامن سواء كان ادخالها الى الاردن او غير الاردن.

وكان الاردن افتتح مكتباً خاصاً بتصدير البضائع الى العراق توزع فيه نماذج معتمدة من لجنة المقاطعة في الأمم المتحدة لتصدير البضائع، اذ كانت ترسل هذه النماذج الى *اللجنة المذكورة لأخذ موافقتها قبل الشروع في عملية التصدير* غير ان انعدام المقاييس والأسس استمر كما كان مما استفز بعض التجار الاردنيين الذين هاجموا لجنة المقاطعة في الصحف المحلية وفي منابرهم الخاصة.

وأشار محمد عصفور، رئيس اتحاد غرف التجارة في الاردن، الى وجود ما أسماه «مافيا» داخل الأمم المتحدة، واتهمها ببيع التصاريح المخصصة للتصدير الى العراق.

الاردن

مطالبة باعادة النظر في سياسة الضرائب

■ ذكرت دراسة صادرة عن غرفة صناعة عمان، ان الزيادة في حجم الضرائب المفروضة في الاردن تجاوزت الزيادة في الدخل الفردي بنسب كبيرة ، واعتبر ان هناك مبالغة في فرض الضرائب من دون وجود فلسفة ضريبية تشرح لماذا تكون نسبة ضريبة الدخل مثلا ١٠ في المائة او ٢٥ في المائة مع ان للضريبة بهذه النسبة او تلك آثاراً متفاوتة على الاقتصاد.

واشارت الى ان نسبة ضريبة الدخل تتراوح بين ٣٨ و٥٥ في المائة بالنسبة الى الشركات وبين خمسة و٤٥ في المائة بالنسبة الى الافراد، مؤكدة ان هناك مبالغة في هذه الضريبة.

واوضحت الدراسة التي أعدتها دائرة الابحاث والمعلومات في غرفة صناعة عمان، ان هناك نقصاً في المعلومات التفصيلية عن الضرائب وعن توزعها على شرائح المجتمع، كما ان هناك غيابا للدراسات والمقاييس التي يتم على أساسها فرض الضرائب، مشيرة الى ان بعض النتائج جاءت احيانا معاكسة لتوقعات برنامج التصحيح الاقتصادي الذي يلتزمه الاردن.

وأفادت الدراسة، ان برنامج التصحيح توقع ان يصل حجم الايرادات المحلية للحكومة الى ٨٥٠ مليون دينار عام ١٩٩٢، غير ان الايرادات التي تحققت فعلاً بلغت ١١ مليار دولار، أي بزيادة نسبتها ٢٩ في المائة . وقدرت نسبة زيادة الضرائب في عام واحد بنحو ٥٩ في المائة مشيرة الى ان حصيلة ضريبة الاستهلاك بعد تعديلها وزيادتها وادخال سلع جديدة فيها عام ١٩٩٢ بلغت ١٣٨ مليون دينار، مقابل المبلغ المتوقع الذي كان ٩٦ مليون دينار فقط، اي بزيادة نسبتها ٤٣ في المائة. واضافت، ان برنامج التصحيح توقع انخفاضا في المستوردات نسبته ثلاثة في المائة فانخفضت بنسبة تزيد على ٣٩ في المائة . وهذه أمثلة على حدوث نتائج مخالفة للأهداف المعلنة للبرنامج.

واشارت الدراسة، الى ان الضرائب عموما زادت من ٢٥٦ مليون دينار عام ١٩٨٨ الى ٦٣٩ مليون دينار عام ١٩٩٢، اي بنسبة ١٥٠ في المائة . فيما زادت نسبة الناتج المحلي الاجمالي بنحو ٤٧ في المائة في الفترة نفسها.

وقارنت الدراسة بين العبء الضريبي في الاردن وما هو قائم في عدد من الدول العربية والنامية والصناعية اعتمادا على تقرير البنك الدولي، فذكرت ان الايراد الحكومي الجاري زاد من ٢٢.٣ في المائة من الناتج المحلي عام ١٩٩٠ الى ٣٠.٥ في المائة عام ١٩٩١، مؤكدة ان هذه الزيادة لم تحصل في اي من الدول العربية او النامية او الصناعية موضع المقارنة. واوضحت ان زيادة ايراد الحكومة في الاردن بلغت نحو ثماني درجات، فيما راوحت في الدول موضع المقارنة بين درجة ودرجتين.

وافادت ان الايراد الضريبي كنسبة من الناتج المحلي عام ١٩٩١ تماثل بين الاردن ومصر لكنه زاد كثيرا عن سوريا وتركيا وسنغافورة وتايلاند، مشيرة الى ان زيادة الضريبة في الاردن بنسبة ٥٩ في المائة جعلتها من أعلى النسب في العالم.

وجاء في الدراسة: «ان مستوى العبء الضريبي يأخذ حجمه الحقيقي اذا عرفنا ان معدل دخل الفرد الحقيقي في الاردن انخفض بنسبة ٢٦ في المائة خلال الفترة من ١٩٨٨ وحتى ١٩٩٢ وان الناتج المحلي الاجمالي زاد في الفترة نفسها بنسبة ٤٧ في المائة في حين زادت الضرائب بنسبة ١٥٠ في المائة».

وعن نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي قالت الدراسة، انه في الاردن يقترب من الدول الصناعية المتقدمة او الحديثة او السريعة النمو مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة، موضحة ان فرنسا تنفق ٤٣.٧ في المائة وبريطانيا ٣٨.٢ في المائة وكوريا الجنوبية ١٧.٣ في المائة وسنغافورة ٢٢.١ في المائة وتايلاند ١٥.٥ في المائة وتركيا ٣٠.٤ في المائة بينما تصل نسبة الانفاق الحكومي في الاردن الى ٤٠.٤ في المائة.

اما الدول العربية فتبلغ نسبة الانفاق الحكومي في مصر ٣٩.٩ في المائة وفي سورية ٤٨.١ في المائة وفي تونس ٣٢.٦ في المائة . وأشارت الدراسة الى ان نسبة الانفاق على الدفاع بالنسبة للناتج المحلي في الاردن من أعلى النسب ولا تزيد عنه سوى سوريا في هذ االشأن.

وخلصت الدراسة الى ان هذا الأمر يتطلب اصلاحاً ضريبياً شاملاً لتكون الضريبة في خدمة التنمية وليست مجرد جباية، سواء من حيث نوعها او نسبها او اجراءاتها، ولاحظت ان السياسات الضريبية هي مصدر لايرادات الدولة، كما انها تدعم التوجهات الاقتصادية والاجتماعية ولها في الوقت نفسه تأثير كبير في الاستثمار والانتاج الصناعي الوطني مما يحتاج الى توفير البيانات المفصلة لدرس هذا التأثير.

منصور الشوا المكلف برئاسة بلدية غزة في حديث مع «الميزان»

عمالنا بنوا إسرائيل ولنا على اليهود حقوق

حمل صناديقه ومشى...

حمل صناديق البندورة، أو الطماطم الغزاوية، وتوجه بها الى مراكز بيع الخضار بالجملة في لندن وضواحيها. السوق الغربي الكبير في ضاحية هايز. محلات هارودز وغيرها. طلب من القائمين على تلك الاسواق ان ينظروا الى انتاج غزة، ان يفحصوه ويتذوقوه ويدققوا في توضيبه. يريد ان يفتح الاسواق بنفسه وعلى كتفه بصناديق عددها ٥٠٠ صندوق أحضرها معه من غزة. انه منصور الشوا المكلف برئاسة بلدية غزة في قطاع غزة المحتل. مهندس ورجل اعمال معروف وابن عائلة فلسطينية عربية معروفة وعريقة. انه نجل رئيس بلدية غزة الراحل رشاد الشوا الذي كانت له يد طولى في صمود القطاع وأهله خلال التقلبات التي مرت عليه منذ قيام دولة اسرائيل.

لكن منصور الشوا لم يكلف برئاسة بلدية غزة لأنه ابن رشاد الشوا بل لأنه مستحق لها بذاته، وفوزه في اي انتخاب مسالة لا تحتاج الى اثبات. كذلك أعضاء المجلس البلدي الذين اختارهم والذين يمثلون كافة الاتجاهات السياسية في البلد. ولهم الاهلية والكفاءة والموثوقية التي تكفل نجاحهم ايضا اذا شاءوا النزول الى الانتخابات. وبالرغم من ان اعمال منصور الشوا ومشاغله كثيرة، فان اعتزازه الاكبر واهتمامه الاول ينصب على الهيئة الخيرية التي يرأسها ويمضي في دعم ونشر رسالتها الانسانية. وقد التقته «الميزان» في لندن وكان لها معه حديث عن أوضاع قطاع غزة، وموعد مع حديث آخر في المستقبل... حول المستقبل:

■ قلنا لمنصور الشوا، انه من الطبيعي ان نبدأ الحديث من مسألة الانماء والاعمار في قطاع غزة، وخاصة اننا في لبنان اعتدنا على ذلك بسبب التدمير الذي خلفته الحرب، فأجاب بغير تردد: ان الوضع عندنا في غزة يختلف عن الوضع في لبنان. ونحن لدينا مجلس للاعمار لكنه للاسكان وليس للتنمية، نظراً للكثافة السكانية. فعندما قامت دولة اسرائيل وغادر الفلسطينيون ارضهم، عمل أهلنا في غزة وتحديدا آل الشوا على منع الهجرة الفلسطينية جنوبا. استبقوا اللاجئين في غزة التي أصبحت تحت الادارة المصرية.

قلنا: وماذا كان حال غزة تحت الادارة المصرية؟

[illegible] غزة مالاً. لكنها لم تستثمر في الناس. مصر قدمت للغزاويين التعليم المجاني وعلى مستوى رفيع. الطلاب الذين تعلموا على يد المصريين هم في المرحلة التالية كانوا من اهم مصادر الدخل في القطاع عندما ذهبوا للعمل في الخليج وراحوا يحولون مدخراتهم او مساعداتهم لأهاليهم وأقاربهم الباقين في غزة. ثم انتعشت غزة عندما قرر جمال عبدالناصر منع الاستيراد الى مصر، لكن هذا القرار لم يطبق علينا في غزة. فأصبحت غزة رئة تتنفس منها مصر، فازدهرت التجارة وأصبحت مورد عملة صعبة. وكان المسؤولون المصريون، والمقتدرون من المصريين، يشترون في غزة ما لا يستطيعون الحصول عليه في مصر. فالموارد التي كانت لغزة في الحقبة المصرية هي، بالاضافة الى تحويلات العاملين في الخارج، التجارة والحمضيات، ومصروفات وكالة غوث اللاجئين (الاونروا).

قلنا: وكيف اختلف الحال في الحقبة الاسرائيلية المستمرة الى الآن، وكيف تطورت؟

قال: مع الاحتلال الاسرائيلي لقطاع غزة عام ١٩٦٧ انقطعت الصلة مع مصر، وبالتالي مع العالم.

قلنا: وكيف كان الحال اقتصاديا؟

قال: حدثت أزمة اقتصادية. فالاسرائيليون لم يستثمروا في غزة مليما واحداً. لكنهم في السنة الاولى من الاحتلال سمحوا بالتصدير المباشر للحمضيات الى اوروبا والشرق الاقصى، ثم منعوا ذلك منعا باتا في السنوات التالية. وصار تصدير حمضيات غزة عن طريق مجلس الحمضيات الاسرائيلي. وحتى مطالع السبعينات بلغ انتاج غزة من الحمضيات زهاء ٢٧ الف طن.

قلنا: وبعد ذلك؟

قال: أهملت الحمضيات وهبط الانتاج بسبب تحديد الاسرائيليين لكوتا الماء، وبسبب تزايد عدد العمال المنتقلين للعمل في اسرائيل. خف الانتاج، خف كثيرا. فمنذ اوائل السبعينات فتحت اسرائيل باب العمل للغزاويين حتى وصل عدد العمال الذين يذهبون للعمل في اسرائيل ويعودون يوميا ١٢٠ الف عامل. فقد اشتغل الاسرائيليون على جعل غزة معسكرا عماليا لهم.

ثم قال الشوا محتدا: هؤلاء بنوا اسرائيل. نحن بنينا اسرائيل. لم يكن فيها شيء من العمران قبل ذلك.

قلنا: ألم تكن هناك منافذ اخرى؟

قال بارتياح: والدي رشاد الشوا اقنع الملك حسين بالسماح [illegible] أسوة باهالي الضفة الغربية. وتبعا لذلك اعطي صلاحية اصدار التصاريح. ومنذ ذلك الوقت صار هناك نوع من التكامل الاقتصادي والاجتماعي وحتى التزاوج والمصاهرة بين اهالي الضفة واهالي القطاع.

قلنا: وكيف اثرت هذه الموجة، موجة العمل في اسرائيل، على الوضع الاقتصادي؟

قال: في الثمانينات اصبحت هذه العمالة العمود الفقري للاقتصاد المحلي. فقد كان العمال الغزاويون يدخلون سنويا من عملهم في اسرائيل مبلغ مليار دولار سنويا، بالرغم من ان العامل الغزاوي كان يتقاضى ثلث نظيره الاسرائيلي وتقتطع منه تأمينات اجتماعية وصحية لم يستفد احد منها البتة. ولئن كان ذلك قد ادى الى هبوط زراعة الحمضيات الا انه ادى الى انتعاش صناعي كافحه الاسرائيليون مكافحة منتظمة.

قلنا: كيف؟

قال: من أواخر السبعينات تدرب عمالنا على بعض الصناعات في اسرائيل، تعلموها بالفطرة والممارسة من غير كفاءات او مؤهلات علمية. «لقطوا الصنعة» كما يقال. فاشتروا ماكينات وأقاموا صناعات، وكانت لهم في تلك المرحلة سوقان: سوق غزة - الضفة الغربية، وسوق اسرائيل. عندئذ عمد الاسرائيليون الى اغراق الاسواق ببضاعة رخيصة فاصبحت غزة ثاني اكبر سوق لاسرائيل بعد الولايات المتحدة الاميركية. وانهارت الصناعة الغزاوية وتدهورت ولحقت بالحمضيات.

قلنا: أليست هناك مصادر أخرى كالمساعدات الخارجية والعربية؟

قال: هناك مساعدات خاصة محدودة لمؤسسات محلية من قبل دول مثل فرنسا وبلجيكا وغيرها، لكن ذلك بدأ من أواخر الثمانينات فقط. وهناك «الاونروا» طبعا، اما المساعدات العربية فلا تأتي بصورة مباشرة ولكن عبر منظمة التحرير، ليست كبيرة وتعطى لفئات معينة.

قلنا: وماذا عن مؤسسة التعاون؟

قال: مؤسسة التعاون اقيمت في ١٩٨٦ برأسمال لا يتعدى خمسة ملايين دولار. حصة غزة من مساعدات مؤسسة التعاون لا تزيد على ٥٠ الف دولار! لكن الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية شكلوا فيما بينهم نوعا من السوق الخاصة بهم.

وأطرق الشوا قليلا ثم قال: انه وضع سيء. واسوأ ما فيه انه لا توجد في غزة بنية تحتية. لا طرقات. لا مجاري. لا شبكة اتصال. لا كهرباء. لا مدارس حديثة. انه من الاسهل بناء مدينة جديدة من الصفر. عندئذ تخطط وتنفذ كما تشاء. اما في الوضع الراهن فالبيوت قائمة من غير بنية.. فكيف تبني؟ يجب ان نبدأ من تحت الصفر. ولا بد من اقامة جانب من البنية اللازمة تحت الارض لأنه يستحيل المساس بالبيوت والمساكن القائمة، لا احد يستطيع نقل الناس من بيوتهم وهدمها لاغراض التوسيع اوالتمديدات. اول شيء يجب ان يعمل هو بناء البنية التحتية. من دونها لا سياحة ولا صناعة ولا مراكز مالية.

واضاف قائلا: هناك ٣٠٠ مليون دولار مودعة في البنك العربي تتهيأ للاستثمار في غزة. وانا اقول فليتأنوا. اي استثمار هو هدر في غياب البنية التحتية.

قلنا: والسياحة أليس لها مستقبل؟

قال: لدينا شواطيء احسن من شواطيء لبنان او حتى الريفييرا. وقطعا احسن من شواطيء ماربيا التي تصب فيها المجارير. لكن كيف تبني فنادق من دون طرقات وتسهيلات واتصالات ومنافع مكملة؟

قلنا: وكم تتصور تكلفة البنية التحتية الاساسية اللازمة قبل بدء الاستثمار الجدي؟

قال: ٨٠٠ مليون دولار لمدينة غزة ومليارات للقطاع. وجميع التمديدات يجب ان تكون تحت الارض وغير مرئية. هذا العمل صعب جدا، لكن يجب ان يعمل ويجب ان تعتمد التكنولوجية العالية في هذا المجهود الكبير. لا شيء ينفع من دون البنية التحتية.

قلنا: نظرة سريعة الى المستقبل الذي نامل ان يكون لنا حوله لقاء خاص؟

قال الشوا، لو تخيلنا كيانا فلسطينيا مستقلا او شبه مستقل او حتى دولة فلسطينية، فانني ارى انه لا بد من مساعدات خارجية كبيرة، وان تستمر العمالة الفلسطينية في اسرائيل لأن ذلك من حق عمالنا الذين بنوا اسرائيل. فاليهود حدوا من العمالة ليس لأسباب أمنية، كما يدعون، بل لافقار الفلسطينيين والضغط عليهم للقبول بالحل الذي تريده اسرائيل. ونحن لنا مطالب عند اليهود. وغير صحيح ان بلادنا كما يدعون ليس فيها ماء. انهم يأخذون ماءنا ويحرموننا منه، ثم نراهم يفاوضون الهولنديين لاقامة معمل لتحلية مياه البحر في غزة. فليقيموا معمل التحلية عندهم وليتركوا لنا ماءنا.

قلنا: ألم يفعل الاسرائيليون شيئا على صعيد الخدمات؟

قال: الناس تبني بيوتها، وبانعدام المجاري، كل واحد يحفر بئراً تقوم مقام المجارير. هناك عشرات الالوف من هذه الآبار التي تلوث المياه الجوفية. وكان والدي قد أقام مجرورا كبيرا لتصريف مياه الامطار الى البحر، لكن ازدحام البناء حمل الاهالي على توجيه مراحيضهم اليه فلوثوا البحر! الطرق القائمة ليست على مستوى جيد، فضلا عن انها قليلة. شبكة الكهرباء بالية والطاقة تأتينا من اسرائيل. اقل استثمار يوجد الآن في المدارس التي يشرف عليها مدير عام هو ضابط ركن اسرائيلي. المدرسة المهنية التي تشرف عليها «الاونروا» لا بأس بها، اما التي تديرها الحكومة الاسرائيلية فهي متدنية. واما الهاتف فتتولاه شركة اسرائيلية خاصة لا علاقة للحكومة بها، وهي بالتالي شبكة محدودة.

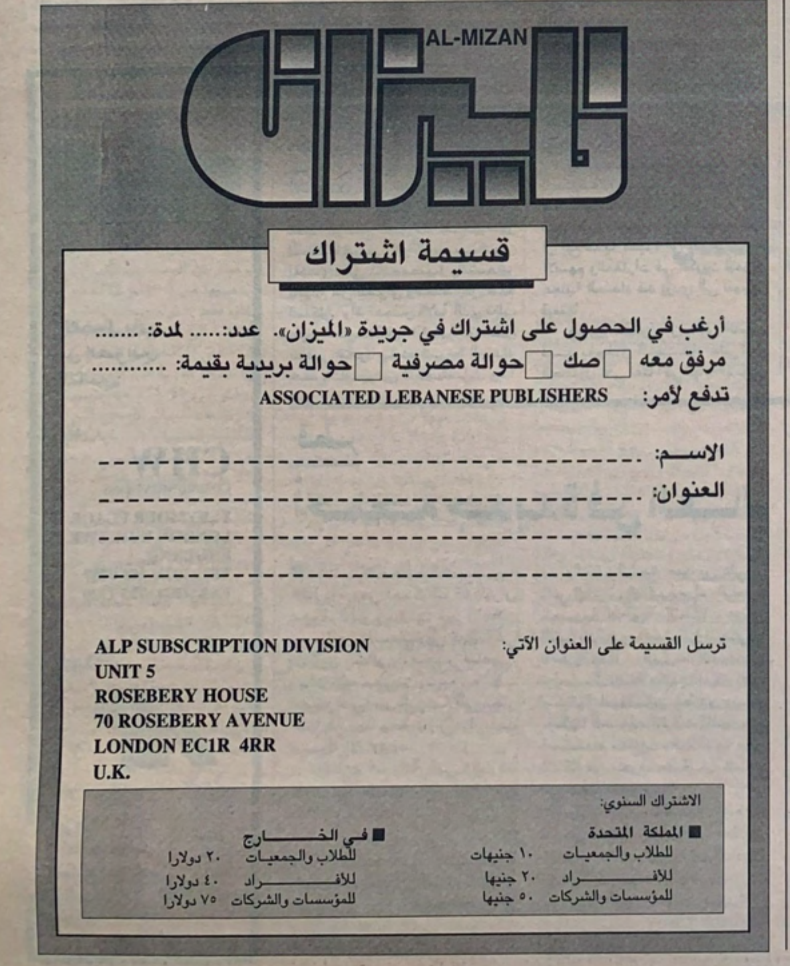
قلنا: وما هو الاساس الاقتصادي الذي تتصوره لو تحققت الاشياء الاساسية؟

قال: ان المستقبل في الصناعة. وقد اقيمت مشاريع صناعية خاصة في فترة الانتفاضة لكن مشاكلها كثيرة. العمال يتعلمون بالفطرة، فهم غير فنيين بالمعنى الحقيقي للكلمة. يجب ان يكون هناك تدريب فني جيد لضبط النوعية، ومعهد لفحص المقاييس، لأن الصناعة بحاجة الى اسواق وفي الاسواق لا بد من المنافسة. وبالتالي يجب التقيد بالمواصفات الفنية التي تحددها الاسواق وبالنوعية الجيدة القادرة على المنافسة.

ويجب ان تقام معامل حديثة لمعالجة المياه واعادة استخدامها. ومعامل لمعالجة النفايات السائلة واخرى لاعادة تصنيع النفايات الجامدة، وهو امر يحتاج ايضا الى تربية وتثقيف لتعويد الناس عليه. كل هذا موجود في اسرائيل ومفقود عندنا. وفي تقديري ان قطاع غزة يحتاج الى ١٥ سنة لتطوير الصناعة.

قلنا: والزراعة؟

ضحك وقال: الزراعة للكب. لا نفع من الزراعة ان لم يكن لها تسويق. والتسويق بحاجة الى اسواق وبحاجة اولاً الى توضيب للانتاج على قدر كبير من الذوق. وها انا، أحمل معي صناديق البندورة الغزاوية الممتازة الى لندن محاولا تسويقها وتعويد التجار عليها .. لعل وعسى!



اليمن

الصراع السياسي يجمّد المشاريع واجراءات نقدية تستهدف الصيارفة

■ قال نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة اليمني الدكتور محمد سعيد العطار، ان الازمة السياسية الراهنة في اليمن قد اثرت على برامج الاستثمار في البلاد، وخاصة ما يتعلق بالاستثمار الخارجي، حيث تم تجميد بعض المشروعات وتهدئة البعض الآخر لأن المستثمرين، حسب قوله: «يريدون ان يعرفوا الى أين ستصل الامور، ويحتاجون الى ضمانات لاستثماراتهم أهمها الاستقرار السياسي».

واعترف المسؤول اليمني الذي يرأس الي جانب عمله هيئة الاستثمارات اليمنية، بأن الأزمة السياسية وتداعياتها المستمرة تعد أحد الأسباب البارزة لانخفاض سعر العملة المحلية، وانها (الأزمة) قد اثرت على الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

وقال الدكتور العطار الذي كان يتحدث في مؤتمر صحافي عقده في صنعاء تحضيراً لندوة تنظمها وزارته بعنوان «تطوير القطاع الصناعي وأفاق الاستثمار في الجمهورية اليمنية»، قال: «اصبح العالم كله يبحث عن الاستثمار الخارجي، بما فيها الدول الغنية والصناعية، وهناك منافسة حادة جدا في هذا المجال لا يستطيع دخولها الا من تتوفر لديه جوانب الاستقرار، اضافة الى غيرها من العوامل المساعدة على نجاح الاستثمار».

واعرب الدكتور العطار الذي يعد من أقدم المسؤولين في الحكومة اليمنية الحالية وعمل لسنوات عديدة في منظمة الامم المتحدة، عن أماله بأن تتوصل لجنة الحوار الى اتفاق محدد وان يتم تنفيذ ما تم الاتفاق عليه (حتى تكون ممارستنا للديموقراطية حقيقة «قولا وفعلا»، وحتى لا نكون «نكتة» بين الأمم).

وقال الدكتور العطار، ان ندوة «تطوير القطاع الصناعي وأفاق الاستثمار في اليمن» تستهدف تقديم قراءة تقويمية للوضع الحالي للصناعة والاستثمار في الاقتصاد اليمني من جوانب تطور أهميتها بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي والعمالة والتجارة الخارجية، وتطور الاهمية النسبية لمختلف فروع الانتاج الصناعي والاطار المؤسسي للنشاط الصناعي والمناخ الاستثماري في البلاد.

كما تستهدف الندوة عرض الصعوبات والمعوقات التي تواجه قطاع الصناعة والاستثمار، واقتراح سياسات وبرامج محددة تم التوصية بتنفيذها في السنوات المقبلة.

وسيشارك في الندوة عدد من المختصين من الجهات الدولية والاقليمية والمحلية ذات العلاقة، كما سيقدم خلال أيامها عدد من أوراق العمل والمداخلات المتعلقة بالصناعة والاستثمار في اليمن.

ورداً على سؤال حول الجدوى من اقامة هذه الندوة في هذه الأيام غير الطبيعية التي يشهد اليمن خلالها أزمة سياسية لم تظهر بعد أية بوادر ايجابية لحلحلتها. قال نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة اليمني: «هذه الندوة خطط لها منذ سنتين وقد تأجل موعدها مرتين ووجدنا انه من غير المناسب تأجيلها للمرة الثالثة، خاصة ان ظروف المشاركين من الخارج لا علاقة لها بما يدور عندنا، ومع ذلك فلا ارى اية مشكلة في انعقادها والانتهاء منها ثم الاستفادة من نتائجها في ما بعد، ولا اعتقد ان هذه الازمة تقتضي ان تتوقف انشطتنا واعمالنا التي لا بد من القيام بها».

في الوقت نفسه أثار الكشف عن تعليمات وجهها رئيس الوزراء اليمني حيدر العطاس الى كل من وزير التخطيط والتنمية ورئيس الجهاز المركزي للاحصاء مدير التعداد وتضمنت تعليق المراحل المتبقية من مشروع التعداد العام للمساكن والسكان. ردود فعل متباينة، حيث اتفق البعض مع ما طرحه رئيس الحكومة اليمنية عندما قال:

«ان الازمة السياسية الراهنة التي تعيشها البلاد قد القت بظلالها على مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وولدت ظروفاً وأوضاعاً استثنائية أدت الى حراك سكاني في مختلف مناطق الجمهورية، الأمر الذي يستحيل معه - حسب ما جاء في مذكرة رئيس الوزراء الموجهة لوزير التخطيط والتنمية ومدير التعداد - استكمال أنشطة التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ١٩٩٤، لأن هذا الحراك السكاني ناتج عن ظرف غير طبيعي واستثنائي، وبالتالي فان التعداد يفقد أهم شرط من شروط اقامته».

وفي المقابل اتفق البعض الآخر مع رفض تعليمات رئيس الحكومة واعتبروها «من اخطر تداعيات الازمة السياسية».

واعتبر هؤلاء ان اجراء رئيس الحكومة هذا يبدد كافة الجهود التي بذلت في حملة التعداد التي بدأت منذ عدة اشهر ويجعل مصير الاموال العامة التي انفقت حتى الآن، وقدرت باكثر من ٣٠٠ مليون ريال يمني، مجهولا.

على صعيد آخر، اتخذ اليمن اجراءات صارمة في حق الصيارفة لمواجهة هبوط حاد في قيمة عملته ادى الى رفع اسعار السلع الاساسية في بلد اصابته ازمة سياسية حادة بالشلل.

وقال سكان، ان الهبوط الحاد في قيمة الريال دفع باسعار السلع الرئيسية وسلع اخرى الى عنان السماء وتراوحت الزيادات بين ١٥ في المائة وما يزيد على ١٠٠ في المائة. فارتفع كيس من السكر وزنه ٥٠ كيلوجراما نحو ١٢٥ في المائة من ٦٥٠ الى ١٤٥٠ ريالا بينما زاد سعر كيس من الارز وزنه ٥٠ كيلوجراما ٨٠ في المائة من ١١٠٠ الى ٢٠٠٠ ريال. وارتفع سعر علبة السجائر ٤٠ في المائة من ٢٥ الى ٣٥ ريالاً بينما زادت اسعار المشروبات الغازية نحو ١٥ في المائة من سبعة الى ثمانية ريالات للزجاجة.

وقالت مصادر في فندق بصنعاء، ان التوتر السياسي أثر على عملها مشيرة الى الغاء حجوز. وقال مدير الفندق: «بلغت نسبة هذه الالغاءات نحو ٣٠ في المائة خلال الشهر الماضي، ولا يأتي الزوار الاجانب الذين يضطرون الى القدوم للقيام بأنشطة تجارية ويفعلون ما بوسعهم لقضاء أقصر فترة ممكنة في البلاد».

ويدور الخلاف السياسي بين الرئيس علي عبدالله صالح وهو من اليمن الشمالي، ونائبه علي سالم البيض وهو من اليمن الجنوبي منذ تموز/يوليو الماضي. وقد قاد الرجلان البلاد الى الوحدة في ايار/مايو عام ١٩٩٠.

عمان

خطة حكومية لنشر الوعي الاستثماري

■ قررت غرفة تجارة صناعة عُمان وضع برامج عمل مكثفة بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة ووزارة شؤون التنمية يتم من خلالها شرح أهداف ومجالات الاستثمار المتاحة بالسلطنة وتوضيح الحوافز التي تقدمها الدولة من اجل تشجيع الاستثمار، كما قررت عقد ندوات بمختلف انحاء السلطنة لنشر الوعي الاستثماري وتوسيع قاعدة المستثمرين بمحاولة جذب المواطنين والتجار واصحاب رؤوس الاموال المحدودة للدخول في مجالات استثمارية مناسبة.

وجاء قرار الغرفة بعد ٢٤ ساعة فقط من دعوة السلطان قابوس القطاع الخاص «لتوظيف أرصدته المكدسة في البنوك من اجل خدمة الوطن وتوفير فرص العمل لأبنائه». وقال الشيخ يعقوب بن حمد الحارثي رئيس غرفة عمان ان الغرفة «ستدعو المستثمرين للقيام بواجبهم الوطني الذي تفرضه هذه المرحلة».

وأعلن ان الغرفة ستقوم بدعم جهاز البحوث والدراسات الاقتصادية التابع لها وستزوده بالمعلومات الضرورية للاستثمار من خلال مركز المعلومات بالغرفة وستكثف من جهود الترويج للمشروعات الانتاجية الكبيرة الموضوعة ضمن خطة التنمية الخمسية الحالية التي تنفذها الدولة.

كما ان دور الغرفة سيتضاعف خلال المرحلة المقبلة. وكانت عُمان قد بدأت حملة لتشجيع الاستثمار، منذ اوائل العام الماضي... وبدأت الحملة على عدة مستويات، منها الحكومي الذي تمثل في بدء مفاوضات وعقد اتفاقيات مع جهات أجنبية تركزت اساسا على مشروعات النفط والغاز وابرزها مشروع ضخم للاستثمار في مجال الغاز تتم دراسته حاليا بمشاركة فرنسية بريطانية هولندية يابانية، ومشروع البتروكيماويات الذي سيتم بمشاركة فنلندية.

اضافة الى انشاء شركتين، احداهما بالتعاون مع دولة الامارات هي شركة «عمان - الامارات للاستثمار» والاخرى بالتعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية هي شركة عبر الخليج للاستثمار الصناعي». اما المستوى الأخر لتشجيع الاستثمار فكان عن طريق الخصوصة وبيع أصول الحكومة في بعض المؤسسات والشركات والهيئات، ويتم حاليا وضع ضوابط وأسس للانطلاق بعملية التخصيص والعمل على جذب المواطنين وصغار التجار الى الاستثمار في الاسهم والسندات في سوق مسقط للاوراق المالية.

ويقول مقبول بن علي سلطان وزير التجارة والصناعة ان «الادوار مترابطة في تنمية الاستثمار في عمان ما بين وزارة التجارة والصناعة وغرفة التجارة والصناعة وسوق مسقط للاوراق المالية والمستثمرين الكبار ايضا». ويقول ان «هذه الادوار المترابطة هدفها جذب المستثمر الاجنبي والخليجي والمواطن العماني»، غير أن المواطن العماني استهلاكي بطبعه ويتعين تغيير هذا النمط وتحويله الى النمط التجاري. ويقول مقبول سلطان، ان نسبة الادخار الى الناتج المحلي الاجمالي للسلطنة قليلة جدا، اذا ما قورنت بنسبة الاستهلاك.

واكد ان هناك نزعة فردية، ولذلك فان معظم الافراد يحبذون اقامة مشروعات فردية خاصة بهم في حين ينبغي نشر الوعي بأهمية العمل الجماعي لأن المشروعات المشتركة والكبيرة عائدها افضل ومضمونها اكثر.

واكد مقبول سلطان، ان الدولة ستشجع الاستثمار سواء للمواطنين او الخليجيين او الاجانب. واشار الى المرسوم السلطاني الذي يسمح لأي مواطن خليجي ان يشتري اسهماً مقدارها ٢٠٪ من راسمال شركة عمانية.

واعلن وزير التجارة عن ترحيب السلطنة بالاستثمار الخليجي في الشركات الخاصة سواء كانت محدودة المسؤولية او غير ذلك.

وكان قيس بن عبدالمنعم الزواوي نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية قد عقد اجتماعا مع رجال الأعمال ومسؤولي الشركات لبحث كيفية جذب وتشجيع المستثمر الخليجي للاستثمار في السلطنة.

وعلم ان هناك اجراءات جديدة سيعلن عنها قريبا بهدف تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي في عمان. وستشمل ضمانات وقروضاً ومعاملة ضريبية متميزة، وذكرت مصادر مطلعة انه سيسمح للبنوك بزيادة نسبة استثماراتها في سوق السندات ببورصة مسقط.

ومن المنتظر ان يتم قريبا القيام بحملات ترويجية منظمة ومكثفة داخل وخارج السلطنة. وقالت هذه المصادر ان البنوك ستقوم بدور كبير ورئيسي في تطوير ودفع عمليات الاستثمار، وأن جزءا رئيسيا من أموال البنوك سيتم استثمارها في سوق الأسهم والسندات في بورصة مسقط.

الكويت

تسديد الديون المعدومة

■ ذكرت «وكالة الانباء الكويتية» ان مواطنين سددوا ١٠٩ ملايين دينار كويتي (٣٦٥ مليون دولار) في اطار برنامج لتسوية مشكلة الديون المشكوك فيها والتي تقدر قيمتها بنحو ١٩ مليار دولار.

ونقلت الوكالة عن الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح محافظ البنك المركزي قوله، ان عدد المدينين الذين سددوا ديونهم نقدا وصل الى ١٨٢٠ مديناً من اصل ٩٥٠٠ مدين يستحق عليهم ما مجموعه ٣٣٢ مليون دينار (١,١١ مليار دولار).

وهذا اول اعلان رسمي عن مدى التقدم في تنفيذ برنامج تسوية أزمة الديون الذي يستغرق تنفيذه ١٢ عاما. وترجع الديون المشكوك في تحصيلها اساسا الى انهيار بورصة سوق المناخ غير الرسمية عام ١٩٨٢ والى خسائر تجارية تفاقمت بسبب الاحتلال العراقي للكويت عامي ١٩٩٠/١٩٩١. ويقول اقتصاديون ان تنفيذ البرنامج بصورة ناجحة سيعزز النظام المصرفي الراكد بسبب الديون المشكوك في تحصيلها والشعور بالقلق من العراق وانخفاض عدد السكان. وأقر مجلس الأمة الذي تغلب عليه المعارضة في ٣١ آب/اغسطس الماضي قانونا يحدد شروط السداد بعد شهور من المناقشات، وبدأ سريان القانون في السادس من ايلول/سبتمبر.

وهناك خياران أمام المدينين، الاول الدفع نقدا ويتضمن شطب جزء كبير من الديون يصل الى ٧٥ في المائة مع سداد الجزء الباقي من الدين بحلول السادس من ايلول/سبتمبر عام ١٩٩٥، والثاني اعادة جدولة الديون بحيث يتم الانتهاء من تسديد الدين باكمله في غضون ١٢ عاما بداية من الاول من نيسان/ابريل عام ١٩٩٤.

ويضغط بعض المدينين على الحكومة لتخفيف الشروط التي يتضمنها القانون، ويقولون انهم غير مستعدين لتسوية نقدية مبكرة، كما ان بيع كمية كبيرة من الاصول مثل الاسهم والعقارات في الكويت لتمويل عملية السداد قد يؤدي الى انهيار قيمتها.

ويقول محللون، ان بعض المدينين قد يؤجلون السداد على أمل الحصول على اعفاء في نهاية الامر.

قطر

أجنحة جديدة في العالم

■ دشنت «الخطوط الجوية القطرية»، وهي أحدث شركة طيران عربية، اولى رحلاتها منذ الاعلان رسميا عن تأسيسها في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وبدأت بتسيير سبع رحلات أسبوعياً من الدوحة الى مطار الشارقة و١٠ رحلات الى مطار دبي في دولة الامارات.

واعلنت الشركة، التي كانت قد تعاقدت مع «الخطوط الكويتية» على استئجار طائرة «بوينغ - ٧٦٧ - ٢٠٢»، انها ستبدأ بتشغيل رحلات مباشرة جديدة بين الدوحة والقاهرة والخرطوم بعد ان تتسلم طائرات «اير باص ٣١٠»، التي تعاقدت على استئجارها من اتحاد الصناعات الاوروبية «اير باص».

وكشف الشيخ حمد بن علي آل ثاني الرئيس التنفيذي لـ «الخطوط الجوية القطرية» النقاب عن ان الشركة غير مملوكة للحكومة القطرية وقال: «انها شركة خاصة برأس مال ستة ملايين دولار تعود ملكيتها لمستثمرين قطريين وترتكز خطتها للسنوات الثلاث المقبلة على استخدام طائرات مستأجرة حتى تتمكن من معرفة متطلبات السوق في منطقة الخليج».

وقال الشيخ حمد: ان الشركة تسعى حاليا الى دراسة امكانية تسيير رحلات اخرى من العاصمة القطرية الى الهند وباكستان، بعد ان تتوصل الى اتفاقات ثنائية مع الدولتين، وتوقع ان تنقل الشركة بحلول نهاية العام الجاري قرابة ١٠٠ الف مسافر. وكانت «طيران الامارات» المملوكة لحكومة دبي، سيرت رحلات مباشرة بين مطاري دبي والدوحة مطلع الشهر الجاري، بمعدل عشر رحلات اسبوعيا، في حين تسير حاليا «طيران الخليج» المملوكة لأربع حكومات خليجية (عمان - البحرين - قطر - ابوظبي) ١٨ رحلة اسبوعيا بين مطاري دبي والدوحة وذلك الى جانب عشر رحلات بين مطاري الشارقة والدوحة. وقال الشيخ حمد: ان الخطوط القطرية، لن تكون منافسة لـ «طيران الخليج» وانما مكملة لها، وهي تهدف الى المساهمة في تطوير قطاعات الصناعة والبترول والغاز في قطر وربط البلاد بالعالم الخارجي مباشرة من دون المرور عبر بوابات اخرى، مشيرا الى ان «طيران الامارات» بادرت بالاتصال لاحقا بالشركة للتعاون معها وسيتم خلال الاسبوع المقبل توقيع اتفاقية للتعاون في مجال التذاكر وتبادل الركاب بين الشركتين.

وقال محمد سيف الهاجري المدير العام لدائرة الطيران المدني والسياحة في الشارقة: ان هذا الخط الجديد سيسهم في زيادة الروابط وتسهيل الانتقال للمواطنين والمقيمين في البلدين وفي تطوير حركة التبادل التجاري وعمليات نقل البضائع والمنتوجات الوطنية الصناعية والزراعية بين البلدين.

● منحت حكومة قطر الشركة السويسرية «أب أسيا براون بوفاري» عقداً قيمته ١.١ مليار دولار لبناء معمل لتحلية مياه البحر وتوليد الطاقة الكهربائية. وكان العقد قد وقّع في الدوحة أخيراً من قبل وزارة الكهرباء والماء، لكن الشركة السويسرية التي وقّع نائب رئيسها قالت ان العقد بحاجة الى المزيد من التنقيح لاستكماله. لكن الوزير القطري أحمد محمد علي السبيعي لم يفصح عن كيفية تمويل المشروع المذكور المعروف باسم مشروع «ابو فنطاس - ب».

● من جهة ثانية تسلمت الشركة القطرية للنقل البحري اول سفينة شحن كانت قد تعاقدت على شرائها بمبلغ ٢٠.٥ مليون دولار. وتبلغ حمولة السفينة المذكورة ١٣٥ ألف طن.

الامارات

٢,١٧٠ مليار درهم استثمارات قطاع التأمين في الامارات

ابوظبي: جمال المجايدة

■ حققت صناعة التامين في الامارات العربية المتحدة نتائج ملموسة خلال عام ١٩٩٣. ويقول الشيخ حميد بن أحمد المعلا وزير التخطيط، ان عام ١٩٩٣ شهد زيادة في حجم أعمال التأمين في الامارات سواء بالنسبة الى التأمينات النفطية أو التأمين الهندسي أو ضد الحريق. وترجع هذه الزيادة الى السياسة الاقتصادية الرشيدة والنمو الاقتصادي الذي تشهده دولة الامارات.

وفي كلمة قدم بها دليل التأمين لعام ١٩٩٣ والذي صدر حديثا عن وزارة التخطيط قال الشيخ حميد بن أحمد المعلا، انه على الرغم من الاحداث التي شهدتها المنطقة والكساد الاقتصادي العالمي وتدني عوائد الاستثمار وافلاس أحد المصارف وانخفاض أسعار النفط فقد تخطت الامارات تلك العقبات والصعوبات بتنفيذها سياسة اقتصادية تنموية متوازنة، وظهر ذلك جليا في ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي في العام الماضي وزيادة المشاريع النفطية عدداً وحجماً واستمرار أعمال البناء بصورة متزايدة.

وذكر وزير التخطيط، ان العام الماضي شهد اضطرابا في أسواق التأمين واعادة التأمين الدولية الرئيسية حيث تعرضت شركات اعادة التأمين الدولية لخسائر فنية جسيمة بسبب حصول كوارث طبيعية متكررة انتجت تراكمات في المسؤوليات لم تعد الشركات قادرة على تحملها من دون تكلفة اضافية كبيرة وظهور مسؤوليات غير متوقعة ولم يتم بناء احتياطيات مناسبة لمواجهتها، كما تقلصت العوائد الاستثمارية التي كانت تواجه الخسائر التأمينية بسبب تدني أسعار الفائدة والكساد الاقتصادي العالمي الذي يسود العالم في الوقت الحاضر، ونظراً لتلك الاحداث حدث تقلص شديد في الطاقة الاستيعابية وتشدد في شروط اعادة التأمين الفنية والمالية.

واضاف، انه على المستوى الاقليمي استمرت أسواق التأمين في منطقة الخليج في تحقيق معدلات نمو مرضية وذلك بعد الاحداث التي شهدتها منطقة الخليج خلال الثمانينات وأوائل التسعينات.

ووفقاً لدليل التأمين فقد ارتفع اجمالي عدد المنشآت الخاصة بالتأمين وخدمات التأمين في العام ١٩٩٣ الى ٢١٦ منشأة مقابل ١٩٩٢ منشأة في عام ١٩٩١ وبلغ عدد المشتغلين بها ٢٣٩٨ مشتغلاً مقابل ١٩٢٢ في عام ١٩٩١، وبلغ اجمالي أجورهم ١٤٢ مليوناً و١٥٧ ألف درهم مقابل ١٢٢ مليونا و٩٦٠ الف درهم في عام ١٩٩١.

وجاءت امارة دبي في المرتبة الاولى بواقع ٧٩ منشأة يعمل بها ١١٧٠ مشتغلا وبلغ اجمالي أجورهم ٧٢ مليوناً و٧٥٩ ألف درهم، تلتها في المرتبة الثانية ابوظبي بواقع ٧١ منشأة يعمل بها ٧٧١ مشتغلا بلغ اجمالي أجورهم ٤٥ مليوناً و١٥٣ ألف درهم ثم إمارة الشارقة بواقع ٣٨ منشأة يعمل بها ٢١٨ مشتغلا بلغ اجمالي أجورهم ١٨ مليوناً و٦ الآف درهم، وامارة رأس الخيمة بواقع ١٤ منشأة يعمل بها ٦٢ مشتغلا بلغ اجمالي أجورهم مليونين و٧٦٩ ألف درهم. والامارات الأخرى بلغ عدد المنشآت بها ١٤ منشأة يعمل بها ٧٧ مشتغلا بلغ اجمالي أجورهم ٣ ملايين و٤٧٠ ألف درهم.

ويلغ اجمالي الاقساط المكتتبة والصافية المدفوعة لوثائق التأمين على الحياة خلال العام الماضي ٢٢٣ مليونا و٣٦٥ ألف درهم منها ١٥١ مليوناً و٤٥٥ ألفاً بدبي و٥٣ مليوناً و١٠٩ الاف بأبوظبي و١٨ مليوناً و٨٠١ ألف درهم بالشارقة، في حين بلغ اجمالي التعويضات المدفوعة ٤٧ مليوناً و٧٥٠ ألف درهم منها ١٧ مليوناً و١٦٩ ألف درهم بأبوظبي و٢٨ مليوناً و٣٩٢ الف درهم بدبي ومليونين و١٨٩ الف درهم بالشارقة في حين لم يتم دفع أقساط مكتتبة او تعويضات في الامارات الاخرى.

وقد بلغ اجمالي الاقساط المكتتبة الصافية المدفوعة لوثائق التأمينات العامة ملياراً و٤٢٥ مليوناً و٧٩٤ الف درهم، منها ٧٤٥ مليوناً و٥ الاف درهم بأبوظبي و٥٢٨ مليوناً و٣٥ الف درهم بدبي و١١٩ مليوناً و٨٧٢ الف درهم بالشارقة و١٨ مليوناً و٩٨٧ الف درهم برأس الخيمة و١٣ مليوناً و٨٩٥ ألف درهم بالامارات الاخرى.

ويلغ اجمالي التعويضات المدفوعة لوثائق التأمينات العامة خلال العام الماضي ٦٩٢ مليونا و٦٨٩ الف درهم منها ٣٠٨ ملايين و٧٩٢ ألف درهم بأبوظبي و٢٨٥ مليوناً و٣١٠ آلاف درهم بدبي و٧٢ مليوناً و٣٤٨ ألف درهم بالشارقة و١٥ مليونا و٤٣٨ الف درهم برأس الخيمة و١٠ ملايين و٨٠١ ألف درهم بالامارات الاخرى.

وارتفعت القيمة الاجمالية للاستثمارات في قطاع التأمين في العام الماضي الى مليارين و١٧٠ مليوناً و٣٣١ ألف درهم مقابل مليار و٩٧٣ مليوناً و٢٠٦ الاف درهم، وتوزعت هذه الاستثمارات في العام الماضي بواقع مليار و٢١٢ مليوناً و٦٨٥ ألف درهم بامارة ابو ظبي و٧٤٦ مليون و٤١٧ الف درهم بامارة دبي و١٥٨ مليون درهم بامارة الشارقة و٢٠ مليوناً و٦١١ الف درهم بامارة راس الخيمة و٣٢ مليوناً و٦١٩ الف درهم بالامارات الاخرى.

ويلغت جملة العوائد في العام الماضي ١٣١ مليوناً و٨٩٣ الف درهم مقابل ١٣٧ مليوناً و٤٥٨ الف درهم في عام ١٩٩١.

وتوزعت هذه العوائد في العام الماضي بواقع ٦٤ مليوناً و٧٧٥ الف درهم لأبوظبي و٥٤ مليوناً و٥٦٧ الف درهم لدبي و١٠ ملايين و٧٨٣ الف درهم للشارقة و١٨٧ الف درهم لرأس الخيمة ومليون و٥٨١ الف درهم للامارات الاخرى.

صادرات وواردات دبي في ٩ أشهر

اليابان الشريك الأول وايران في موقع الصدارة

■ أعلنت دبي ان تجارتها الخارجية نمت خلال الأشهر التسعة الاولى من العام الماضي بمعدل نسبته ٤.٨ في المائة. وقالت ان هذا النمو، على رغم تواضعه، يوصل التجارة غير النفطية للامارة الى أعلى مستوياتها ببلوغها ٤٦.٥ مليار درهم (١٢.٦ مليار دولار) في مقابل ٤٤.٣ مليار درهم (١٢ مليار دولار) في الفترة نفسها من عام ١٩٩٢.

وذكرت الامارة ان الواردات خلال الفترة المذكورة نمت بمعدل ٤.٢ في المائة الى ٣٦.٨ مليار درهم (١٠ مليارات دولار) في حين نمت الصادرات بمعدل قياسي قدره ١٤.٢ في المائة الى ٢.٧ مليار درهم (١٣٥ مليون دولار). وارتفعت تجارة اعادة التصدير بنسبة ٤.٥ في المائة الى ٦.٩٣ مليار درهم (١.٩٠ مليار دولار).

وجاء في تقرير لغرفة تجارة وصناعة دبي، ان اليابان التي تعتبر اكبر شريك لدبي تصدرت قائمة الموردين ببضائع قيمتها ٥٢١٠.٨٠ مليون درهم شكلت ١٤.٢ في المائة من القيمة الاجمالية لواردات دبي في الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٩٣. وتراجعت الواردات من اليابان بمقدار ٣٥٥.٥٢ مليون درهم او بنسبة ٦.٤ في المائة من ٥٥٦٦.٣٢ مليون درهم. كما تراجعت حصة اليابان في سوق دبي من ١٥.٨ في المائة الى ١٤.٢ في المائة عاكسة قوة الين الياباني التي جعلت البضائع اليابانية أغلى من السابق. وغزت الصين التي تحتل المرتبة الثانية في قائمة الموردين، أسواق دبي. وأزاحت من أمامها الولايات المتحدة الى المرتبة الثالثة.

ويلغت واردات دبي من الصين خلال الفترة المشار اليها ٣٠٨١.٣٢ مليون درهم في مقابل ٢٧٦٣.٣ مليون درهم في الفترة نفسها من عام ١٩٩٢، أي بارتفاع نسبته ١١.٥ في المائة. وارتفعت حصتها في سوق دبي من ٧.٨ في المائة الى ٨.٤ في المائة. واحتلت الولايات المتحدة المرتبة الثالثة في قائمة المصدرين بتصدير بضائع الى دبي قيمتها ٢٨٦٩.٢٣ مليون درهم، اي بانخفاض نسبته ١.٦ في المائة. كما تراجعت حصتها في سوق دبي من ٨.١ في المائة الى ٧.٧ في المائة.

وحافظت بريطانيا على المرتبة الرابعة بتصدير بضائع الى دبي قيمتها ٢٥٩٢.٤٩ مليون درهم في مقابل ٢٤٤٨.٩٠ مليون درهم، اي بارتفاع قدره ٥.٩ في المائة، كما زادت حصتها في سوق دبي من ٦.٩ في المائة الى ٧ في المائة. وكان هناك أداء كبير للهند بتصدير بضائع الى دبي قيمتها ٢٥٧٤.٦٧ مليون درهم في مقابل ٢٠٧٣.٩٤ مليون درهم، اي بارتفاع نسبته ٢٤.١ في المائة. وبذلك تحسن مركزها من السادس الى الخامس وزادت حصتها في سوق دبي من ٥.٩ في المائة الى ٧ في المائة. واحتلت المانيا المركز الخامس بتصدير بضائع الى دبي قيمتها ٢٤٢٧.١١ مليون درهم في مقابل ٢٤٤٧.٣٦ مليون درهم، اي بانخفاض نسبته ٠.٨ في المائة، كما تراجعت حصتها في سوق دبي من ٦.٩ في المائة الى ٦.٦ في المائة.

وحافظت كوريا الجنوبية على المركز السابع بصادرات الى دبي قيمتها ٢٣٤٤.٧٤ مليون درهم في مقابل ٢٠٥١.٠٦ مليون درهم، بزيادة قدرها ١٤.٣ في المائة. وارتفعت حصتها في سوق دبي من ٥.٨ في المائة الى ٦.٤ في المائة. وحسنت ايطاليا مركزها من التاسع الى الثامن. وارتفعت صادراتها الى دبي بنسبة ١٣.٩ في المائة، من ١٤٢٥.١٧ مليون درهم الى ١٦٢٣.٧٢ مليون درهم. وزادت حصتها في سوق دبي من ٤ في المائة الى ٤.٤ في المائة. وتراجعت فرنسا من المرتبة الثامنة الى التاسعة، وتدنت قيمة صادراتها الى دبي بنسبة ٢١.٩ في المائة من ١٩٥٨.٠٥ مليون درهم الى ١٥٢٩.٨٦ مليون درهم. كما تدنت حصتها في سوق دبي من ٥.٥ في المائة الى ٤.٢ في المائة. وحافظت تايوان على مركزها العاشر بصادرات قيمتها ١٣٢٦.٧٦ مليون درهم في مقابل ١٢٤٣.٤١ مليون درهم، اي بزيادة قدرها ٦.٧ في المائة كما تحسنت حصتها في سوق دبي من ٣.٥ في المائة الى ٣.٦ في المائة.

وجاءت اليابان ايضا في قمة المستوردين من دبي، على رغم ان وارداتها منها تراجعت بنسبة ١٦.٥ في المائة من ٤١١.١٧ مليون درهم الى ٣٤٣.٥٠ مليون درهم، كما تراجعت حصتها في صادرات دبي من ١٧.٣ في المائة الى ١٢.٧ في المائة. وقفزت هولندا من المركز التاسع الى المركز الثاني في قائمة المستوردين من دبي بمشتريات ارتفعت بنسبة ١٤٩.٧ في المائة من ١٠١.٥٠ مليون درهم الى ٢٥٣.٦٨ مليون درهم.

كما ازدادت حصتها في سوق دبي التصديرية من ٤.٣ في المائة الى ٩.٣ في المائة. واحتلت المانية المرتبة الثالثة في القائمة المذكورة بمشتريات قيمتها ١٨٠.٤٦ مليون درهم في مقابل ١٥٦.٢٦ مليون درهم، اي بارتفاع نسبته ١٥.٥ في المائة. كما ازدادت حصتها في سوق دبي التصديرية من ٦.٦ في المائة الى ٦.٧ في المائة.

وتراجعت عُمان من المركز الثاني الى المركز الرابع في القائمة نظرا الى ان مشترياتها من دبي تراجعت من ٢٠٥.٣ مليون درهم الى ١٦٢.٣٣ مليون درهم. وتراجعت حصتها في سوق دبي من ٨.٦ في المائة الى ٦ في المائة. وحسنت كوريا الجنوبية مركزها من السادس الى الخامس، وزادت حصتها في سوق دبي من ٥.٩ في المائة الى ٧ في المائة واحتلت المانيا المركز الخامس بتصدير بضائع الى دبي قيمتها ٢٤٣٧.١١ مليون درهم في مقابل ٢٤٤٧.٣٦ مليون درهم، اي بانخفاض نسبته ٠.٨ في المائة. كما تراجعت حصتها في سوق دبي من ٦.٩ في المائة الى ٦.٦ في المائة.

وتراجعت مرتبة بريطانيا من الخامسة الى السادسة وحصتها في سوق دبي التصديرية من ٦.٤ في المائة الى ٥.٥ في المائة، وتراجعت مشترياتها بمقدار ١.٦ في المائة من ١٥١.٤١ مليون درهم الى ١٤٩.٠٦ مليون درهم. واظهرت نيجيريا اداء مدهشا بمشتريات بلغت السابعة من قائمة المستوردين.

وازدادت مشتريات الولايات المتحدة من دبي بنسبة ١٣.٨ في المائة من ١٢٠.٣٢ مليون درهم الى ١٣٦.٩١ مليون درهم. لكن مركزها تراجع من الساعب الى الثامن، وحصتها من ٥.١ في المائة الى ٥ في المائة فقط. تراجعت مرتبة تايوان من الثالثة الى التاسعة وحصتها من ٧.٩ في المائة الى ٤.٧ في المائة ومشترياتها من ١٨٦.٥٨ مليون درهم الى ١٢٨.٤٣ مليون درهم. وارتفعت صادرات دبي الى المملكة العربية السعودية بنسبة ٣١ في المائة من ٩٤.٤٠ مليون درهم الى ١٢٣.٦٣ مليون درهم مما جعلها تحتل المركز العاشر في قائمة المستوردين.

وحافظت ايران، التي تعتبر وجهة رئيسية لاعادة التصدير من دبي، على مركز الصدارة من دون منازع، لكن مشترياتها منها تراجعت قليلا بنسبة ٢.٢ في المائة من ١٩٧٩.٢٩ مليون درهم الى ١٩٣٥.٤٥ مليون درهم، وتراجعت حصتها في سوق اعادة التصدير الى دبي من ٢٩.٨ في المائة الى ٢٧.٩ في المائة وارتفعت الكويت من المركز الثالث الى الثاني بمشتريات قيمتها ٦٨٦.٠٩ مليون درهم، اي بارتفاع قدره ١٩.٤ في المائة من ٥٧٤.٤٧ مليون درهم. كما ارتفعت حصتها في سوق دبي لاعادة التصدير من ٨.٦ في المائة الى ٩.٩ في المائة.

وحسنت هونغ كونغ مركزها من السادس الى الخامس وحصتها من ٣.٥ في المائة الى ٧.٣ في المائة.

معاملات تجارية

نظام التحكيم العربي - الأوروبي ينتقل الى لندن

■ منذ أن برز «نظام التحكيم العربي الأوروبي» الى الوجود عام ١٩٨٢، كان هو الوحيد الذي يلقي الأضواء على التحكيم في البلاد العربية. وما كانت الغرف المشتركة التي أسسته بغافلة آنذاك عن المصاعب التي تتصدى لها، اذ لم يكن من السهل الهين تكريس التحكيم في المنطقة العربية بجانب القضاء الرسمي للدولة.

من هنا اتجهت سياسة النظام في مرحلته الأولى الى اقتحام هذه الصعوبات، لفتح الباب أمام التحكيم التجاري عن طريق التعريف به، وبيان أسسه ومزاياه، وباعتباره الوسيلة المثلى لفض النزاعات بسرعة وسرية وتكاليف معقولة، كما أنه يساعد على تلافي الآثار السلبية الناجمة عن الحواجز النفسانية لدى الأطراف الأجنبية من جراء تطبيق أنظمة محلية تجهلها، ومن أجل ذلك: فقد عقدت المؤتمرات والندوات الدولية، التي نجحت نجاحاً ملموساً في الترويج للتحكيم، وفي ادراج شرط اللجوء اليه في العشرات من العقود، وكذلك ازدياد الاحساس بالتحكيم على الصعيدين المحلي والدولي.

وتجدر الاشارة الى جهود القيمين على هذا النظام وراء انضمام دول الخليج الى اتفاقية نيويورك ١٩٥٨ بشأن الاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها، والذي اكتمل بانضمام المملكة العربية السعودية الى الاتفاقية منذ أسبوعين، ولا يخفى ما لذلك من أثر قوي في تدعيم التحكيم، وتنفيذ أحكامه تلقائيا، الأمر الذي يبث الطمأنينة والثقة لدى الأطراف المعنية.

ولقد اختير مكان الأمانة للنظام في بادىء الأمر في باريس، لأن فرنسا هي مهد المؤسسات والمراكز التحكيمية، ولأن أول من صاغ قواعد النظام هم مسؤولو الغرفة العربية - الفرنسية، ثم رئي في الأونة الاخيرة، وفي اطار مراجعة النظام، نقل هذه الأمانة الى لندن، لكونها مركزا قانونيا واقتصادياً مهماً لمكاتب المحامين وبيوت الخبرة القانونية والاقتصادية، وللاستفادة كذلك من امكانات الغرفة العربية - البريطانية في تشجيع النظام وانطلاقه.

وقد تقرر هذا الانتقال في الاجتماع الذي عقد بتاريخ ١٣ من كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة، والذي حضره لفيف من كبار المسؤولين في هذه الغرف وجامعة الدول العربية، وعلى ذلك فإن الغرفة العربية - البريطانية قد أصبحت الجهة المنوط بها تولي مهام الأمانة العامة للنظام اعتبارا من أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

وقد تم في لندن الاجتماع بين كل من عبدالكريم المدرس، امين عام غرفة التجارة العربية - البريطانية ورئيس جهازها التنفيذي، وبين صلاح الحجيلان، رئيس المجلس الأعلى «لنظام التحكيم العربي - الاوروبي»، لاتخاذ الخطوات التنفيذية لبدء أنشطة «النظام» في مقره الجديد، وقد تم لهما وضع خطة لهذه الأنشطة للسنوات الخمس المقبلة.

وقد أعرب كل من عبدالكريم المدرس وصلاح الحجيلان عن تفاؤلهما بمستقبل «نظام التحكيم العربي - الاوروبي»، لكونه يقوم على ركائز مهمة هي عصب التحكيم في المستقبل، ومنها مبدأ المناصفة في التمثيل بين الأجانب والعرب، الذي يتيح الوقوف على وجهات النظر المختلفة، ويفسح المجال للمحكم العربي كي يأخذ مكانه على منصة التحكيم، وبصحبته تقاليد بلاده والمبادىء السائدة فيها، كما لا يخفى ان نجاح هذا النظام تقف من ورائه مؤسسات لها تاريخها، ولها اتصالاتها، وهي مقبولة بشكل واضح من جميع الحكومات الاوروبية والعربية، وأيضا المؤسسات التحكيمية الأخرى. وقد أكد صلاح الحجيلان وعبدالكريم المدرس في معرض حديثهما عن أهمية التحكيم: ان الذين يدركون بحق أهميته هم رجال الاعمال والتجار الحريصون على استمرارية العلاقات التجارية فيما بينهم، فهؤلاء يتطلعون دوما الى المستقبل من دون ان يتوقفوا عند خلافات واردة وطارئة وحتماً زائلة، ولا يختلف اثنان على ان الود والتصالح لهما أثرهما الطيب في الابقاء على تلك العلاقات خلافاً للخصومة التي تمزق الروابط التجارية. يبقى... ان الكثير من الاوساط القانونية والاقتصادية قد أفصحت عن توقعاتها باستمرار «نظام التحكيم العربي - الاوروبي» في نجاحه، في ظل انطلاقته الجديدة، ليواصل مسيرة التحكيم العربي - الاوروبي التي ابتدأها بمفرده منذ اكثر من عشر سنوات، ايمانا من القائمين عليه بجدواه، وبدعم الغرف العربية - الاوروبية المشتركة، وتشجيع الحكومات الاوروبية والعربية التي يحظى «النظام» بدعمها.

شك بالمعادلة... وشك بالمحصلة!

أمية اللوزي في أوبرا «أيام سليم»

■ ليس كثيرا على شهيد الصحافة اللبنانية سليم اللوزي ان تضع أرملته أمية كتابا عنه في الذكرى الرابعة عشرة لغيابه أهدته الى حفيدها الأول، علّه يتذكر جده ويذكّر به. وليس قليلا ان تضع أمية مثل هذا الكتاب الأنيق الفاخر الذي يستحق ان يهدى الى ملك.

ان تذكر أمية لأيام سليم، على الاقل لأيامها معه، او على الاصح لأيامه معها، وعلى هذا النحو الملوكي، وبعد انقضاء زمن على غيابه أطول من الزمن الذي قضته معه في حضوره، ينبىء بشعور من النبل عميق. انه شعور اوفى من الوفاء، واصفى من الصفاء. به نزعت امية عن وجهها قناع الكبرياء، وأعطت لنفسها صفة الحكماء!

فلا غضاضة في دستور الحكمة ان يتذكر المرء من مات ليذكر بمن هو على قيد الحياة... وبمن هو آت.

«أيام سليم» لأمية اللوزي هو اكثر من كتاب . هو ديوان لامسه شيطان شاعر. كل كلمة قصيدة، وكل نبذة ملحمة، وكل حكاية رواية. وعلى قصره واقتصاره، يبدو لك، وانت تقرأ فيه، انك في فيلم سينمائي طويل، فتبقى الشاشة ماثلة امام عينيك ملازمة لك وكأن بينك وبينها شراكة!

حتى الشاعر الهندي طاغور تستحضره من الغيب، من غياهب سحر الشرق البعيد، ليغني في هذه «الاوبرا» العظيمة التي نظمتها أمية اللوزي:

«ايتها الارض الطيبة
اليك حضرت غريبا
وفيك عشت ضيفا
وعنك رحلت صديقا».

فكأن هذه الاوبرا الساحرة تحكي بالاضافة الى قصة سليم، قصة قدامي الحوادثيين مع «حوادثه». فلا مكان فيه، ولا حتى نبرة أو اشارة او غمزة، لشيء يدعى «حوادثها». انهت ملحمة «أيام سليم» حيث يجب ان تنتهي. لا زيادة ولا نقصان . كل الممثلين، الاحياء منهم والاموات ، وكبيرهم انور السادات، اخذوا أدوارهم كاملة وباتقان الا واحداً لا ينفع ذكره.

وبذلك جعلت امية من كتابها عن سليم اللوزي امتدادا لحوادثه!

والحقيقة انه امتداد رائع الاختيارات. فكأن اختيار أمية من مقتطف كتبه سليم في مصر عن الحزن الدفين الذي يسكن في أعماقه ويعذبه، تعبير عن الحزن الدفين الذي يسكن في أعماقها ويعذبها. انك تقرأ في هذا الكتاب الممتاز فترى امامك خشبة مسرح الاوبرا التي يقبع وراءها ملقّن ينشد بصوت هامس الكلمات التي نطق بها سليم اللوزي على مسرح فاطمة اليوسف المسكون بالهياج!

«لم ابك على حياتي ابدا،
ولم أعرف الدمع،
ولم أتحسر على شبابي الذاهب ساعة،
ولكن الآن، والآن فقط، أكاد اختنق من دمعي المنهمر،
وأعاني الآلام من الوحدة وشبابي المحترق،
شبابي الذي أحرقته بيدي وملء ارادتي...
طيلة العشرين عاما التي مضت».

وكأنك بأمية في هذه الاوبرا الرائعة تبقى صامتة حتى الفصل الاخير. وفي هذا الفصل الاخير تسمع أمية دورها بامانة العلماء، وكأنها تضع تركيبة أيامها مع سليم في اطار الرياضيات وعلم الجبر وتعترف بصدق ان المحصلة لم تكن لصالحها. فهي تقول، او تسمع ، في هذا الفصل الاخير ما يلي:

«كلها كان هو،
وحياته كلها كانت «الحوادث»،
وان كان هو حياتي، وهي حياته،
فحياتنا كانت واحدة،
اذ عندما يكون الحديث عني،
لا بد وان يكون عنها في الوقت نفسه».

فالمحصلة الطبيعية في هذه المعادلة الجبرية يجب ان تكون ان «الحوادث» هي ايضا حياة أمية. لكن أمية لم تقل بهذه المحصلة، مما يعني ان المحصلة غير طبيعية ربما لخطأ في المعادلة ذاتها.

والواقع ان أمية أبدت شكاً بالمحصلة المذكورة ينبع من شك في المعادلة على الارجح، والا لما كانت باعت «الحوادث» . فهي تسأل نفسها على المسرح وامام الملأ:

«هل أقول انه كان يحبها اكثر مني؟»

اذن ، هناك شك بالمعادلة.

«أم أقول انه أحبني أولاً من أجلها،
ثم اختلط حبي بحبها فلم يعد يفرق بيننا؟
وأخيرا، لما ظن ان عليه ان يختار،
بين ان يعيش لي ولبناتنا.
او يموت من أجلها...
اختارها هي».

وهناك، اذن، شك في النتيجة!

الهذا الشك غيبت أمية عن هذه الاوبرا الساحرة واحداً لا ينفع ذكره!

فقد اكتفت بالظن، ونسبته الى سليم!

انه كتاب جميل في الشكل ورائع في المضمون. يُقرأ ولا يُنسى.

«التخصيصية» والحل الاقتصادي والاجتماعي في لبنان

■ في معرض الحديث المتواصل عن تخصيص قسم من الخدمات العامة في لبنان، لا بد من توضيح بعض جوانب هذا الموضوع لما له من أهمية بالغة في رسم معالم ديموقراطية اجتماعية واقتصادية صحيحة، والتي لا تقل أهمية عن الديموقراطية السياسية في أنظمة الدول التي تحترم حقوق مواطنيها، ولا بد ايضاً من تحديد مفهوم الدولة ودورها لما له من ارتباط وثيق بخيار التخصيص.

للدولة مميزات ظاهرة، ومهمات مركزية بعيدة كل البعد عن أدوار المتاجرة والتصنيع التي هي من خصائص نشاط القطاع الخاص. هناك أعمال وشؤون تنظيمية عامة لا يمكن لهذا القطاع، مثلا، القيام بها، لأن للدولة وحدها القدرة على ذلك.

فالضريبة والرسم والغرامة والسجن والنقد والأمن والدفاع والتعرفات الجمركية هي العناوين الكبرى لأعمال الدولة. أن فرض الضريبة هو حق من حقوق الدولة ودورها الطبيعي سيعتبر خوة اذا ما اضطلع به القطاع الخاص، والمعاقبة والسجن يمثلان في هذه الحال خطفاً وتعدياً. وطبع النقد يصبح تزويراً، وادخال السلع من دون تعرفة جمركية يشكل تهريباً، والأمن والدفاع، اذا نفذهما أفراد، عرضوا للخطر امن المجتمع.

لكن هذه المسؤوليات لا تنفي واجب تأمين الدولة للخدمات الأكثر حيوية للمواطن، من أهمها الضمانات الاجتماعية، مثل ضمان العائلة وسلامتها وضمان الصحة والاستشفاء وضمان الشيخوخة والتعليم المجاني للفئات الشعبية ومن ثم النقل ووسائله. ان الدولة هي وحدها القادرة على اعادة توزيع الثروة وتضييق الفرق بين المداخيل بوساطة الجبايات الضريبية، وبالتالي تنفيذ مثل هذه الخدمات. اما السكن، فالدولة هي التي تضع الاطر التنظيمية له وتشجع على بناء ما يحتاجه الناس وتحدد الضوابط وأنظمة تشجيع الرساميل على التوظف حيث تبرز الحاجة اليها.

تبقى هناك خدمات أخرى غير مجانية وذات منفعة عامة، مثل الماء، والكهرباء، والهاتف، والتخلص من النفايات، والمرافىء، والمطارات، والريجي... يكثر التساؤل حول كيفية ملكيتها وادارتها وحول الجهة التي يجب عليها القيام بها، من قطاع عام او خاص.

فالمدرسة الرسمية، والمستشفى الرسمي، والنقل الرسمي، هي مؤسسات مجانية او شبه مجانية لا تهم سوى القطاع العام، بينما الخدمات ذات المنفعة العامة تهم القطاعين العام والخاص معا. لأنها خدمات يدفع المواطن ثمنها. وكون التعرفات الحالية لهذه الخدمات لا تتلاءم مع الأكلاف الحقيقية يعود سببه الى التدهور المستمر في سعر صرف الليرة اللبنانية.

تشتد الدعوات هذه الايام الى تقليص حجم القطاع العام ووضع حدود لنشاطه وتصفية بعض وحداته الخاسرة او المتعثرة ونقل ملكية بعض المشاريع التي تدر أرباحاً الى القطاع الخاص، أو على الأقل، نقل ادارتها اليه، وبيع بعض الأصول العينية والعقارية التي يملكها القطاع العام واستخدام حصيلة البيع في سداد جزء من الدين العام. فالقطاع الخاص أظهر دائما اهتماما أشد بتحقيق الكفاءة وتجنّب الاسراف والعناية بالمستهلك واستجابة طلبه، كما أن الحد من التدخلات السياسية والبيروقراطية تخلّص الاقتصاد من حالة الترهل والعجز التي يتصف بها.

ان مثل هذه الدعوات، تبقى مقبولة اذا لم يستهدف أصحابها، عبر طروحاتهم، تحقيق مصالحهم الخاصة وتصفية بقايا المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية التي أحرزها البلد، وحظيت بها الطبقات الشعبية من أجل السيطرة والهيمنة الكاملتين على الاقتصاد.

ان كل الذين كدّسوا ثرواتهم عن طريق المضاربة والفساد والذين ينوون الاستيلاء على المال بثمن بخس وبالتقسيط المريح يجب صدهم بضراوة.

على أي حال، ان مسألة بقاء قطاع عام في الاقتصاد او عدم بقائه ينبغي النظر اليها من زاوية وجود او انتفاء ضرورات موضوعية تدعو الى استمرار هذا القطاع وتوسعه او انكماشه، وكذلك من زاوية وجود او عدم وجود أهداف أو وظائف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية جديرة بالتحقيق. ويتعذر تحقيقها في غياب قطاع عام. فالاميركي مثلاً، الذي كان يقول إنه لا يريد أن يرى الحكومة تتدخل في الاعمال. كان اول من يذهب الى واشنطن مطالبا الحكومة نفسها باصدار تعرفة جمركية تحمي منتجاته. كما ان زيادة دور القطاع الخاص ليس معناها تقليص دور الدولة، بل على العكس، المطلوب هو زيادة دور تدخل الدولة وكفاءة هذا الدور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، على ان ذلك يتطلب ان تستخدم الدولة مزيدا من أدوات السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية التنظيمية.

ان دور القطاع الخاص لا ينمو على حساب دور الدولة، بل انه ينبغي ان يكون خاضعا لتوجهات الدولة. والغرض من «التخصيصية» هو ان تسترد الدولة دورها كسلطة سيادة تشرف على الاقتصاد وتراقبه في مجموعه ولا تتدنى لكي تكون مجرد منتج او مدير. ان زيادة دور القطاع الخاص مطلوبة لما تحققه المنافسة والكفاءة من عقلنة في استخدام الموارد الاقتصادية. لذلك فانه ينبغي ألا يؤدي توسع دور القطاع الخاص الى اهدار اعتبارات الكفاءة والمنافسة وتكوين الاحتكارات المؤذية.

ان مقولة بيع الشركات الرابحة اوبيع الشركات الخاسرة الى القطاع الخاص هي مقولة مخطئة، لأن كل المشاريع العامة في لبنان هي خاسرة من وجهة نظر عدم مواكبتها للتقدم التكنولوجي خلال فترة الحرب الطويلة وعدم نجاحها في جباية تعرفات حقيقية.

كما ان الدعوة الى التخصيص تحمل في طياتها اعادة تقويم لدور القطاع العام في مسيرة التطور والنمو الاقتصادي حيث يستند حل التخصيص الى ما تمثله المشاريع العامة من أعباء متزايدة على الميزانيات الحكومية، وحيث لا تستطيع هذه المشاريع التصدي لكثير من مشاكلها الادارية والفنية التي تعوق مسيرتها، الأمر الذي يجعلها لا تساهم بفاعلية عالية في التطور والتنمية المطلوبين، ونجاح «التخصيص» لا يعني تكديس الأرباح من قبل المؤسسات الخاصة، بل النجاح الحقيقي يكمن أساسا في قدرة هذه المؤسسات أو الشركات على توفير السلع والخدمات المطلوبة بصفة مرضية كماً وكيفاً ونوعاً وكلفة وسعراً وفي ملاءمة نشاطها مع الخطط التنموية الوطنية الشاملة.

اما المبررات اللبنانية للتخصيص، فأهمها:

١- سوء ادارة الخدمات العامة.

٢- العجز عن القيام باصلاح اداري جدي.

٣- ضعف الأجور في القطاع العام وعدم قدرتها على جذب الكفاءات.

٤- كلفة الخدمة العامة الباهظة على الخزينة، لأن العجز المالي المتراكم في محاسبات الخدمات العامة أصبح يشكل عبئاً ثقيلاً على الخزينة ويمنع تصحيح وضع النقد الوطني.

٥- وضع الكثير من الخدمات العامة الذي أصبح يشبه الخدمة المخصصة وأكثر. فالمواطن يدفع مرتين:

- المبالغ الهزيلة للخزينة.
- الرشاوي الكبيرة للموظفين.

٦- التأشيرات الصحية السيئة لبعض الخدمات العامة كموضوع النفايات والمياه المبتذلة والمجارير ووضع المياه الجوفية والشواطىء.

٧- عجز الدولة عن تحديث وتطوير المنشآت والتجهيزات الحالية.

ان التخصيص المحتمل في أي من المجالات يستدعي، حسب رأينا، المحافظة على ملكية الدولة لكن مع افراغها من مضمونها الاداري بتحويل الادارة الى القطاع الخاص. فهناك اولا أسلوب التعاقد الذي يقوم القطاع الخاص بموجبه بتقديم كثير من الاعمال والخدمات لحساب الدولة. مثل أعمال الصيانة وانارة الطرق ونظافة المدن وتشغيل بعض المرافق العامة، كالمستشفيات والمطارات والموانىء.

وغالبا مايتم ذلك من خلال مناقصات عامة تتمخض عنها تعاقدات بشروط معينة، وقد أثبت هذا الاسلوب نجاحا كبيرا في كثير من دول العالم، لكن العبء ما يزال يقع على كاهل الدولة لتمويل الانتاج وتقديم تلك الخدمات واعداد العقود وصياغتها ومراقبة تنفيذها ومراقبة استعمال التجهيزات المقدمة للقطاع الخاص.

لذلك... نشدد على مزايا الشركة المساهمة التي هي في نظرنا انسب الأشكال لعمليات التخصيص في لبنان. فيجري تقويم دقيق لموجودات الدولة في كل من القطاعات المرشحة للتخصيص التي يجب ان تشكل ٥١٪ من رأس مال الشركة كي تحتفظ الدولة بالملكية وبالاكثرية، ثم يصار الى الاكتتاب نقداً بالأسهم المتبقية كي تستعمل الرساميل الجديدة في تطوير المنشآت وتحديثها، مع اعطاء الأولوية للبنانيين، أفراداً وشركات، قبل فسح أي مجال أمام الرأسمال الاجنبي. وتسلم الدولة الادارة للقطاع الخاص لفترة زمنية لا تقل عن عشرين سنة تشجيعا لتوظف الرساميل قبل ان يكون لها الحق في شراء كامل الأسهم، وذلك من دون التدخل في اي من الشؤون الادارية للشركة مع الاحتفاظ، وهي الشريك الاكثروي بحق مراقبة التعرفات ومالية الشركة فقط. ويمكن ان يكون للمجلس السياسي بكامله دور فعال في تحديد قيمة التعرفات من دون اللجوء الى اللجان النيابية.

ففي البلدان المتقدمة وفي حال التخصيص الكامل ومنعاً للاحتكار وفرض التعرفات العالية، احتفظت الدولة «بالسهم الذهبي» الذي يجيز لها حق نقض القرارات التي تتعلق بالتعرفات.

اما الديون المترتبة على قطاعات الخدمات العامة للخزينة، فتعاد اليها من حصة الدولة في أرباح هذه الشركات. وبالامكان انشاء شركات عدة تقوم بالخدمة في مجال توزيع الكهرباء مثلا او انتاج الطاقة الكهربائية والمائية، او توزيع خطوط الهاتف او ادارة المرافىء. وذلك عملاً بمبدأ إلغاء الاحتكار في كل من ميادين الخدمات العامة.

ان الخروج عن هذه المبادىء والتوجهات سوف يبعد التخصيص عن المساهمة في الحل الاقتصادي والاجتماعي المنشود ويربك الدولة في قراراتها المتسرّعة تجاه رأي واسع يتمسك بالمكتسبات الوطنية ويرفض التفريط بها.

الدكتور ايلي يشوعي

العالمية النقدية والأممية الرأسمالية!

بين شعوب العالم قاطبة هناك كلمة مشتركة اسمها «الغلاء»، وهي اذا استفحلت يزيدون عليها في لبنان فيقولون «وحش الغلاء».

وقد استعمل الرئيس رفيق الحريري كلمة «الغلاء» في حديثه الى رجال الأعمال اللبنانيين في لندن معترفاً بوجود هذه الآفة في لبنان، وفي ظل حكومته ايضا، لكن من غير ان يذهب بها الى درجة «الوحشية»، وايضاً من غير ان يشير الى علاج لها، لأنه لا يملك علاجاً سوى الحد من تفاقمها وعلى نحو مؤلم.

وكلمة «الغلاء» هي التعبير الشعبي عن كلمة «التضخم» التي يعتمدها الاقتصاديون في أحاديثهم وأدبياتهم. والتضخم الآن ظاهرة عالمية، وهي من صنع الحكومات على نحو مقصود ومتعمد وان كانت حكومات عديدة تضع مكافحة التضخم في طليعة أولوياتها. واذا رجعنا بالتاريخ الاقتصادي العالمي الى الوراء عدة عقود او حتى عدة قرون، نجد ان العالم من مطلع القرن السابع عشر حتى مطلع القرن العشرين لم يشهد اي تضخم يذكر سوى في مرحلة قصيرة جدا هي مرحلة الثورة الفرنسية والحروب النابليونية.

وهذا لا يعني ان التضخم ظاهرة جديدة. فقد كانت تحدث طفرات من التضخم في الامبراطورية الرومانية لأسباب عسكرية وخاصة في أواخر القرن الثالث ومطالع القرن الرابع الميلادي، في زمن الامبراطور دايو كليتيان، عندما كان يخلط العملة الذهبية بكميات من النحاس فينتقص من قيمتها ومن قبولها لدى الناس.

خلط المعدن النفيس بمعدن خسيس في العملة الرومانية القديمة، هو بالضبط ما تقوم به الحكومات المعاصرة باطلاق العنان لمطابعها. فالحكومة اللبنانية، مثلا ما زالت تطبع كميات من عملتها الوطنية وان كانت هذه الكميات المطبوعة اليوم أقل منها في الماضي، ولو بنسبة ضئيلة. والبارومتر الذي تقاس به هذه المطبوعات هو الدين العام. فما لم تتوقف الحكومات عن الاقتراض، اي عن طبع العملة، فان العالم مضطر للعيش مع التضخم او «الغلاء».

ان نظرة الى احصائيات دول «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»، (وهي الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وفرنسا والمانيا وايرلندا والسويد والنرويج وفنلندا واليابان والنمسا وهولندا والدانمرك وبلجيكا والبرتغال واسبانيا وايطاليا واليونان واستراليا)، تشير الى ان هذه الدول المحترمة جميعها سوف تقع ميزانياتها كلها لهذه السنة ١٩٩٤ في عجز فادح. ونجد بالمقارنة انه قبل أربع سنوات فقط، أي في ١٩٩٠، كان خمس منها، اي بنسبة الربع، لديها فائض ملحوظ في ميزانياتها.

فالتضخم العالمي، اذن، يتقدم ولا يتراجع. وهذا يعني ان الفوضى النقدية العالمية سوف تبقى مستمرة في المستقبل المنظور.

لقد زرعت بذور التضخم العالمي في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، واستفحلت بعد الحرب العالمية الثانية. بل ان وزير مالية المانيا النازية والتر فونك كان يرى ان تحديث اوروبا يكمن في التخلص من «المقياس الذهبي»، وهو ما فعلته الولايات المتحدة تحديداً في عهد الرئيس نيكسون في مطلع السبعينات.

وكان المفكر الاقتصادي النمساوي الكبير فردريك أوغوست فون هايك صاحب كتاب «الطريق الى العبودية» (١٩٤٤)، يطلق على هذه الحالة عبارة «الوطنية النقدية»، وذلك عندما وضع تفسيراً مميزاً لظاهرة البطالة في العشرينات والثلاثينات يتعارض مع النظريات والسياسات التي اقترحها المفكر البريطاني جون ماينارد كينز التي اعتمدت في حينه وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية. فقد حذر هايك من ان السياسات الكينزية سوف تؤدي حتماً الى التضخم.

وهناك اليوم في اوروبا جماعات من الاقتصاديين تدعو الى العودة الى المقياس الذهبي كمقياس ثابت لأسعار صرف العملات، لأن نظام الاغراق النقدي الوطني الراهن في رأي هؤلاء يمنع الرأسمالية من ان تكون عادلة ويحول دون حرية التجارة.

ويقول هؤلاء، ومركزهم في باريس، ان توقف الدول عن ضمان قيمة عملاتها بكمية محددة من المعدن النفيس، يجعل من النظام القائم أداة يمكنها من نهب مواطنيها عن طريق الطبع العشوائي للعملة، كما يمكنها من التأثير على بلدان أخرى تأثيراً غير منصف باغراق العالم بالديون او بالتلاعب بأسعار القطع، وبالتالي خلق اختلالات نقدية بالتلاعب السياسي.

وقد يكون متعذراً الآن العودة الى المقياس الذهبي الذي يقترحه هؤلاء كأداة عالمية محايدة لضمان الاستقرار النقدي في جميع أنحاء العالم. والسبب الموجب انه في نظام كهذا يصبح العالم كله وحدة نقدية متماثلة ومحايدة وغير خاضعة او قابلة للتلاعب السياسي.

انها وصفة للعالمية النقدية في اطار الوطنية السياسية. مقابل الوطنية النقدية في اطار الأممية الرأسمالية.

لكن في الولايات المتحدة من يقول ان الخط الفاصل في العالم اليوم ليس بين اليمين واليسار، أو بين الأنظمة الديموقراطية والأنظمة الدكتاتورية، أو بين الاقتصاد الحر والاقتصاد الموجه. انه بين «الوطنيين» و«العالميين».

وحسب هذا المفهوم الاميركي، الذي كتبه ألن طونلسون في مجلة «المصلحة الوطنية»، فان القسمة بين «الوطنيين» و«العالميين» تختلف عن القسمة التي كانت شائعة في الزمن الشيوعي او في زمن الحرب الباردة حين كانت «الوطنية» حالة نخبوية تقاوم «الامية كحالة جماهيرية».

لكن مفهوم طونلسون في المجلة الاميركية المذكورة يضع النخب في كافة بلدان العالم في صف «العالمية»، ويضع الجماهير في جميع البلدان في صف «الوطنية». وبموجب هذا التحليل فان حكم النخبة في اي بلد هو جزء من كل متكامل، وبالتالي فانه قادر ان يفرض ارادته السياسية والاقتصادية على جماهيره الوطنية بقوة «النخبة العالمية» كلها. بل ان هناك من يصل بهذا التحليل الى القول بأن النظام العالمي الراهن يتضمن خطراً حقيقياً بأن يتحول الى «عصابة للأغنياء»!

فالعالمية، حسب هذا التحليل، لم تعد ظاهرة أجنبية، كما كانت في الحسابات القديمة للحركات الوطنية والقومية التي كانت حركات نخبوية، او على الأصح كانت لها قيادات نخبوية هي الآن في «العالمية». ومن ذلك، مثلا، ان جريدة المال في اميركا «وول ستريت جورنال» نشرت مقالا في الآونة الاخيرة على صدر صفحتها الأولى تحت عنوان «التوجه عالميا» قالت فيه ان الاميركيين (وتقصد المستثمرين الاغنياء) لم يعد في مقدورهم أن ينظروا الى البورصات الأخرى في العالم على انها بورصات أجنبية! فالعالم، كما استهلت الجريدة الاميركية مقالها، يصبح أصغر فأصغر شاء المستثمرون الاميركيون أم أبوا!

واذا اسقطنا هذه المفاهيم على بلد صغير كلبنان، لكنه نموذجي في مواصفاته المكونة لتلك المفاهيم، فانه يمكن القول ان اللبنانيين شاءوا أم أبوا سيكونون محكومين من «نخبة عالمية» لها في العالم اكثر مما لها في البلد، ولها في البلد اكثر من أهل البلد!

وهذه النخبة العالمية الحاكمة تعرف اللعبة التي اسمها «الغلاء» في لبنان واسمها في الكتب «التضخم». وقوام هذه اللعبة الجارية الآن في جميع أنحاء الدنيا من القطب الشمالي الى القطب الجنوبي وعلى مدار خط الاستواء، تركيب الديون وتشغيل مطابع العملة!

صحيح ان النخب الحاكمة «عالمية» لكن «وطنيتها» النقدية على أشدها. بل هي «وحشية» حسب التعبير اللبناني!

سليمان الفرزلي

نحو حداثة اسلامية في إطار التقاليد

لقد أخذ بعض المحللين في أعقاب الحرب الباردة على محمل الجد نصيحة الأديب البريطاني أوسكار وايلد بأن أفضل طريقة لمقاومة الاغراء هي الاستسلام له. ففي النظرية الذائعة الصيت الآن حول «تضارب الحضارات» التي وضعها في هارفارد ساموييل هانتينغتون، ان الكونفوشية والاسلام هما خطا التصدع في نزاع كبير مع الغرب الليبرالي.

فاذا كان التحدي الكونفوشي يصور على أنه تحد اقتصادي - بالرغم من توضيبة سياسية بشكل دكتاتورية جديدة - فان التحدي الاسلامي ينظر اليه على انه التحدي الأعوص المنذر بسيل من الدماء والدموع والعرق على نحو يذكر بالحروب الصليبية. وأكد هذا الانطباع الخاطف للعناوين المثيرة في وسائل الاعلام الاصوليون في الجزائر ومصر والأراضي المحتلة، فيما أقرانهم في السودان وفي نيويورك شكلوا قليلا من صرف الانظار.

لكن الاتجاهات في العالم لم تعد اكثر تراصاً في توحدها مما هي عليه في العالم الكونفوشي، والقراءة بين السطور تنبىء بصورة اكثر تعقيداً من مجرد نزاع بسيط بين الشرق والغرب.

فلنأخذ ماليزيا، على سبيل المثال، حيث يدل صعود أنور ابراهيم على جيل جديد في بلد من شأنه أن يصل الى مرتبة الدول الصناعية خلال عقدين بفعل النمو الاقتصادي المذهل. وتتلاءم خلفية الداتوك أنور، كشاب مسلم لامع وحركي، مع تشكيل روحية من الحداثة بدعم من التقاليد. وتساعد الداتوك أنور، الذي يرى فيه الناس عموما وريثا او خليفة لرئيس الوزراء ماهتير محمد، جماعة من أصحاب الطاقات الفكرية والعلمية في الجامعات والمصالح المختلفة يحاذرون ويداورون التقليدية الاسلامية.

واضافة الى الحركة الاصولية في ولاية كيلانتان الماليزية، فان هناك ثمناً تدفعه ماليزيا المتعددة الأعراق لما تمتاز به من براغماتية وتسامح. وحتى قانون الأمن الداخلي الذي كان من ضحاياه في الماضي الداتوك انور نفسه، تعرض لهجوم مكشوف في البرلمان أخيرا مما قد يؤدي الى اعادة نظر فيه.

وتمر اندونيسيا المجاورة، وهي صاحبة سجل مثير للجدل في تيمور الشرقية، في غمار تغيير واسع. فقد أصيبت هيمنة الجيش على حزب «غولكار» الحاكم بنكسة عندما أصبح هارموكو مرشح الرئيس سوهارتو أول رئيس مدني للحزب في شهر تشرين الاول/اكتوبر الماضي. كما إن أربعة من المدنيين الجدد في قيادة الحزب هم من المفكرين الاسلاميين المعروفين باتجاههم القوي نحو الحداثة، وكذلك الأمر بالنسبة الى الهيئة الجديدة لحقوق الانسان التي بدأت تأخذ مداها كهيئة مستقلة.

ان اندونيسيا، وهي أكبر بلد اسلامي من حيث عدد السكان يعيشون في أجواء أثنية وثقافية متنوعة، وتتجه للانضمام الى قافلة البلدان المتوسطة الدخل، تسعى الى موالفة غير قسرية للتنوع والاعتراض، الدور التحديثي فيها سيكون حرجاً وحاسماً.

وفيما تتجه أنظار العالم الى الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني، فان الانتباه الى الانتخابات الأردنية التعددية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي تركز فقط على دور الملك حسين في عملية السلام. ومما لا شك فيه ان الأداء الانتخابي الضعيف للأحزاب الأصولية يسهل من التعاطي الاردني المقبل في تلك العملية. غير ان المملكة لم تشهد انتخابات كهذه منذ ١٩٥٦، وهو أمر له دلالات واضحة في منطقة تهيمن عليها أنظمة دكتاتورية.

وفي باكستان أسفرت انتخابات نشطة في شهر تشرين الاول/اكتوبر الماضي عن هزيمة الحزب الاسلامي المحافظ «جماعتي اسلامي» في مقاعد يفترض انها مأمونة، فكان فوز بنازير بوتو بمثابة رفض لدعوة رجال الدين الى منع النساء من الحياة السياسية وقصرها على الذكور. وبذلك تنضم بنازير بوتو الى تانسو تشيللر رئيسة وزراء تركيا، والى خالدة صفيا رئيسة وزراء بنغلاديش في قيادة دول اسلامية مهمة. وفي الأردن انتخبت توجان فيصل لتكون اول امرأة تدخل الى البرلمان.

إن النزوع الاسلامي الى الحداثة قديم قدم الاسلام. وقد كان الاندفاع الليبرالي لحضارة مشرقة في اسبانيا الاسلامية نصراً مبكراً على القوى المحافظة، قام على نسيج مركب من التقاليد أشاعه حكماء وعلماء مسلمون من أمثال ابن سينا وابن العربي وابن رشد. كما برزت مصر في القرن العاشر كمجتمع تعددي ناجح ومزدهر اكتسب فيه المسيحيون واليهود والمسلمون السنة منازل رفيعة في الحكم والتجارة والفنون في ظل سلطة شيعية فاطمية بنت مدينة القاهرة وشيدت فيها أقدم جامعة في العالم ألا وهي «الأزهر».

وفي القرن السادس عشر عندما كانت اوروبا تعاني تحت وطأة محاكم التفتيش، كانت روح التسامح الديني علامة مميزة للهند المغولية الاسلامية تضاهي عمارتها الرائعة.

هذا التراث يطرق أبوابه من جديد جمع من الحركيين والمفكرين المسلمين الذين تتناغم مفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان في عرفهم مع مفاهيم الاسلام. ومن ألمع الأسماء في هذا التناغم الجديد عبدالرحمن وحيد ونرشوليش مجيد في اندونيسيا، وفاطمة مرنيسي وحسن حنفي ونوال السعداوي في شمال افريقيا، وعبدالله النعيم في نيويورك ومحمد أركون في باريس، وشاندرا مظفر في ماليزيا، وأسما جاهنجير في باكستان.

لقد بات تأثير هؤلاء كبيراً وملحوظاً، وأصبح بعضهم رمزاً لجيل جديد. فالمنبر الديمقراطي لعبد الرحمن وحيد هو الآن أكثر التجمعات تقدمية في اندونيسيا، بينما أصبح شاندرا مظفر جزءاً من ثقافة مدنية وضعت التقاليد والاعراف الاسلامية في مواجهة التعصب العرقي والتضييق على الجماعات الساعية الى المصلحة العامة في ماليزيا. فلا مكان في المهمة التحديثية للموطنية الضيقة والانغلاقية بدعوى حماية مصالح أهل البلاد الأصليين وتقديمها على مصالح المهاجرين.

وكان عدد من الكتاب والمفكرين البارزين في بلدان اسلامية عدة قد قاموا في الآونة الأخيرة بالشجب العلني للفتوى الصادرة في عام ١٩٨٩ باعدام سلمان رشدي. وفي ذلك يقول الكاتب المغربي طاهر جلون، انه بالرغم من كون كتاب رشدي «آيات شيطانية» يعد عملا استفزازياً، فان الفتوى ضد الكاتب «» لاعلاقة لها بالاسلام المتسامح الذي تعلمته». كما إن اتهام جلون وأقرانه من النقاد المسلمين بأنهم «علمانيون غربيون» إنما يشكل نوعاً من الأصولية التي تنكر شرعية وجود روحية أخرى.

كذلك فان الكرب الذي أصاب المسلمين في أنحاء العالم للتطهير العرقي الجاري في البوسنة، لا يمكن حصره بخيار بين تضامن الأصوليين وبين العطف الانساني على الضحايا. ذلك ان كثيرين من المسلمين يرون ان فشل العالم في وقف المجزرة ينبىء بفقر الدوافع الانسانية بقدر ما ينبىء بعنف القومية العرقية. فالمسلمون في البوسنة علمانيون بالمعنى الغربي الى أقصى درجة، كما انهم مؤيدون أشداء للتعددية الثقافية.

وفي جمهورية طاجكستان في اسيا الوسطى، حيث لقي ٢٠ ألفاً من المسلمين حتفهم منذ السنة الماضية، دعم الغرب سياسة موسكو المؤيدة لبقايا النظام الشيوعي الشرس ضد «الخطر الاسلامي» المزعوم. مع العلم انه لم يكن قد مضى وقت طويل على ازاحة تمثال لينين من العاصمة الطاجيكية دوشنبيه واقامة نصب في مكانه للفردوسي الشاعر المسلم الذائع الصيت في القرون الوسطى. وكما في البوسنة، يدفع المسلمون الطاجيكيون الملتزمون بالتعددية من حياتهم وحريتهم ثمن مقاومة احياء النظام الدكتاتوري.

هذا هو وقود «الصراع المزعوم بين الحضارات». ومن المفارقات ان هذه الفكرة لم تلق رواجا في الغرب فقط، بل ايضا لدى الاستبداديين الآسيويين المسارعين الى تقديم أنفسهم كقوميين عرقيين في مواجهة النقاد في الداخل والخارج.

ويرد المنشق الصيني المعروف ليو بنيان بأن ساموييل هانتينغتون باعطائه الكونفوشيه والاسلام صفة عدائية، يتجاهل مدى مصادرة السلطة للتقاليد لتبرير الاستبداد. ويقول ليو: «ان القرن الحادي والعشرين يتطلب استخدام أفضل ما في الحضارات كلها لا التركيز على الفروقات بينها».

انه يتكلم كواحد من الاسلاميين الداعين الى الحداثة.

أمين ساجو

عن «وول ستريت جورنال»

...وعندئذ يزول الخطر الاسلامي!

عندما خرج فلاديمير جيرونوفسكي، زعيم «حزب الاحرار الديموقراطيين» الروسي، منتصراً في الانتخابات التشريعية الاخيرة في روسيا، التي جرت يوم ١٢ كانون الاول/ديسمبر الماضي تسلطت الاضواء على شخصيته واختلفت فيه الآراء بين قائل بافكاره النازية والعنصرية، وبين قائل بتمثيله الحقيقي للوطنية الروسية التاريخية المعادية للغرب، وبين قائل بأن أصله يهودي، وهو ينتحل التطرف لابعاد الشبهة.

لكن أبرز ما حققه جيرونوفسكي غير فوزه في الانتخابات انه وضع كتابا بعنوان «الاندفاعة الاخيرة جنوبيا»، دعا فيه روسيا الى التوسع الامبراطوري من جديد للوصول الى المياه الدافئة. وفي ما يلي مقتطفات من اقوال جيرونوفسكي في الكتاب المذكور:

«عندما يدعو بعض الاحزاب الى ان نفصل ونبعد عنا كازاخستان، وقرغيزيا وأسيا الوسطى، فانهم لا يفهمون اننا نحشر روسيا في سهوب لا حياة فيها ولا سكنى. فليس فيها سوى موارد طبيعية. اذ ان الحضارة نشأت دائما من الجنوب.

ولكن لما كان الجنوب مكتظاً بالسكان فقد بدأ الجنوبيون يزحفون بالتدريج شمالا . والناس لم يدركوا أبداً انهم انما يهجرون الاماكن الفضلى. وهكذا نشأت لدي فكرة الاندفاعة الاخيرة.

انها يجب ان تتم كعلاج بالصدفة فجاة وبسرعة وبكفاءة ومن غير سابق انذار، وبذلك نمتلك نواحي منصة رباعية المحاور:

الاعتماد على المحيط المتجمد شمالا، وعلى المحيط الهادىء شرقا، وغربا على المحيط الاطلسي عبر البحر الاسود والبحر المتوسط وبحر البلطيق . واخيرا جنوبا على المحيط الهندي فيكون لنا جيران هادئون.

هذه هي الحقائق التاريخية: دمج امم مختلفة نتيجة للاقتصاد، وهيمنة اللغة الروسية. والروبل الروسي، والصدارة للجيش الروسي، لانه الاقدر في القابلية القتالية.

بذلك يحل الاستقرار في المنطقة كلها. اميركا تستريح بسلام، لأن ذلك يعني نهاية الحروب في تلك المنطقة من العالم. لن يوجد خطر أحمر ، ولا تهديدات اسلامية وتركية، ولا خطر اسلامي.

كان ذلك دائما حلماً من أحلامي. ان أرى الجنود الروس يغسلون جزمهم في المياه الدافئة للمحيط الهندي ويغيروا ملابسهم الى ملابس صيفية الى الابد. سوف نبني المصحات، ومراكز المياه المعدنية ، ومخيمات الشباب على مساحات واسعة من ارض الجنوب من اجل ان يستريح فيها اهل الشمال الصناعي. فليتمسك المسلمون بعاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم في الاماكن التي يعيشون فيها باعداد كبيرة. فليحافظوا على تعدد الزوجات والباس الشادور لزوجاتهم...

كل ذلك، يصبح ممكنا لو نحن قمنا بهذه الاندفاعة جنوبيا . اننا نحتاج اليها حاجة ماسة.

هي الدواء الذي يجب ان يجرعه الجميع. لكن الدواء قد يكون مراً في حلوق بعض الناس. ربما لن يرغبه بعضهم في طهران او كابول او انقرة».

فلاديمير جيرونوفسكي

«الاندفاعة الاخيرة جنوبيا»

مصر

مواجهة الأزمة السياحية بحملات اعلانية

■ تخطط وزارة السياحة المصرية لطرح حملة اعلانية لاجتذاب السياح الى مصر تقدر كلفتها خلال السنة الجارية بنحو ٣٥ مليون دولار والهدف منها مواجهة الانخفاض في عائدات مصر من السياحة.

وقال الدكتور ممدوح البلتاجي وزير السياحة المصري: ان انفاق مصر على الدعاية السياحية لم يتجاوز ٣.١ مليون دولار خلال عام ١٩٩٣.

وتنوي الوزارة انفاق المبالغ المخصصة على الاعلان في شبكات التلفزيون والمجلات الموجهة الى السياح في اوروبا والولايات المتحدة.

وقال البلتاجي: إن أجهزة وزارته عكفت على اعداد خطتين لتنشيط السياحة المصرية، الاولى تنفذ في الخارج بهدف زيادة الطلب على السياحة في مصر، اما الثانية فتنفذ في الداخل وتستهدف زيادة الوعي السياحي لدى المصريين حتى يدرك الشعب أن له مصلحة مباشرة في الترويج لحركة السياحة.

ويفترض بالخطة الثانية ترسيخ قناعة المواطن المصري بأن رواج السياحة في مصر يعود بالفائدة المباشرة عليه وعلى الدخل القومي، وهذا يتطلب بالتالي التمسك ببعض السلوكيات الاصيلة لدى الشعب المصري، مثل كرم الضيافة، وسيتم هذا من خلال خطة اعلامية تقوم على شعار ان السياحة قاطرة للتنمية تجر خلفها مختلف قطاعات الاقتصاد المصري.

اما بالنسبة الى خطة الترويج الخارجي، فقال البلتاجي، انها تستهدف أعادة السياحة المصرية الى مكانتها في الاسواق التقليدية والجديدة من خلال حملات اعلانية تعمل على ازالة المخاوف التي سببتها عمليات الارهاب الاخيرة ضد السياح وتضخيم وسائل الاعلام الاجنبية لهذه العمليات. واشار الى ان وزارة السياحة تقوم حاليا بمراجعة شاملة لأوضاع مكاتبها السياحية في الخارج في ضوء المتغيرات الجديدة.

واوضح، ان عدد هذه المكاتب يبلغ ١١ مكتبا، مشيرا الى انه سيتم تزويدها بالعناصر البشرية المؤهلة لغوياً ومهنياً والمدربة في شكل علمي وعملي على أفضل وسائل وامكانات الترويج والتنشيط السياحي.

وافاد ان وزارة السياحة المصرية قررت اغلاق المكتب السياحي في الكويت في اطار درس اوضاع المكاتب الخارجية واعادة هيكلتها وترتيب اولويات التنشيط السياحي تماشيا مع سياسة ترشيد الانفاق.

كما تتضمن الخطة توجيه دعوات الى أهم منظمي الرحلات والشركات السياحية لزيارة مصر ودعوة المجلات السياحية المتخصصة في الاعلام السياحي والاعلام الجماهيري في الاسواق الخارجية لمخاطبة المستهلك مباشرة في هذه الدول من خلال أجهزة الاعلام.

واشار البلتاجي، الى ان لدى وزارة السياحة أدوات كثيرة للقيام بالتسويق السياحي، بينها مكاتب ترويج سياحي (١٦ مكتبا)، الى جانب مكاتب هيئة الاستعلامات (٤٢ مكتبا).

واعتبر انه لا بد من اعادة هيكلة هذه المكاتب نظرا الى ان بعضها ليس له داع وهناك مناطق تفتقر الى مكاتب الترويج السياحي.

وقدر ان عائدات مصر من السياحة هبطت خلال الاشهر العشرة الاولى من العام الماضي بنحو ٩٠٠ مليون دولار، بتراجع نسبته ٤٢ في المائة بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ١٩٩٢.

ودعا القطاع الخاص المصري الى بذل جهود مكثفة لتنشيط السياحة الى مصر، مشيرا الى وجود شركة علاقات عامة دولية تعاقدت معها الوزارة منذ عام ١٩٩٢.

وتشير الارقام المعلنة الى ان عدد السياح القادمين الى مصر هبط بنسبة ٢٢ في المائة خلال الاشهر العشرة الاولى من العام الماضي بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ١٩٩٢، ويبلغ عدد السياح ٣.٢ مليون سائح عام ١٩٩٢. وانخفض عدد الليالي السياحية من ٢٠.٥ مليون ليلة عام ١٩٩٢ الى ١٣.٧ مليون ليلة حتى نهاية تشرين الاول/اكتوبر الماضي.

ويتوقع المسؤولون في قطاع السياحة المصري تعافياً بطيئاً في حركة السياحة الى مصر خلال السنة الجارية بعد انتكاسة العام الماضي في ضوء الخطط التي اعتمدتها وزارة السياحة وتنويع الخدمات السياحية. كما ان تحقيق السلام في المنطقة سيزيد من حركة السياحة واجتذاب الزائرين الى الشرق الاوسط الذي تعتبر مصر من أهم مناطق الجذب السياحي فيه.

وبالنسبة الى الاستثمارات في المشاريع السياحية في مصر، ذكرت مصادر الوزارة، ان ما انفق على الاستثمار السياحي خلال السنوات العشر الماضية بلغ ٦.٥ مليار جنيه.

وشارك القطاع الخاص بنسبة ٨٩ في المائة من هذه الاستثمارات بينها ٥٤ في المائة استثمارات مصرية. وشهد قطاع الاستثمار السياحي ركودا خلال العامين الماضيين بسبب أحداث الارهاب، الا ان حركة النشاط في سوق الاستثمار السياحي بدأت تعود في ظل الميزات والاعفاءات التي تمنحها مصر للمشاريع الاستثمارية.

ودعت جمعية رجال الأعمال المصريين التي يرأسها سعيد الطويل الى وضع خطة عملية وسريعة التنفيذ للسفارات المصرية والقنصليات والمكاتب الفنية في الخارج للدعاية السياحية المباشرة، بالاضافة الى القيام بحملات اعلانية ترويجية ودعم ومساندة وكالات السفر والسياحة الدولية التي تتعامل مع القطاع المصري عن طريق تزويدها بالمطبوعات وبرامج الدعاية وعقد لقاءات مباشرة مع أصحاب وكالات السفر الدولية لاستخدام امكاناتهم لمصلحة صناعة السياحة المصرية.

ودعت الجمعية في بيان صدر عنها الى زيادة التركيز على السياحة العربية التي تشكل ٤١ في المائة من حركة السياحة في مصر. وطالبت بدرس أسباب قيام بعض الاسواق الاخرى، باستقطاب نسبة كبيرة من السياحة الخليجية والعربية وضرورة ايجاد السبل لاعادتها الى السوق المصرية. كما دعت الجمعية الى انشاء جهاز لمواجهة الازمات في قطاع السياحة ورصد موازنة خاصة وخطة عمل جاهزة لتفادي مثل هذه الازمات التي يمر بها قطاع السياحة.

المغرب

تركيز على «الغات» لتسهيل المرور الى اوروبا

■ تستعد مدينة مراكش المغربية لاستضافة المؤتمر الدولي للتجارة والتعرفة الجمركية في منتصف شهر نيسان/ابريل المقبل، وهو المؤتمر الذي طالب به المغرب منذ عام ١٩٩١ بمناسبة زيارة المدير العام للـ «غات» للرباط.

وتقول مصادر مغربية، ان المؤتمر الدولي المقبل سيشهد توقيع الدول الاعضاء في منظمة التجارة والتعرفة الجمركية على جولة معاهدة اورغواي التي ستحدد طبيعة المبادلات التجارية للفترة المقبلة.

وتضيف، ان التقدم الذي طرأ على المفاوضات الاميركية - الاوروبية في شأن الملف الزراعي نهاية العام الماضي مهد للاتفاق النهائي الذي سيدرج في اعلان معاهدة مراكش، التي يريد المغرب ان تكون انطلاقة جديدة لتقنين التجارة الدولية وتنظيم العلاقات الاقتصادية العالمية بين التجمعات الاقتصادية الكبرى وبين الدول نفسها. وكان وفد مغربي رأسه اندريه ازولاي مستشار الملك الحسن الثاني للشؤون الاقتصادية زار جنيف وأجرى محادثات مع مسؤولي «الغات» لترتيب الاجتماع الدولي المقبل في مراكش الذي سيحضره، حسب مصادر مغربية، اكثر من ١٣٠ وزيرا للتجارة والاقتصاد ومسؤولون من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار والبنك العالمي لاعمار دول شرق اوروبا ومؤسسات مالية دولية وجهوية معنية مثل البنك الافريقي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية.

ويراهن المغرب على ان تتمكن الدول الاعضاء في «الغات» من توقيع الاتفاق النهائي في مراكش بما يسمح باطلاق اسم المدينة السياحة التي تقع وسط البلاد على الاتفاق الجديد للتجارة والتعرفة الجمركية، كما يسعى الى ان يدعم هذا الاجتماع موقف المغرب التفاوضي مع الاتحاد الاوروبي في شأن الملف الزراعي قبل ابرام اي اتفاق للشراكة السياسية والاقتصادية كما تقترح ذلك دول الاتحاد على كل من المغرب وتونس حاليا. وتتواصل اجتماعات عدة بين مسؤولين حكوميين وممثلي قطاعات انتاجية وتجارية مختلفة معنية بالتجارة الخارجية، في محاولة للخروج بموقف موحد حول تصورات التجارة الخارجية المغربية للفترة المقبلة.

وقال مراد شريف وزير التجارة الخارجية والاستثمار المغربي: *إن المغرب عضو في «الغات» منذ عام ١٩٨٧ وهو يسعى الى ان تتمكن جميع الدول الاعضاء في مؤتمر مراكش من التوصل الى اتفاق نهائي يسمح بانتعاش وتنمية المبادلات التجارية الدولية بما يضمن مصالح جميع الدول ويعزز فرص الانتعاش الاقتصادي العالمي.*

واضاف الوزير، ان تحسن الاقتصاد العالمي الذي تراجع في السنوات الماضية بفعل بوادر انكماش في الدول الصناعية السبع الكبرى مرهون بتطور التجارة الدولية، وهذه الاخيرة رهينة ايضا بالتوصل الى اتفاق شامل ونهائي لتحديد العلاقات والمبادلات التجارية الدولية.

وتقول مصادر اقتصادية: ان اتفاقيات عدة سابقة بين الاتحاد الاوروبي والمغرب ستخضع للتغيير في حال دخول جولة اورغواي حيز التنفيذ بعد مؤتمر مراكش المقبل وفي مقدمتها التسهيلات التي كانت تحظى بها المنتوجات الزراعية والسمكية المغربية في الاسواق الاوروبية.

وكان الاتفاق السابق يمنح المغرب بعض الامتيازات التفضيلية على مستوى الاسعار المرجعية بالنسبة للبواكير والبندورة، وكذلك حقوق الجمرك المطبقة على الصادرات السمكية التي يتوقع ان تنخفض من ٢٥٪ الى ١٢.٥٪ هذا العام كما هو منصوص عليه في اتفاق الصيد البحري الموقع في ايار/مايو العام الماضي.

لكن الجمعيات الصناعية تتخوف من جهتها *ان يؤدي تطبيق اتفاق «الغات» في شكله المقترح الى* تخفيض سعر التعرفة الجمركية المطبقة على الواردات الصناعية *بما* يجعلها اكثر منافسة في السوق المحلية.

وتحرص المراجع الحكومية على التاكيد ان احتضان المغرب لتوقيع الاتفاق النهائي للغات، واعتماده النصوص المنتظرة للتجارة الدولية من شأنه الاسهام في ادماج المغرب في الاقتصاد الدولي والتعريف بامكاناته الاقتصادية والاستثمارية بما يساعده في تعزيز دوره في اي مفاوضات مستقبلية مع الاتحاد الاوروبي حول موضوع الشراكة واقامة منطقة للتبادل التجاري الحر على غرار مفاوضات المكسيك مع الولايات المتحدة وكندا ضمن اتفاق «نفتا».

ليبيا

تخفيض الميزانية بعد تجميد الاصول

■ قال ابو زيد عمر دوردة امين اللجنة الشعبية العامة (رئيس الوزراء الليبي)، ان تجميد الاصول الذي فرضته الامم المتحدة على ليبيا اضطر البلاد الى احداث خفض حاد في توقعات ميزانية ١٩٩٤.

وقال للصحافيين، بعد ان أقرت لجنة تابعة لمؤتمر الشعب العام مشروع الميزانية، ان حجم التقليص بلغ مليارات الدولارات، ولم تعلن أرقام الميزانية الجديدة.

وقال دوردة: نتيجة للاجراءات القسرية التي فرضت علينا اضطررنا الى تقليص نفقاتنا في عدة ميادين وخاصة في التمويل والصحة والتعليم. واضاف، ان الميزانية الليبية وضعت بطريقة يقل فيها اعتماد ليبيا على النفط وهو مصدر عائداتها الرئيسية.

وكان الزعيم الليبي معمر القذافي قد قال، ان بلاده قررت بشكل قاطع عدم الاعتماد على النفط في المستقبل، قائلا، ان النفط هو الهدف الرئيسي في ما يصفه بمطامع الغرب في بلاده.

وقد فرضت الامم المتحدة عقوبات على ليبيا لرفضها تسليم شخصين يشتبه بتفجيرهما طائرة تابعة لشركة «بان اميركان» فوق لوكربي في اسكوتلندا عام ١٩٨٨.

وتم تشديد هذه العقوبات في كانون الاول/ديسمبر الماضي لتشمل تجميد أرصدة ليبية في الخارج وفرض حظر على واردات معدات نفطية معينة. ومن غير المستبعد فرض حظر كامل على النفط في المستقبل، ويرى ديبلوماسيون ان القذافي ربما يعد بلاده لمثل هذا الوضع. وقال دوردة، ان ليبيا أمنت جزءا من أرصدتها في الخارج قبل قرار تجميدها لكنه لم يذكر ارقاما.

واضاف: لنا عدة مليارات منتشرة واتخذنا كل ما يمكننا من اجراءات لحماية بعض أموالنا. ولنا استثمارات مهمة في الخارج ونحن كدولة دائنة يراد لنا أن نتحول الى مدينة. ووافقت لجنة مؤتمر الشعب العام ايضا على عودة الوف الدارسين بالخارج في منح حكومية مبكرا بهدف خفض النفقات بالعملة الصعبة.

تونس

انفتاح على هولندا وبريطانيا واسبانيا

■ اعتبرت وزيرة التجارة الخارجية والسياحة الهولندية ايفون فان روي قانون الاستثمار التونسي الجديد حافزاً مهماً للمؤسسات الاوروبية عموماً والهولندية خصوصا لزيادة استثماراتها في تونس.

وقالت الوزيرة الهولندية في ختام زيارة رسمية لتونس استمرت ثلاث ايام، انها اتفقت مع الوزراء الذين اجتمعت معهم على اعادة استثمار الديون التونسية في مشاريع لحماية البيئة. وتقدر هذه الديون بنحو أربعة ملايين دولار.

واجتمعت فان روي مع رئيس الوزراء حامد القروي ووزير الخارجية حبيب يحيى ووزير الاستثمار الخارجي محمد غنوشي ووزير السياحة محمد جغام، وافادت انها بحثت معهم في توسعة مجالات التعاون الثنائي سواء في مجال المبادلات التجارية او في قطاع الاستثمارات، واشارت الى ان هولندا تحوز على المرتبة السادسة بين البلدان المستثمرة في تونس.

وقالت انها درست مع وزير الاقتصاد صادق رابح في تنمية الاطار المالي للتعاون الذي يضع سقفاً للمبادلات التجارية بين البلدين، وتعزيز التعاون في مجال حماية البيئة ووضع اليات مالية جديدة لتطوير الشراكة الصناعية والتجارية بين متمولين من البلدين.

واوضحت ان حكومتها متجاوبة مع رغبة تونس في زيادة صادراتها لهولندا، وان الظرف الحالي مناسب بعدما تمكنت تونس من خفض معدل التضخم ووضعت حوافز جديدة لتنشيط الاستثمار الاجنبي.

من جهة اخرى تركزت محادثات وزير خارجية اسبانيا خابيرا سولانا خلال زيارته الاخيرة الى تونس على تطوير التعاون الاقتصادي وبحث مع وزير الاستثمار الخارجي والتعاون الدولي محمد غنوشي في وسائل تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي بين البلدين خصوصا في اطار الشراكة.

وشدد الوزير الاسباني على ضرورة تطوير طريقة القروض التي توضع في تصرف المستثمرين من البلدين لاقامة مشاريع شراكة في ظروف مناسبة.

واشار الوزير الاسباني الى وجود امكانات كبيرة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، وحض على تكثيف اللقاءات والزيارات بين رجال الاعمال التوانسة والاسبان لتحديد الفرص المتاحة للاستثمار والاستفادة منها.

على صعيد آخر يتوقع ان يتعزز التعاون الاقتصادي بين تونس وبريطانيا بعد الزيارة التي قام بها المدير العام لاتحاد الصناعيين البريطانيين الي تونس.

وبحث ديفيس مع نظيره التونسي هادي الجيلاني في تطوير العلاقات بين المستثمرين ورجال الاعمال في البلدين واقامة تعاون دائم بعد نجاح الندوة التي نظمها اتحاد الصناعيين في بريطانيا خلال شهر حزيران/يونيو الماضي وخصصها للتعاون مع تونس.

وتعتبر زيارة المسؤول البريطاني الاولى من نوعها، وهي تعكس اهتماماً بريطانياً متزايداً بالاستثمار في تونس، بعدما كان حضور الاستثمارات البريطانية في المغرب العربي ضعيفاً.

يذكر ان ديفيس اجتمع مع وزير الاقتصاد صادق رابح وحاكم المصرف المركزي محمد الباجي حمدة ورئيس مؤسسة تطوير الاستثمارات ومدير مؤسسة تنشيط التصدير وعدد كبير من رجال الاعمال في القطاع التونسي الخاص.

البعد التنموي لأزمة المياه في الخليج

السعودية أكثر الدول في المنطقة انفاقاً على تحلية المياه

في ٢١ و٢٢ من كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ جرت في بيروت، بدعوة من «مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق»، ندوة «مشكلة المياه في الشرق الاوسط»، تناول فيها المشاركون، وهم من أصحاب الاختصاص ومن الذين اشتغلوا على هذا الموضوع إن أكاديميا أم عملياً من خلال تحملهم المسؤوليات واسدائهم المشورات.

عبدالجليل مرهون قدم في الندوة ورقة عالج فيها الابعاد التنموية لمسالة المياه في المنطقة. ننشرها هنا على ان نعود لاحقاً لنشر أبرز الدراسات التي قدمت في الندوة المذكورة.

■ يجد البعد التنموي لأزمة المياه دلالة من كون الماء عنصراً لا غنى عنه في برامج التنمية المختلفة، من بشرية وزراعية وصناعية.

واذا كانت التنمية في بعدها الاداري تعني الاستخدام الامثل للموارد المتاحة، فانه يمكن القول ان غياب هذا البعد هو احد الاسباب الجوهرية لمقولة الازمة الراهنة للمياه في المنطقة.

واذا كانت بعض الأبحاث في العالم العربي اعتادت ان تحمّل جزئياً القطاع الزراعي مسؤولية شح الموارد المائية، فانني أرى ضرورة الوقوف عند الوجه الأخر للمعضلة. ذلك ان تهميش القطاع الزراعي في خطط التنمية القطرية، قد دفع باتجاه تلاشي العناية بموارد هذا القطاع على رأسها الموارد الاروائية.

ففي البحرين، مثلا، بلغ العجز في مياه الخزان الجوفي قرابة ٨٧ مليون متر مكعب سنويا، وذلك نتيجة لمعدلات السحب المفرط، التي تفوق معدل التغذية الطبيعية المتجردة للخزان، كما بلغت عام ١٩٩٢ نسبة الملوحة في المياه الجوفية ٣٧٧٠ مليغراما في الليتر، مما عنى عدم صلاحية هذه المياه للاستخدام البشري.

واذا كان وضع البحرين هو الاكثر قسوة، ضمن اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية على صعيد المصادر الجوفية للمياه، فان ظروف بقية أقطار المجلس تبدو هي الاخرى على درجات متفاوتة من الشدة. تصنف جميع أقطار المجلس – باستثناء سلطنة عمان – ضمن الاقطار الواقعة تحت خط الفقر المائي.

وضمن علاقة جدلية كان تراجع الموارد المائية يعني المزيد من تراجع القطاع الزراعي، وكان تراجع هذا القطاع يمثل ايذانا بتنامي الفجوة الغذائية في أقطار المجلس، وفي العام ١٩٨٩ وصلت فاتورة الغذاء التي دفعتها هذه الاقطار مجتمعة ٦٤٨٣ مليون دولار.

وفي مقولة العلاقة بين المصادر المائية وخطط التنمية الزراعية وضمن رؤية اكثر شمولية لأزمة الغذاء في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يمكننا ارجاع هذه الازمة الى ثلاثة عوامل اساسية:

● العامل الأول، خط الموارد الزراعية المتاحة، حيث تعاني هذه الاقطار تراجعا ملحوظا في مواردها الاروائية، وانخفاضا في مواصفات التربة الزراعية، كما يعاني معظمها صغر الرقعة الجغرافية وانخفاض او انعدام المراعي الطبيعية فيها.

● العامل الثاني، الفجوة الغذائية يعود الى نمط برامج التنمية الاقتصادية المعتمدة في هذه الأقطار، من حيث مستوى الاعتمادات المخصصة للقطاع الزراعي في خطط الموازنات العامة، ومحدودية نصيب هذا القطاع من حصص الاستثمار القطاعي، وانعكاس ذلك على نسبة مساهمة الزراعة في الناتج القومي الاجمالي، حيث لم تتعد في بعض هذه الاقطار الواحد في المائة.

● العامل الثالث، يعزى الى الفجوة الغذائية وهو يعود الى نمط نسبة الميل المتوسط للاستيراد وارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادية في القطاع الزراعي، وضعف السياسات الحمائية والضرائبية القادرة على حماية السلعة الزراعية المحلية من المنافسة غير المتكافئة مع السلع المستوردة.

وفي مقولة العلاقة بين أزمة المياه والتنمية في بعدها البشري على مستوى أقطار مجلس التعاون الخليجي، يمكن ملاحظة نسق غريب للعلاقة بين معدلات النمو الديموغرافي ومعدلات نصيب الفرد من المياه.

ففي حين نجد عام ١٩٨٨ ارتفاعا ملحوظا في معدلات النمو الديموغرافي في هذه الاقطار بلغ ٨.٤٪ في البحرين و٥.٤٪ في الكويت و٥.٣٪ في الأمارات. نجد في الوقت ذاته، ارتفاعا على درجة ملموسة من الافراط في معدلات استهلاك الفرد من المياه، بلغ في البحرين، مثلا، ١٣٠ غالونا لليوم، بينما هو في المتوسط العالي ٧٠ غالونا فقط.

ويتمثل الوجه الأخر لمعضلة العلاقة بين النمو الديموغرافي ومعدلات استهلاك الفرد من المياه في المؤشرات المضارية على الصعيد المستقبلي، ففي حين نجد أنفسنا بوتيرة نمو ديموغرافي مثيرة، نجد أنفسنا في الوقت ذاته أمام عدد تنازلي في معدلات نصيب الفرد من المياه، وذلك في اطار علاقة سببية بين القوانين.

وعلى سبيل المثال، سيكون في العام ٢٠٢٥ المعدل الوسطي للفرد من مصادر المياه القابلة للتجديد في السعودية ٤٩ مترا مكعبا، في حين كان هذا المعدل ٥٦ مترا مكعبا عام ١٩٩١، وسينجم هذا التراجع نتيجة لزيادة عدد السكان من ١٥ مليون نسمة عام ١٩٩١ الى ٤١ مليونا في العام ٢٠٢٥.

وفي مقارنة أولية لنمط البرامج المطبقة لعلاج قدرة المياه في اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يمكن القول ان هذه البرامج ما زالت على الرغم من كل الجهود المبذولة، واقفة عند خط الضرورة، من دون ان تتمكن، حتى الآن، من انجاز البعد التنموي للمسألة المائية، على المستويات الزراعية والصناعية، كما ان قدرتها على سد العجز في مياه الشفة لم يتجاوز في افضل الحالات ٧٠ في المائة كما هو الحال في المملكة العربية السعودية.

وتنهض البرامج المعتمدة خليجيا لمواجهة الازمة المائية على مشاريع التحلية بصورة اساسية وكذلك مشاريع معالجة المياه العادمة.

مشاريع التحلية

بدأت مشاريع تحلية المياه في الخليج بجهود متواضعة في أواخر الخمسينات، وبعد عقود ثلاثة أضحى الخليجيون يتمتعون بأضخم انتاج عالمي من المياه المحلاة.وتعتبر المملكة العربية السعودية اكبر بلد يقوم بتحلية مياه البحر من ١٢٢ دولة، وفيما توجد اكبر محطة لتحلية المياه في العالم، هي محطة «الجبيل» التي تبلغ طاقتها الأنتاجية ٧٦٩ الف متر مكعب يوميا.

وفي العام ١٩٩٠ بلغ اجمالي الانتاج السعودي من المياه المحلاة ٦٥٧ مليون متر مكعب، وهو ما يفوق ٣٠ في المائة من الانتاج العالمي من مياه البحر المحلاة.

وتؤدي محطات تحلية المياه ادواراً أساسية في كل من دولة الامارات العربية المتحدة، والكويت وقطر، والاستثناء هنا البحرين، التي لم تسمح ظروفها المالية بتشييد اكثر من ثلاث محطات تحلية لا يتجاوز اجمالي انتاجها ٥٧ مليون متر مكعب سنويا.

وعلى صعيد المصادر التدويرية، او معالجة المياه العادمة، لا تزال البرامج المعتمدة خليجيا على درجة ملحوظة من التواضع، ولا تزال الحاجة النفسية تحول بين المواطن الخليجي وبين اعتماد مياه هذه المصادر، حتى على المستوى الزراعي، وبعد نصف قرن من التجارب الخليجية الاولى في هذا المضمار، لا تزال جهود بعض أقطار الخليج عند مستويات شبه تجريبية. وفي بلد مثل البحرين لا يتجاوز حجم المياه المعالجة سنويا السبعة ملايين متر مكعب، من أصل ١٩٢ مليون متر مكعب هو حجم السحب السنوي من الخزان المائي الجوفي.

ثمة مصدر مائي آخر، ربما بدا لنا اليوم متواضعا، هو «استسقاء الضباب»، وكانت تقارير علمية تحدثت اواخر العام الماضي، عن امكانية «استسقاء الضباب» المحمول على تيارات الرياح من «بحر العرب» الى مرتفعات جبال جنوب شبه الجزيرة العربية، وهو ضباب كثيف محمل بالماء، يغطي المرتفعات الجبلية على تخوم الربع الخالي.

واثبتت تجارب اجريت في سلطنة عُمان امكان «استسقاء الضباب» بوساطة ستائر بلاستيكية أقيمت في مرتفعات «جبال القرة»، وتستعمل ربما للشرب وللاغراض المنزلية.

يبقى... ان استمرار تحمل القطاع العام في اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية لكامل عملية انجاز المصادر غير التقليدية للمياه، وعلى الاخص مشاريع التحلية من دون فرض تسعيرات معقولة تعادل مستوى الكلفة او تقترب منه، قد بدأ يرمي بتبعاته المثقلة على الموازنات العامة في هذه الاقطار، وذلك على الرغم من ان محطات تحلية المياه هناك قد اقيمت لتحقيق غرض مزدوج هو انتاج المياه والطاقة الكهربائية. وعلى الرغم من مجانية، او شبه مجانية، الطاقة الهيدروكربونية المعتمدة في تشغيل هذه المحطات.

ويمكن ان نلاحظ في هذا الصدد ان المملكة العربية السعودية قد انفقت على محطات تحلية المياه نحو ١٢ مليار دولار خلال فترات الخطط الخمسية الثانية والثالثة والرابعة. وان الغالون الواحد من المياه المحلاة تبلغ تكلفة انتاجه في دولة الامارات العربية المتحدة، ٣ فلوس بينما يشتريه المستهلك بفلس ونصف الفلس.

في ظل الطلب المتصاعد على المياه المحلاة، التي توشك مع الزمن ان تكون مصدر مياه الشفة الوحيد لدى الانسان الخليجي، فان الحاجة الى تشييد المزيد من محطات التحلية يبدو أمراً في غاية البداهة، وهو ما تفصله بالارقام الدراسات المعنية، الصادرة عن الجهات الرسمية والخاصة في أقطار الخليج كافة.

وان هذه المقولة تعني ان مزيدا من الضغوط ستتعرض لها الموازنات العامة في هذه الاقطار، في ظل تراجع ملموس في ايراداتها المالية جراء انخفاض أسعار النفط، وفي ظل تآكل مطرد لفوائضها المالية، التي دخلت طور النفاد الفعلي لدى البعض منها. وذلك بعدٌ آخر في اشكالية الأبعاد التنموية لأزمة المياه.

ان معطيات هذا الواقع ومؤشراته المستقبلية تستدعي من الجهات المعنية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاتجاه نحو الأخذ بمبدأ «خصوصة» قطاع المصادر غير التقليدية للمياه، وفي مقدمتها محطات التحلية.

المياه والتنمية

في مقولة البعد الاقليمي لأزمة المياه، وعلاقته بسياسات التنمية القطرية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يمكن القول ان فشل مشاريع التكامل الزراعي والمائي ضمن الاطار القومي العربي، على الرغم من كل الاطروحات الجادة التي عرضت منذ عقد الخمسينات، هي في واقع الامر تعبير عن فشل البعد التكاملي في سياسات التنمية القطرية ذاتها. واذا كان المشروع القومي قد فشل من حيث فشلت مشاريع الدولة القطرية، فان قفز هذه الدولة على المشروع القومي والبحث عن الافق من ورائه، لن يكون في واقع الحال سوى بحث عن أفق سرابي. على الرغم من ضرورة التشديد على ان هذه المقولة لا تلغي مشروعية الانفتاح والتعاون مع الآخرين تحت سقف الاهداف او المصالح المشتركة، وفي اطار التمسك بالذات والهوية الحضارية والتاريخية.

وعلى مستوى الأقطار التي اصبحت تشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي مقولة مشروع التكامل القومي، لا بد من الاقرار ان ازمة النظام العربي ومناخ الاستقطاب الايديولوجي الذي ساده خلال العقود الثلاثة الاولى من عمره قد اضاع علينا فرصا لم تعد مؤاتية بما فيه الكفاية.

لقد كان ينظر الينا في الخليج ضمن الاطار العربي على اننا دول النفط مقابل دول الماء، الا ان النفط والماء لم يسعيا لتبادل المواقع، او سعيا ضمن حيثيات مشروطة، او كانت النيات بديلة عن الاعمال.

وحتى وقت قريب، كانت هناك ثلاثة مشاريع عربية لجر المياه لأقطار شبه الجزيرة العربية، الا ان أياً منها لم يقدر له رؤية النور.

كان هناك مشروعان، الاول مصري والآخر سوداني لجر المياه الى المملكة العربية السعودية.

كما كان هناك مشروع عراقي لجر المياه من شط العرب الى الكويت، بحيث تقوم الكويت في المقابل بتزويد العراق بالطاقة الكهربائية، الا ان هذا المشروع قد أجهض مع اندلاع الحرب العراقية – الايرانية في ايلول/سبتمبر ١٩٨٠.

وعلى مستوى مشروع «أنابيب السلام» لجر المياه من تركيا الي أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تجمع معظم الاوساط الخليجية المعنية على عدم جدوى هذا المشروع من الوجهة الاقتصادية، اذ تبلغ التكلفة الاجمالية لانجازه نحو ٢٣ مليار دولار، وبهذا تبلغ تكلفة الغالون من الماء في هذا المشروع ٥ فلوس (بالدرهم الاماراتي)، اما الغالون من المياه المحلاة فيبلغ نحو ثلاثة فلوس، كذلك، فان تكلفة المشروع التركي تبدو باهظة الثمن من الوجهة السياسية.

وعلى صعيد اقليمي آخر، تدرس دولة الامارات العربية المتحدة، وباكستان مشروعا لجر المياه من نهر «السند» الى منطقة «دبا» الاماراتية، عبر انابيب عملاقة تحت مياه المحيط الهندي، حسب دراسات اولية تم تقدير كلفة المشروع بنحو ١٥ مليار دولار.

وكانت دولة قطر قد توصلت مع ايران في العام ١٩٩١ الى اتفاق لتزويدها بالمياه العذبة من نهر كارون في جنوب ايران عبر أربعة انابيب ضخمة تقطع مسافة طولها الف و٨٠٠ كيلومتر فوق البر الايراني وتحت المياه على قاع الخليج، وبقوة دفع تصل الى عشرة آلاف غالون في الثانية، وقد قدرت تكاليف المشروع بنحو ١٣ مليار دولار.

وكان واضحا ان اتجاه الخليجيين نحو مياه جيرانهم الباكستانيين والايرانيين قد نهض بالأساس على حقائق الجغرافيا وما يترتب عليها من اعتبارات اقتصادية.

يبقى، ان مشاريع جر المياه من الخارج، مهما كانت طموحة، لن تغني عن ضرورة تطوير الثروات الوطنية المتاحة، اذا أردنا ان نعطي للمياه بُعدها التنموي الصحيح.

عبدالجليل مرهون

المؤتمر الدولي لتحلية المياه يعقد في ابوظبي

■ تقرر عقد المؤتمر المقبل للمنظمة الدولية لتحلية المياه في ابوظبي خلال عام ١٩٩٥. وهذه اول مرة يعقد فيها المؤتمر في ابوظبي.

وكان وفد من المنظمة برئاسة رئيسها روندي تروبي قد زار ابو ظبي والتقى جوعان المزروعي رئيس دائرة الماء والكهرباء وعدداً من المهندسين والفنيين فيها لاجراء الترتيبات اللازمة للمؤتمر. وقال المزروعي: ان الوفود الدولية التي سوف تشارك في المؤتمر ستزور مجمع الطويلة الصناعي للوقوف على حجم الأعمال الكبيرة الجارية هناك. واعلن المسؤول الاماراتي، ان محطات تحلية مياه البحر التابعة لادارته سوف تنتج في العام المقبل ٢٠٠ مليون غالون من مياه الشرب يوميا، وبذلك تحتل ابوظبي المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية على مستوى العالم كله من حيث كمية الانتاج من عمليات تحلية مياه البحر.

السعودية

سوق الأسهم يحتل المرتبة الأولى في الشرق الأوسط

■ قالت دراسة مالية مقارنة صدرت في الامارات، ان السوق المالية السعودية كانت الاكبر والأكثر نمواً بين أسواق الشرق الاوسط خلال العام الماضي. وقالت الدراسة انه على الرغم من عدم وجود بورصة رسمية فان مؤسسة النقد السعودية ووزارة التجارة قامت بتنظيم آلية للتداول عن طريق البنوك التي طورت اسلوباً فريداً.

واوضحت الدراسة التي أعدها زهير الكسواني مدير مكتب الشرهان للأسهم ، بأن حركة التداول في السوق السعودية شهدت نمواً كبيراً العام الماضي مقارنة بعام ١٩٩٢، وذلك امتداداً للتوسع المستمر للعام التاسع على التوالي، وارجعت ذلك الى غياب فرص الاستثمار البديلة وتراجع العائد على الودائع والتسهيلات التي تمنحها البنوك مقابل ضمانات الأسهم.

وقد ارتفعت القيمة الاجمالية للتداول عام ٩٣ بنسبة ٢٧٪ قياسا بعام ٩٢ وبلغت ١٧.٤ مليار ريال مقارنة مع ١٣.٧ عام ٩٢، وبلغ اجمالي الاسهم المتداولة ٦٠ مليونا مقارنة بـ ٣٥ مليوناً بزيادة ٧١٪ عن العام السابق، وسبب ارتفاع حجم التداول عن اجمالي القيمة هو انخفاض متوسط أسعار الاسهم هناك. وبلغ معدل التداول اليومي ٣٢٥ الف سهم مقارنة مع ١٤٠ ألفا، وارتفع متوسط عدد الصفقات الى ١٢٧٢ يومياً مقارنة مع ١٠٨١ عام ٩٢. وجاء قطاع البنوك في مقدمة القطاعات بنسبة ٤٩.٤٪ من قيمة التداولات، وجاء قطاع الخدمات في مقدمة القطاعات من حيث عدد الأسهم المتداولة بنسبة ٤٥٪.

وعلى صعيد الاسهم منفردة تصدر بنك الرياض بقيمة الاسهم من حيث عدد الصفقات وجاءت «صافولا» في المركز الثاني و«الدوائية» في المركز الثالث.

وجاء بنك القاهرة السعودي في المرتبة الاولى من حيث قيمة الأسهم المتداولة بنسبة ١٣.٧٪، ثم بنك الرياض بنسبة ١٠.٢٪ ثم سابك ٧.٧٪.

وكان أبرز ملامح سوق الأسهم في السعودية عام ١٩٩٣ انخفاض أسعار عدد كبير من الأسهم وأهم أسبابها المبالغة السابقة في الأسعار خلال عامي ١٩٩١ و١٩٩٢. كما ساهمت البنوك بتسهيلاتها عام ١٩٩٢ وفاقمت المشكلة أواخر عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٣ عندما ضغطت على المقترضين من أجل السداد. وذلك اضافة الى نشاط سوق العقارات الذي أثر سلبيا على سوق الأسهم.

ومن المتوقع تحسن الأسعار في سوق السعودية عام ١٩٩٤ خصوصا اذا جاءت الشركات والبنوك المساهمة بنتائج وتوزيعات أفضل عن عام ١٩٩٣ والتي ستظهر في النصف الأول من عام ١٩٩٤.

المقارنة التالية توضح نسب الانخفاض في بعض أسعار الأسهم فيما بين ١٩٩٣/١/١ حتى ١٩٩٣/١٢/٣١.

وانخفض سهم بنك الرياض من ٨٢٠ ريالاً الى ٧١٦ ريالاً بانخفاض ١٠٤ ريالات وبنسبة ١٢.٧٪ . وانخفض سعر البنك البريطاني - السعودي من ١٤٠٠ ريال الى ٧٣٠ ريالاً بمقدار ٦٧٠ ريالاً بنسبة ٤٠٪ . وانخفض سهم الراجحي من ٩٢٠ الى ٩١٠ بمقدار ١٠ ريالات وبنسبة ١٪. وانخفض سهم سابك من ٣٧٣ ريالاً في ١٩٩٣/١/١ الى ٣١٠ ريالات في ١٩٩٣/١/٣١ بمقدار ٦٢ ريالاً بنسبة ٥١٦.٧٪ . وتراجع سهم الكابلات من ٢٥٥ الى ٢٢٢ بمقدار ٣٣ ريالاً وبنسبة ١٣٪ . وانخفض سهم صدق من ١٥٦ في ١٩٩٣/٣/١ الى ١٣٥ في ١٩٩٣/١٢/٣١ بمقدار ٢١ ريالاً وبنسبة ١٣.٥٪.

وتشمل قائمة التداول الرسمية ٥٦ شركة مقسمة على قطاع البنوك ١١ بنكاً، قطاع الصناعة ٢٠شركة، الخدمات ١٣ شركة، الكهرباء ٤ شركات، الزراعة ٨ شركات. وتقدر حصة الحكومة من اجمالي الاسهم ما نسبته ٢٨٪ وحصة الشركات الاجنبية ٢٢٪، وحصة البيوت التجارية السعودية ٢٠٪ وعليه يتم فعلياً تداول الباقي ونسبته ٣٠٪ فقط. ورغم انخفاض النسبة فان السوق يعتبر نشيطا لعدة أسباب اهمها: ارتفاع عدد الشركات وشموليتها، ضخامة راسمالها المدفوع، ارتفاع حجم السيولة الذي اتجه جزء كبير منه الى سوق الأسهم، وتحول السوق من استثمارية الى مضاربية للاستفادة من الأرباح الرأسمالية المحققة بارتفاع الأسعار.

وعلى مستوى سوق الاصدار الاولي بدا واضحاً ان هناك خططا لخصوصة العديد من الشركات الحكومية لصالح القطاع الخاص مما يزيد في حجم التعامل ويوسع قاعدة المتعاملين ويرفد الاسواق الحالية بشركات جديدة او أسهم جديدة لشركات قائمة لفسح المجال للاستثمار الداخلي وللمستثمرين والمبتدئين منهم خصوصاً.

اما على صعيد أسواق الأسهم القائمة فقد سجلت معظم الأسواق العربية نمواً في كمية وحجم التعامل مقارنة بعام ١٩٩٢.

وتتصدر سوق الأسهم في السعودية الأسواق العربية حجماً، فلديها أكبر سوق مالية، وصنف البنك الدولي بورصة عمان ضمن موشر الـ ٢٠ بلداً نامياً، التي توجد فيه بورصة فاعلة، وفي الكويت انطلق سوق الأسهم عام ١٩٩٣ واستعاد أمجاد ما قبل الاحتلال.

شارع المصارف

مجموعة البنك العربي

عمان - حققت مجموعة البنك العربي في العام الماضي، ارباحاً بلغت ١٠٧.٣ مليون دولار، على قول توفيق الخليل رئيس الادارة الدولية في البنك، وذلك مقابل ١٠٦.٤ مليون دولار في نهاية ١٩٩٢، وارتفعت الميزانية المجمعة للمجموعة في ختام السنة المالية لعام ١٩٩٣ الى ١٨ مليار دولار من ١٧.٨٧ مليار دولار في السنة السابقة.

مجموعة بنك صفرا

قفزت ارباح الشركة المصرفية القابضة «صفرا ريبابليك هولدينغز» التي يملكها المصرفي اللبناني الأصل ادمون صفرا في اللوكسمبورغ بنسبة ٣٢ في المائة لعام ١٩٩٣ مما أتاح لها زيادة الأرباح الموزعة على المساهمين بنسبة ٢٢ في المائة. فقد بلغ صافي الأرباح ١٢١.٦ مليون دولار نظير ٩٢.٥ مليون دولار في السنة الماضية. كما ارتفعت الموجودات من ١٠.٣٥ مليار دولار الى ١١.٣ مليار دولار. وتملك مجموعة «صفرا ريبابليك» خمسة بنوك عاملة في الحقل المصرفي الدولي الخاص والتجاري.

بنك دبي الوطني

دبي - احتل بنك دبي الوطني المرتبة الاولى بين البنوك التجارية العاملة في دولة الامارات العربية المتحدة من حيث الملاءة وحجم الموجودات والأرباح والودائع. وقد احتل بنك ابوظبي الوطني المرتبة الاولى في حجم القروض.

بنك المشرق

زادت الأرباح الصافية لبنك المشرق الذي يتخذ من دبي مقراً بنسبة ٢١ في المائة بالغة في ١٩٩٣ ما مقداره ٢٥٠.٥ مليون درهم (٦٨.٦ مليون دولار) نظير ٢٠٧ مليون درهم (٥٦.٦ مليون دولار) في ١٩٩٢. اما الموجودات الاجمالية فقد زادت بنسبة ٨ في المائة بالغة ١١ مليار درهم (٣ مليارات دولار).

بنك الكويت الوطني

حقق بنك الكويت الوطني، اكبر بنك تجاري في الكويت، ارتفاعا في أرباحه الصافية بنسبة ٢٢.٣ في المائة فبلغت لعام ١٩٩٣ ما مقداره ٥٢ مليون دينار كويتي (١٧٥ مليون دولار) نظير ٤٢.٥ مليون دينار (١٤٣ مليون دولار) في السنة السابقة، وارتفعت موجودات البنك بنسبة ٢٨.٤ في المائة بالغة ٣.٣ مليار دينار (١١ مليار دولار).

الامارات

البورصة بورصتان والادارة واحدة

■ ذكرت دوائر استثمارية في ابو ظبي انه تم الانتهاء من تشكيل لجنة ثلاثية خاصة بوضع صيغة لتأسيس سوق للأوراق المالية في دولة الامارات برئاسة محمد عبد المريخي رئيس مجلس ادارة المصرف المركزي تنفيذا لقرار اتخذه مجلس الوزراء في هذا الشأن.

واكدت المصادر ان اللجنة تضم الى جانب المريخي كلاً من عبدالرؤوف المبارك وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة والدكتور محمد خلفان خرباش وكيل وزارة المال والصناعة المساعد لشؤون الموارد والموازنة.

واكد الدكتور خرباش تشكيل اللجنة بعناصرها الثلاثة، وقال ان موعد الاجتماع الاول للجنة سيقرره رئيسها ويتوقع ان يكون قريبا. وستستعين اللجنة بعدد من الخبراء الماليين والقانونيين وممثلي مختلف القطاعات المالية والاقتصادية لوضع الصيغة النهائية لسوق الاوراق المالية. كما تجري اللجنة مراجعة لمختلف المشاريع التي وضعتها جهات مختلفة لانشاء سوق للاوراق في الامارات كان آخرها الدراسة التي عرضتها وزارة الاقتصاد والتجارة على مجلس الوزراء. وتستند هذه الدراسة الى دراسة أجراها صندوق النقد العربي لتأسيس بورصة في الامارات.

وافادت المصادر انه من ابرز المهام أمام اللجنة الجديدة الاتفاق على اختيار مكاتب البورصة بعدما اجمعت الآراء على ضرورة انشائها بعد استكمال الاطار القانوني لذلك باصدار قانون الشركات والمعاملات التجارية وتوافر المناخ الاستثماري اللازم لبدء عملها بفاعلية كبيرة.

وذكرت المصادر نفسها ان الدراسات السابقة لانشاء البورصة عكست اراء عدة يرجح بعضها ان تكون البورصة في ابو ظبي (العاصمة السياسية)، فيما يرجح بعضها الآخر ان تكون في دبي (العاصمة التجارية).

وستحظى احدى المدينتين في حال اختيارها مكاناً للبورصة بتسمية «العاصمة المالية».

وتؤكد المصادر ان شبه اتفاق تم في شأن مكان البورصة هيأ لطرح هذا الموضوع مجددا من جانب مجلس الوزراء بعدما مضى على فكرة تأسيسها اكثر من ١٠ سنوات.

وتقول المصادر ان اعضاء اللجنة ربما أعلنوا في ختام دراسات مطولة لمشروع البورصة اختيار ابو ظبي مركزا رئيسيا للبورصة ودبي مركزا ثانيا يتم ربطهما بشبكة الكترونية واحدة ويداران من خلال ادارة موحدة للبورصة بفرعيها في ابو ظبي ودبي.

ويدعم أصحاب رأي تأسيس البورصة في أبوظبي رأيهم بأن ابو ظبي تشكل مركز الثقل المالي في دولة الامارات باعتبارها المنتج الاكبر للنفط فيها (مليونا برميل يوميا) اضافة الى كونها العاصمة السياسية.وتؤكد الدوائر الاقتصادية ان اكثر من ٦٠ شركة موجودة في ابو ظبي يراوح رأس مال الواحدة منها بين مليون وملياري درهم يمكن ان تقوم بطرح اسهمها في السوق في حال انشائها رسميا.

وتحظى دبي بعوامل مهمة ترجح اختيارها مكاناً للسوق أبرزها انها العاصمة التجارية للامارات وتشكل موقعاً وسطاً فيها لقربها من الامارات الشمالية، اضافة الى وجود اكثر من ٥٠ شركة فيها يمكن ان تطرح أسهمها في السوق.

وتؤكد المصادر ان تأسيس مركزين للسوق المالية يشكل المخرج العملي من «أزمة المكان» كما يتيح الاسراع في تحديد «زمان» الاعلان رسميا عن تأسيس اول بورصة رسمية في الامارات. وتعود فكرة انشاء البورصة في الامارات الى عام ١٩٨٢ وذلك مع تكليف المصرف المركزي لمؤسسة التمويل الدولية درس تأسيس سوق رسمية للاوراق المالية في الامارات.

كما استقدم المصرف خبرات عربية مماثلة وأوصى الطرفان بانشاء بورصة للاوراق المالية لأن الظروف مهيأة لذلك، وتشير دوائر اقتصادية الى ان انهيار سوق المناخ في الكويت في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢ أدى الى تجميد هذه الجهود.

وتؤكد الدوائر الاستثمارية ان تأسيس سوق للاوراق المالية في الامارات بات ضروريا لأن مجموع موجودات الشركات المساهمة العامة فيها بلغ حتى نهاية ١٩٩٢ نحو ١٢١ مليار درهم تشكل نحو ٩٣.٤ في المائة من قيمة الناتج المحلي الأجمالي.

وتصل موجودات قطاع المصارف والتأمين الى نحو ١١٠.٦ مليار درهم. اي نحو ٨٥.٥ في المائة من الناتج. وتبرز هذه الارقام أهمية النشاط الذي تقوم به هذه الشركات.

غزة - اريحا

بنك فلسطيني لتلقي المساعدات

■ في أحدث خطوة تنفيذية لبناء هياكل السلطة الاقتصادية الفلسطينية أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية، ان المنظمة ستقيم بنكاً للتنمية لتحويل المساعدات الأجنبية الى مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، وترافق ذلك مع دعوة لزيادة المساعدات لمواجهة عجز متوقع مقداره ١٢٠ مليون دولار ستواجهه سلطة الحكم الذاتي.

وقال أحمد قريع المدير العام للمجلس الاقتصادي في المنظمة، ان رأس المال المبدئي للبنك سيبلغ ٢٥٠ مليون دولار تشارك فيه سلطات الحكم الذاتي الفلسطيني وشركات خاصة بينها بنوك أجنبية، وانه يمثل خطوة مهمة واساسية لتسهيل تدفق المعونات الى الاراضي المحتلة ولكي يكون قناة مالية للمعونات فضلا عن انشطته الاخرى بتقديم قروض لمشروعات القطاع الخاص.

وكان مانحو معونات والبنك الدولي قد تعهدوا في اجتماع عقد في باريس الشهر الماضي بدفع ٥٧٠ مليون دولار للفلسطينيين خلال عام ١٩٩٤ لتمويل مشروعات في مناطق الحكم الذاتي.

واتخذ قرار اقامة بنك التنمية خلال اجتماع عقده في تونس مجلس محافظي المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار.

وستعين اللجنة التنفيذية للمنظمة اعضاء مجلس ادارة البنك في اجتماع يعقد قريبا ليبدأ اعماله خلال اشهر. وطبقا لاتفاق اقتصادي وقعته المنظمة مع الاردن ستستخدم سلطات الحكم الذاتي الفلسطيني الدينار الاردني في قطاع غزة ومنطقة اريحا بالضفة الغربية. وسيكون بنك التنمية اول مؤسسة مالية تقيمها السلطة الفلسطينية التي ستنقل اسرائيل السلطة المدنية اليها يوم ١٣ نيسان/ابريل.

وقال قريع وهو رئيس الدائرة الاقتصادية في المنظمة ايضا ، ان البنك سيكون بنكاً مشتركاً يساهم فيه القطاع العام ممثلاً في السلطة الفلسطينية ومستثمرون فلسطينيون وعرب ودوليون، ولم تحدد حصص المساهمات بعد.

وسيتم السماح للبنوك الاجنبية بشراء حصص، معرباً عن اعتقاده بأنه عندما تطرح أسهم البنك فستجد تشجيعاً وتأييداً وطلباً من جانب الفلسطينيين في الاراضي المحتلة وفي الخارج.

واضاف، ان المنظمة تريد للمؤسسات المالية والاقتصادية ان تبدأ العمل في اقرب وقت ممكن، كما اعلن قريع عن تعيين عدد من الخبراء الفلسطينيين في مناصب كبيرة لتولي المسؤولية عن ادارة الشؤون اليومية للمجلس الاقتصادي الفلسطيني.

حسن ابو لبدة عين النائب الثاني للمدير العام، وقد اصبح ابو لبدة العضو الرابع عشر في مجلس المحافظين وسيتولى المسؤولية عن جميع مديري المكتب، والنائب الاول للمدير العام هو ساري نسيبة.

ومديرو المكتب الذين تم تعيينهم هم سمير عبدالله للسياسة الاقتصادية واولوية المشروعات وسامي الطرزي للمساعدات الفنية وامين حداد للتنسيق وتسهيل وصول المساعدات ومحمد شتية للشؤون الادارية والمالية والخدمات وسمير حليلة للتنسيق وتسهيل اعمال المنظمات والوكالات المتخصصة وسميح العبد مستشارا للمكتب.

وقال: ان المجلس تلقى ٢٠٠ طلب على الاقل من فلسطينيين على مستوى عال من الكفاءة، وتقرر تأخير الاجل النهائي لتلقي الطلبات شهرا آخر لاتاحة الفرصة لجميع الكفاءات لتقديم طلباتها.

وقال سمير عبدالله، ان منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني تواجه عجزا في الميزانية يزيد على ١٢٠ مليون دولار في عام ١٩٩٤ وتحاول اقناع مانحي معونات أجانب بتغطيته.

واضاف، ان الادارة المدنية الاسرائيلية حققت فائضا العام الماضي ، حيث بلغت ايراداتها ٣٢٧ مليون دولار مقابل نفقات قدرها ٢٥٠ مليون دولار.

ولكنه اضاف، ان السلطة الفلسطينية ستواجه الكثير من النفقات الاضافية بينها تشكيل قوة شرطة فلسطينية وتعيين الفي موظف مدني آخرين بالادارة ، مما سيجعل ميزانيتها تعاني من العجز.

وقال عبدالله: «ان المجلس يقدر العجز بما يتراوح بين ١٢٠ و١٥٠ مليون دولار هذا العام، وينص اتفاق السلام الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في ايلول/سبتمبر على ان تسلم اسرائيل مسؤوليات الادارة في قطاع غزة ومنطقة اريحا بالضفة الغربية للفلسطينيين بحلول منتصف نيسان/ابريل.

رئيس مجلس إدارة «الامارات» في جامعة كرانفيلد البريطانية

الشيخ أحمد المكتوم يجرب بنفسه انظمة سلامة الطيران

■ شركة طيران «الامارات» التابعة لامارة دبي، أثبتت وجودها وحققت سمعة عالية في وقت قصير، مما شجع دولاً خليجية عدة على الحذو حذوها باقامة شركات طيران مستقلة على الرغم من وجود «طيران الخليج» التي تضمها جميعاً. فقد أقام العمانيون شركة طيران خاصة بهم وكذلك القطريون.

لكن شركة «الامارات»، التي يرأس مجلس ادارتها الشيخ أحمد بن سعيد المكتوم، حققت نجاحاً باهراً وملحوظاً في فترة قصيرة من الزمن بسبب الأفكار الجديدة التي تطلع بها الادارة بين حين الى آخر ومتابعة شؤون الطيران المدني متابعة دؤوبة.

ومن ضمن هذه المتابعة قام رئيس مجلس الادارة الشيخ أحمد المكتوم بزيارة الى كلية الطيران في «جامعة كرانفيلد» البريطانية، حيث اطلع على أحدث فنون التعليم والتدريب، فجلس في مقعد قائد الطائرة، وفي مقاعد الطلاب المتدربين، كما في مقاعد الدرجة السياحية ليفتح باب الطوارئ». ويعترف القائمون على الكلية بأن قلة من رؤساء مجالس ادارات الطيران يأتون ليجربوا الأشياء بأنفسهم، وخصوصاً الاشياء المتعلقة بالطوارئ، على الرغم من ان الشيخ أحمد وجد الباب ثقيلاً.

وقد جرب الشيخ أحمد ذلك في العنبر الثالث وذلك في مقصورة «بوينغ - ٧٣٧» للتدريب باشراف المدربة هيلين مور، الخبيرة بسلامة الطيران المدني الدولي، والتي قامت شخصياً باطلاع الزائر الخليجي على المستجدات في هذا الحقل. وبعدما نجح الشيخ أحمد في قذف باب الطوارئ، قالت المدربة البريطانية: ان الذين يجلسون عادة بالقرب من أبواب الطوارئ، لا يعرفون كيف يتصرفون بل انهم يجلسون في أماكن غير مخصصة لهم لجهل الموظفين في دائرة الحجز بالتعليمات حول مواصفات الجلوس في تلك المقاعد.



الشيخ احمد يقتلع باب الطوارئ في الطائرة



الشيخ احمد يحمل مجسماً لطائرة «جيت ستريم» لرجال الاعمال

وكانت مناسبة الزيارة التي قام بها الشيخ أحمد الى «كرانفيلد»، وهي أكبر جامعة في اوروبا لبحوث الطيران، لتدشين مركز «محاضر الامارات» الذي ترعاه «شركة الامارات» لمدة خمس سنوات.

وبعد اتمامه فتح باب الطوارئ، جلس الشيخ أحمد في مقعد القيادة ليجرب رحلة وهمية في «السيميوليتور» عبر مطارات لندن.

وقد نظم رحلة الشيخ أحمد الى «كرانفيلد»، التي وصل اليها من لندن بطائرة مروحية، البروفيسور ريغاس دوغانيس، رئيس دائرة النقل الجوي في جامعة «كرانفيلد»، الذي رافق الشيخ أحمد في جولة على مشاريع تطوير الطائرات ومن ضمن ذلك مشاهدة مشاريع جديدة للسلامة ولتصميم الطائرات في الجامعة. كذلك، شرح البروفيسور دوغانيس للشيخ الزائر غرفة صف الطيران في «كرانفيلد» (G-AXUI) في رحلة طيران وهمية استغرقت نصف ساعة، ثم قدم له هدية رمزية هي عبارة عن انموذج لطائرة «جت ستريم» تقديراً لزيارته الأولى الى الجامعة.

وكان في رفقة الشيخ أحمد ايضا جون سنو، الذي عين ليشغل مركز المحاضرات الذي ترعاه «الامارات». وكان سنو قد عمل خلال السنوات العشر الماضية مع شركة «ساب ايركرافت» في «وندسور»، وعمل قبلها مع «إيرباص» ومع خطوط جوية في الدول الاسكندينافية.

وسوف يلعب جون سنو دوراً فريداً في مجال الطيران بالاضافة الى المحاضرة والبحوث في دائرة النقل الجوي. اذ انه سوف يعمل بصفة استشارية حول متطلبات التدريب الخارجي بموجب برنامج التطوير الاداري الوطني لشركة «الامارات»، وتنظيم دورات قصيرة في كل من دبي و«كرانفيلد».

وكان المدير التنفيذي للمجموعة موريس فلانغان، الذي رافق الشيخ أحمد في زيارته، قد علق على رعاية «الامارات» للمركز المذكور في جامعة «كرانفيلد» بقوله: انها تنم عن رغبة الشركة في التعليم والتدريب والبحث، وتمكنها من الافادة مباشرة من المعارف والخبرات الواسعة لدى كلية الطيران في جامعة «كرانفيلد».

«من بروكسيما - ريكس»

السعودية تشتري طائرات اميركية بستة مليارات دولار!

نكسة فنية وتجارية لطائرات «ايرباص» الاوروبية

■ الأخبار كلها او جلها كان سيئا هذا الشهر بالنسبة الى طائرات «اير باص» الاوروبية. ولولا اعلان «طيران كندا» انه وافق على شراء ست طائرات طراز «أ ٣٤٠ - ٣٠٠» مع الخيار بشراء ثلاث طائرات اضافية، لكانت «اير باص» تواجه الآن ضجة عالمية لسببين: اولهما ان المملكة العربية السعودية قررت التوجه الى الولايات المتحدة لشراء طائرات اميركية بمبلغ ٦ مليارات دولار، وثانيهما، اضطرار الشركة الى انزال طائراتها من طراز «أ ٣٢٠» التي تتسع ٤١٢ مقعداً بسبب عطل فني على خطوط «اير إنتير» الفرنسية الداخلية.

وقد أنزلت الطائرة التي كانت متوجهة من باريس الى مارسيليا لعدم ارتداد آلية تروس الهبوط.

وكانت «اير باص» قد واجهت سنة صعبة عام ١٩٩٣ بسبب الركود الاقتصادي العالمي مما دفع عددا من الزبائن الى الغاء او تأجيل طلبياتهم. فقد هبطت المبيعات في السنة الماضية الى ما مجموعه ٨.٣ مليار دولار، اي بنسبة ١٥ في المائة. فكانت الطلبيات الملغاة ٦٩ طلبية وبلغ عدد الطلبيات الجديدة ٣٨ فقط.

وبذلك هبط مجموع عدد الطائرات المباعة فعلا من ٨٣٦ في ١٩٩٢ الى ٦٦٧ في ١٩٩٣.

والأهم من ذلك ان «اير باص» فقدت الأمل في الحصول على الطلبية السعودية الكبيرة او على جزء منها. ذلك انه أعلن في واشنطن بصورة شبه رسمية عبر جريدة «واشنطن بوست»، ان المملكة العربية السعودية قررت شراء طائرات مدنية اميركية بمبلغ ٦ مليارات دولار.

وربما كان هذا القرار عائداً الى موافقة الولايات المتحدة على تيسير مدفوعات الديون السعودية السابقة بسبب صفقات السلاح في الماضي وتقدر بحوالي ٩.٢ مليار دولار، وذلك باعادة جدولة تلك الديون نظرا للضائقة المالية الراهنة التي تعاني منها المملكة بسبب هبوط عائداتها النفطية من جراء هبوط الاسعار.

وتبعا لذلك يفترض ان تكون المدفوعات السعودية لثمن الطائرات المدنية على قدر من التيسير والتسهيل اسوة بالديون المترتبة على شقيقاتها العسكرية.

ويبدو ايضا ان الحكومة الاميركية اشترطت علي السعوديين شراء طائرات من صنع «مكدونال دوغلاس» نظرا لأن تلك الشركة تعاني من مصاعب مالية خانقة في قطاع الطيران المدني.

وتقول الـ «واشنطن بوست»: ان قلة من المسؤولين السعوديين تعرف الخبر اليقين عن الصفقة، وان هذه القلة المحيطة بالملك فهد تتكتم حول الموضوع. لكنها اشارت الى ان الامير بندر بن سلطان بن عبدالعزيز السفير السعودي في واشنطن قد أبلغ مسؤولا اميركيا في شركة لصنع الطائرات بأن الصفقة سائرة في الطريق الى التنفيذ. وبذلك يكون السعوديون قد حسموا الموضوع الذي تتنافس عليه شركات عالمية عديدة وجرت بشأنه مداخلات سياسية من زعماء بارزين اتصلوا بالرياض للترويج لبضاعتهم.

وهناك من يقول ان هذه الداخلات عملت على تأخير القرار السعودي، بالاضافة الى تدهور الوضع المالي للمملكة. وبالتالي، فان عنصراً جديداً قد طرأ على الموضوع لم يكن محسوباً من قبل، وهو عنصر التمويل. ويبدو ان الاميركيين بموافقتهم على تيسير القروض العسكرية السابقة واعادة جدولتها قد ساعدوا على حسم القرار بين المعنيين في الرياض.

لكن يبدو ان القرار السعودي كان متخذا من فترة غير قصيرة، وبالتحديد عندما أجرى الرئيس الاميركي اتصاله الهاتفي بالملك فهد لهذه الغاية، (راجع «الميزان» العدد الاول الصادر في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣)، في منافسة مكشوفة مع الاوروبيين. ولذلك، كما تقول مصادر عليمة في باريس، ارجأ السعوديون قرارهم ريثما يقدمون ترضية للفرنسيين بعقد عسكري بلغت قيمته مليارين من الدولارات كان يطمح الانكليز الى الفوز بها بعدما اطلقوا عليه اسم «اليمامة الصغرى»، (راجع العدد الثالث من «الميزان» كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣).

وكان وزير التجارة الاميركي رونالد براون قد زار المملكة العربية السعودية مرتين خلال السنة الماضية لهذه الغاية بالذات، وخاصة للفت نظر السعوديين الى الأهمية السياسية لشراء طائرات «مكدونال دوغلاس» وخاصة النموذج «م د - ٩٠» الجديد القصير المدى والثنائي المحركات، والنموذج «م د - ١١» البعيد المدى.

والمعروف ان ممثلا عن شركة «مكدونال دوغلاس» قد وقع اتفاقية اعادة جدولة الديون العسكرية المترتبة على المملكة السعودية اضافة الى جهات معنية أخرى منها الحكومة السعودية ووزارة الدفاع الاميركية. وهذا التوقيع، على ما يظهر، هو الذي وضع «دوغلاس» على خريطة الصفقة المدنية الى جانب «بوينغ».

وتتضمن اتفاقية اعادة الجدولة البنود التالية:

١- تتسلم المملكة العربية السعودية طائرة واحدة شهريا من طائرات «اف - ١٥» العسكرية بدل طائرتين كما كان الاتفاق سابقا مع «مكدونال دوغلاس»، (أوصت المملكة على ٧٢ طائرة منها)، اما الطائرة الثانية فسوف تحول الى اسرائيل التي أوصت على ٢٠ طائرة «اف - ١٥ اس» بمبلغ مليارين من الدولارات. ونسب الى الامير بندر بن سلطان قوله: «واحدة لنا وواحدة لهم»! نظرا لأن الشركة تنتج طائرتين شهريا فقط.

٢- وافق السعوديون على خفض المدفوعات السنوية لكافة الشركات الاميركية المعنية بالصفقة الى ما مجموعه ١,٥ مليار دولار سنويا وذلك لمدة سنتين تجري بعدها مراجعة الاتفاق.

٣- الباقي وقدره ٦ مليارات دولار يدفع بقروض مكفولة من الحكومة السعودية على ان تدفع المملكة السعودية فوائد تلك القروض.

٤- تأسيس شركة جديدة تقوم بتقديم القروض المطلوبة حتى لا تظهر الأموال المقترضة في دفاتر الشركات المعنية او في دفاتر الحكومة السعودية.

أما الأموال اللازمة لشراء الطائرات المدنية وقدرها ٦ مليارات دولار فلن ترتب أعباء مباشرة على الحكومة السعودية لأن تمويلها سوف يتم عبر «البنك الاميركي للاستيراد والتصدير». ويبدو ان هذه الترتيبات التي توصل اليها السعوديون مع الاميركيين، قد لقيت نوعا من الانزعاج في بعض العواصم الاوروربية وخاصة في لندن. وهناك من يقول في بعض الدوائر البريطانية ان اقدام «بريتيش ايروسبايس» على بيع شركة «روفر» لصنع السيارات الى شركة «بي. إم. دبليو» الالمانية، يعود الى حاجتها الملحة الى السيولة النقدية بعد هبوط اسعار النفط وما أدت اليه من ضائقة في السعودية ، نظرا لأن الشركة البريطانية تستوفي ثمن صفقة «اليمامة الكبرى»، (وتصل في مجموعها الى اكثر من ٢٠ مليار جنيه استرليني او ما يعادل ٣٠ مليار دولار)، بالنفط الخام.

ويشغل الوضع المالي السعودي حيزا كبيرا من المناقشات المثيرة في الدوائر الرسمية وبين المختصين والمهتمين في المساهمة الاستراتيجية في الولايات المتحدة واوروبا نظرا لتأثير ذلك على صادرات تلك البلدان وبالتالي على الوضع الانتاجي الداخلي فيها.

بداية تعاون في مجال النقل الجوي

شركة ثالثة من «الكويتية» و«السورية»

■ وجهت سوريا شكرها للكويت لتقديمها ثلاث طائرات لنقل الركاب هدية الى الخطوط الجوية السورية من طراز «بوينغ - ٧٢٧»، فيما كشف مسؤولون في البلدين خططا لتعاون مشترك في مجال الطيران المدني وانشاء شركة مشتركة لهذا الغرض.

وكانت الخطوط الكويتية اشترت الطائرات الثلاث عام ١٩٨٠، وتبلغ القيمة الدفترية لها الآن ٢٥ مليون دينار كويتي (٨٣ مليون دولار) وتشمل الهدية الكويتية لسورية، اضافة الى الطائرات، عدداً من المحركات الاحتياطية وكمية من قطع الغيار.

ونقلت «وكالة الانباء الكويتية» عن وزير النقل السوري شكر بلاده وامتنانها لتقديم الطائرات . اذ قال ان «هدية امير دولة الكويت لسوريا المتمثلة في ثلاث طائرات هي واحدة من جملة الهدايا التي قدمتها الكويت الى سوريا وخدمت مشاريع حيوية تهم المواطن السوري».

واعتبر ان تقديم الطائرات «يندرج في اطار ايمان دولة الكويت بالتضامن العربي، وهو السبيل الوحيد لمواجهة التحديات التي تواجه الأمة العربية». وصرح :

«اننا نطمح الى نمو علاقاتنا وتوطيدها في المجالات كافة». وأشار الى علاقات التعاون القائمة بين مؤسستي الخطوط الجوية الكويتية والسورية ومشاريعهما المشتركة المستقبلية قائلا:

«لقد أنجزنا كافة الصيغ خصوصا القانونية لانشاء شركة مشتركة متعددة الاغراض ستوضع قيد التشغيل العملي هذه السنة».

وعن هذه الشركة قال المدير العام للخطوط الجوية الكويتية، ان لجانا مختصة من المؤسستين الكويتية والسورية، «أعدت الدراسات اللازمة للجدوى الاقتصادية لهذه الشركة. وهي برأس مال مناصف ومقرها دمشق وتشمل تشغيل وتسيير خطوط بعيدة المدى الى اميركا الجنوبية وانشاء فندق في العاصمة السورية ووحدات للخدمات الارضية والتموين».

واوضح ان الشركة المشتركة، ستنفذ على مرحلتين، الاولى ربط سوريا بجنوب اميركا، ونتوقع تشغيل هذا الخط في حزيران/يونيو المقبل. اما المرحلة الثانية فان الجانبين يقومان بصياغتها النهائية وهي الوصلات الارضية وانشاء الفندق».

وكانت الكويت بدأت منذ اعلان «اتفاق دمشق» تعاوناً مع كل من مصر وسوريا في مجالات عدة بينها الطيران المدني والنقل الجوي، وانشأت مع شركة مصر للطيران شركة مشتركة تحت اسم «شروق» . وكان تسلم الطائرات الثلاث قد تأخر اكثر من عام بسبب تردد الحكومة الاميركية في اعطاء الاذن بتصديرها.

معركة بين «الاوبيك» و«المستقلين» وتحذير من عودة أجواء السبعينات

■ ظهرت مؤشرات متباينة بشأن احتمالات التوصل الى تفاهم قريب بين الدول المنتجة للنفط داخل وخارج «اوبيك» على اجراء تخفيضات متزامنة للانتاج بهدف دعم أسعار النفط التي تراوح عند ادنى مستوياتها منذ ٥ سنوات.

واكدت مصادر نفطية ، ان دول مجلس التعاون الخليجي غير مستعدة لخفض انتاجها ما لم تتلق ضمانات من الدول المنتجة خارج «اوبيك» بأنها ستخفض انتاجها، في الوقت الذي صدرت فيه تقارير متناقضة حول النتائج التي حققتها جولة وزير النفط العماني سعيد بن احمد الشنفري في عدد من الدول المنتجة للنفط غير الاعضاء في «اوبيك». لبحث مساهمتها في دعم أسعار النفط الخام، بناء على مبادرة من مجلس التعاون الخليجي، تعتمد على اجراء تخفيضات متزامنة في الانتاج من قبل المنتجين داخل وخارج «اوبيك».

واجتمع وزير البترول السعودي هشام ناظر في الرياض مع وزير النفط العماني للاطلاع على نتائج جولة الشنفري، وقالت مصادر في صناعة النفط، ان محادثات الوزيرين « اتسمت بأهمية كبيرة وقد تساهم في تحديد الخطوة التالية في الجهود الرامية الى تنسيق خفض الانتاج في «اوبيك» ودول مصدرة اخرى لدعم أسعار النفط.

وقال الشنفري لدى عودته الى مسقط، انه سيستأنف قريبا جولته على منتجي النفط المستقلين بزيارة دول منتجة لم يزرها حتى الآن، الا انه لم يحدد ما اذا كانت تشمل المكسيك التي لم تبد اهتماما بالتعاون لدعم اسعار النفط.

وفي غضون ذلك قال عبدالله بن حمد العطية رئيس «اوبيك» ووزير النفط القطري: «ان الجهود التي بذلها الشنفري للحصول على مساعدة المنتجين المستقلين لدعم اسعار النفط ، حققت نتائج ايجابية حتى الآن، ولكن المشاورات لا تزال مستمرة».

وقال العطية، «كانت مباحثاتنا مع وزير النفط العماني مثمرة للغاية، وقد حققت جولته نجاحا كبيرا، ونشعر بانها حققت نتائج ايجابية».

وامتنع العطية عن تاكيد حصول الشنفري على تعهدات بخفض الانتاج بنحو ٣٠٠ الف برميل يوميا من بعض المنتجين المستقلين، وقال: (الشنفري يبذل جهودا كبيرة، ولأول مرة نرى ان الجميع يدركون اننا لا يمكن ان نحقق شيئا ما لم يتعاون المنتجون داخل وخارج «اوبيك»، ونعتقد ان ايجاد مثل هذا التفاهم ايجابي اذ لا يمكن لـ «اوبيك» ان تعمل بمفردها، وهو امر يتفهمه المنتجون خارجها).

وحول احتمال عقد اجتماع لوزراء نفط مجلس التعاون الخليجي قال العطية: «اجتماع مجلس التعاون ليس أمراً بالغ الاهمية لأن المباحثات تتركز على التعاون بين «اوبيك» والمنتجين خارجها، وليس على مجلس التعاون».

وكان مصدر في «اوبيك» قد ذكر ان الشنفري حصل خلال جولته في الدول غير الاعضاء في المنظمة على «وعود غير واضحة» من منتجين من خارج «اوبيك» بخفض انتاجهم بمقدار ٣٠٠ الف برميل يوميا.

غير ان مسؤولا عمانيا رد على تقارير اشارت الى ان الشنفري ابلغ المصدرين من خارج «اوبيك» بأن خفضهم الانتاج بمقدار ٤٠٠ الف برميل يوميا، قد يؤدي الى ان تخفض «اوبيك» انتاجها بمقدار مليون برميل يوميا ، رد بقوله «لم يبحث الشنفري حجم تخفيضات محددا مع المنتجين المستقلين». واضاف، «لم يتحدث الشنفري عن تخفيضات محددة ولكنه تحدث عن مفهوم التعاون».

وفي هذا الاطار قال مصدر في «اوبيك» ان السعودية ودولاً اخرى رئيسية في «اوبيك» ليست مستعدة لخفض انتاجها من دون وجود ضمانات بخفض في المقابل من جانب المنتجين المستقلين. وقال المصدر: «السعودية ليست على استعداد لخفض الانتاج ما لم تحصل على ضمانات بحصول شيء ما». وتوقع ان تطلب السعودية من الشنفري الحصول على التزامات ثابتة من الدول المنتجة خارج «اوبيك» .

واضاف بقوله: «مهمة الشنفري لم تنته بعد وانه ترك الكثير الذي يجب عمله».

واشار الشنفري الى ان الخطوة المقبلة في التنسيق مع منتجي النفط خارج «اوبيك» ترجع الى مجلس التعاون الخليجي، واضاف بقوله: «يجب ان يقرر مجلس التعاون الخليجي ما ينبغي عمله وسأترك له هذا الأمر».

ورداً على سؤال حول ما اذا كان يتعين عقد اجتماع بين دول «اوبيك» والمنتجين المستقلين قال: «نحاول بقدر الامكان اجراء اتصالات جيدة بين المنتجين المستقلين و«اوبيك» ولم تنته المهمة بعد».

وبالنسبة للتقارير التي اشارت الى ان المكسيك (اكبر منتج في اميركا اللاتينية) لا تريد المساهمة في خفض انتاج النفط قال الشنفري: «اعتقد ان المكسيك مهتمة بأسعار النفط وأنا واثق من انها ستتعاون لأنها لا تريد ان تخسر اموالا ». وفي غضون ذلك قال مصدر في وزارة النفط العمانية ، ان المحادثات التي كان من المقرر ان يجريها خبراء من منظمة «إيبك» (منظمة الدول المنتجة للنفط خارج «اوبيك») في الشهر الماضي قد ارجئت.

وقد تعقد خلال الاسبوع الثاني من شباط/فبراير الحالي. مشيرا الى ان المحادثات تأجلت بسبب الازمة السياسية الحادة في اليمن، وسيتزامن عقدها في لندن مع اقامة مؤتمر نفطي.

على صعيد آخر انتقد عبدالله القويز الأمين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي المنتجين غير الاعضاء في «اوبيك» الذين يترددون في خفض انتاجهم النفطي على أمل ان تعمل «اوبيك» وحدها على دعم الاسعار.

وقال القويز في ورقة قدمها لمؤتمر «البترول والغاز في الشرق الاوسط» الذي اختتم اعماله في البحرين:

«على الرغم من ان كل المنتجين يدركون ان استمرار ضعف الاسعار يضر بهم جميعا وبالاقتصاد العالمي، فلا يزال هناك قدر من التردد في الاسهام في تضحيات الانتاج على اعتقاد ان «اوبيك» ستقوم بالاعمال السحرية اللازمة وتتحمل العبء باكمله بخفض الانتاج لازالة اثر الانتاج الزائد من جانب باقي المنتجين».

ووصف هذا الموقف بانه موقف «الراكب بالمجان»، مؤكدا انه لن يؤدي الى نتيجة ويضر بكل الاطراف في سوق النفط. وقال: «عندما تدنت الاسعار في الاشهر الماضية طلب من «اوبيك» تحمل عبء تصحيح خلل لم تتسبب به، في وقت كانت «اوبيك» تلتزم فيه بحصصها في مواجهة زيادات في الانتاج من منطقة رئيسية ليست من اعضاء «اوبيك»، مشيرا بذلك الى المنتجين من بحر الشمال.

ودعا التقرير الى توزيع اكثر عدالة في عبء معالجة وضع تدهور الاسعار الذي يعاني منه سوق النفط، وقال ، انه بالرغم من ان «اوبيك» لا تنتج سوى حصة لا تزيد على ٣٦٪ من اجمالي الانتاج العالمي (بالرغم من امتلاكها لنحو ٧٧٪ من احتياطي النفط العالمي)، فانها مطالبة في كل مرة يتعرض السوق فيها لاهتزازات كالتي يمر بها الآن ، بالتدخل بخفض انتاجها لاعادة السوق الى حالة التوازن وعادة ما يشار باللوم لدول مجلس التعاون.

وقال، ان الفجوة بين حجم الاحتياطي وحجم الانتاج في الدول النفطية اتسعت خلال فترة العقدين الماضيين، وفي حين لا تمتلك الدول خارج «اوبيك» سوى ٢٣٪ من احتياط النفط العالمي الا انها تنفرد بانتاج ٧٤٪ من الانتاج العالمي، ويبلغ انتاجها ٤١ مليون برميل يوميا اي ما يعادل انتاج «اوبيك» ١.٧ مرة.

وأضاف ان دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تنتج ٢٥٪ من اجمالي الانتاج العالمي بينما لا تمتلك اكثر من ٦٪ من الاحتياطي العالمي للنفط.

واشار الى انه بالرغم من تدخل «اوبيك» بتحديد سقف الانتاج لمستوى احتياجات السوق والذي أعاد للسوق توازنه، فان الدول خارج «اوبيك» زادت انتاجها واعادت السوق الى حالة عدم التوازن.

واكد الدكتور القويز، ان طبيعة أسواق النفط المتداخلة تجعل جميع الاطراف معرضة للمعاناة من آثار حالة عدم التوازن سواء أكانوا داخل ام خارج «اوبيك»، سواء كانوا مستهلكين او منتجين ولذلك تبنى مجلس التعاون الخليجي القيام بمبادرة التنسيق بين الدول خارج «اوبيك» ودول «اوبيك» لاصلاح وتحقيق الاستقرار في السوق، مشيرا الى ان جميع الدلائل تشير الى ان العالم مقبل على مرحلة من السلام والاستقرار وانتهاء عهد عدم الثقة والتصادمات، واكد ان سوق النفط لن تكون استثناء من ذلك التوجه.

واشار القويز في كلمته الى العراقيل التي تقيد نمو الطلب العالمي على النفط كالضرائب المفروضة على المنتجات البترولية والمساعدات المقدمة للفحم ومنتجات الطاقة البديلة.

وقال القويز:

ان المحادثات الخليجية مع الاتحاد الاوروبي عن الطاقة اسفرت عن تقارب بين الطرفين في تعريف مجالات التعاون المشترك والتي بعد تبلورها ستكون نموذجا طيبا للعلاقة بين المنتج والمستهلك.

وتطرق الى مجال آخر للتعاون بين شركات النفط الوطنية وبين شركات النفط العالمية وقال:

ان حالة التوتر بين الطرفين في السبعينات أدت الى انفصال بين أطراف السوق العليا والسفلى مما ساهم في حالة عدم الاستقرار التي عانى منها بعد ذلك.

برج النفط

هبوط الاسعار

تواصل اسعار النفط الخام هبوطها في الاسواق العالمية بسبب تزايد الكميات المباعة من قبل الدول غير الاعضاء في «اوبيك»، وهبوط كلفة الانتاج في بحر الشمال، مما يعني ان نفط بحر الشمال يبقى مربحاً في مستوى من الأسعار الآن أدنى من المستوى في وقت سابق. فقد هبطت الأسعار خلال العام الماضي ١٩٩٣ بنسبة ٢٥ في المائة، وهبطت كلفة الانتاج في بحر الشمال من ١١ دولاراً للبرميل الى ٤ دولارات.

هبوط العائدات الايرانية

خلال الأشهر العشرة الأخيرة من ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٣ الى ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ هبطت عائدات النفط الايرانية بنسبة ٢٠ في المائة فبلغت ١١.٤ مليار دولار، اي اقل خلال الفترة ذاتها من السنة السابقة بمقدار ٢.٨ مليار دولار. وذكر ان ايران تبيع برميلها باقل من ١٠ دولارات بغية زيادة مبيعاتها.

قرض للغاز القطري

وافقت الشركة القطرية للغاز «قطر غاز» على قرض قيمته ملياران من الدولارات لتمويل بناء معمل للتسييل. وهذا المعمل هو جزء من مشروع تسييل الغاز الطبيعي بكلفة ٦ مليارات دولار.

١٠ مليارات لطاقة الامارات

استثمرت دولة الامارات العربية المتحدة ١٠ مليارات دولار في بناء محطات توليد للطاقة. جاء ذلك في كلمة القاها سعيد الشامسي وكيل وزارة الكهرباء والماء في مؤتمر الطاقة الذي انعقد في دبي. وهذه ثانية مرة ينعقد فيها المؤتمر المذكور في دولة الامارات.

في تقرير للمؤسسة العربية المصرفية عن مشاريع تطوير الطاقة في العالم العربي

النفط ارتفع ٤ في المائة والغاز مشاريعه كثيرة

■ أظهر تقرير أعدته «المؤسسة العربية المصرفية» ان انتاج الدول العربية من النفط ومشتقاته ارتفع بنسبة ٤٪ خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٣ مقارنة مع الفترة المماثلة من عام ١٩٩٢. فبينما بلغ انتاج النفط ١٧.٧ مليون برميل يومياً في الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٢ ارتفع الى ١٨.٧ مليون برميل في الفترة نفسها من عام ١٩٩٣.

ولحظ التقرير ان انتاج الدول العربية، ما عدا الكويت، انخفض خلال الفترة المذكورة بمعدل واحد في المائة، الا ان ارتفاع متوسط الانتاج النفطي الكويتي الى ضعفي مستواه المسجل عام ١٩٩٢ ليبلغ ١.٩ مليون برميل يومياً، رفع الانتاج العربي الى ١٨.٤ مليون برميل يومياً.

وأفاد التقرير ان ارتفاع الانتاج النفطي الكويتي زاد حصة الدول العربية من اجمالي الانتاج العالمي الى ٢٨ في المائة مقابل ٢٧ في المائة عام ١٩٩٢، اذ زاد الانتاج العالمي للنفط نحو ٦٤.٨ مليون برميل يومياً عام ١٩٩٣.

وقالت المؤسسة في تقريرها:

ان عام ١٩٩٣ شهد عددا كبيرا من التطورات العربية في مجال الطاقة. اذ أبرمت الجزائر العام الماضي عددا من اتفاقيات بيع الغاز ليصل اجمالي التزامات بيع غاز الانابيب والغاز الطبيعي المسيل الى ٦٠ مليار متر مكعب سنويا بحلول السنة ٢٠٠٠. وللوفاء بهذه الالتزامات بدأ العمل في تنفيذ مشروع الخط الغربي لأنابيب الغاز الذي سينقل الغاز الجزائري عبر المغرب الى اسبانيا والبرتغال، ومشروع تمديد خط ترانسميد الى ايطاليا واوروبا الشرقية، في حين استمرت برامج تحديث المصانع الحالية لمعالجة الغاز الطبيعي السائل. واستمر العمل ايضا في تنفيذ خطط لزيادة انتاجية نواتج التكثيف الطبيعي السائل خلال العام خصوصا في ما يتعلق ببرامج تقدر كلفتها بخمسة مليارات دولار الهدف منها استخراج نحو ١.٥ مليار برميل من الغاز الطبيعي المسهل.

في البحرين كانت التطورات في قطاع النفط معتدلة خلال عام ١٩٩٣ وهدأت أنشطة التنقيب البحرية.

وفي مصر استمرت أنشطة تطوير قطاع الغاز واحلال الغاز محل النفط كوقود صناعي ومنزلي على قدم وساق مما أتاح موارد نفطية اضافية لغرض التصدير. وبينما يتوقع أن يرتفع انتاج مصر الحالي من الغاز البالغ ١.٢ مليار قدم مكعب يوميا مع توسيع الشبكة الوطنية لأنابيب توزيع الغاز، فان الهدف الحالي هو المحافظة على الانتاج النفطي البالغ معدله حاليا ٨٧٠ الف برميل يوميا.

واكتشفت شركة الموارد الطبيعية في الاردن كميات محدودة من النفط الخام قرب البحر الميت عام ١٩٩٣، الا ان التوقعات في شأن اكتشاف كميات مهمة من الغاز من جانب الشركة الاخرى التي تنقب عن الغاز في المملكة لم تتحقق. وكان انتاج الكويت من النفط عام ١٩٩٣ ضمن حصتها من انتاج منظمة «اوبيك» في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ البالغة مليوني برميل يوميا.

الا أنها تبنت أساليب فاعلة لتسويق انتاجها تضمنت عقوداً أبرمتها مع عملاء غير تقليديين. وفي الوقت نفسه استمر العمل في تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج اعادة بناء مصافيها، ويؤمل استكمالها في الربع الاول من السنة الجارية. وفي عام ١٩٩٣ بلغت سعة التقطير الأولية ٤٠٠ الف برميل يوميا. وكان من المتوقع ان ترتفع بحلول السنة الجارية ١٩٩٤ الى ٦٣٠ الف برميل يوميا.

وخلال العام الماضي ١٩٩٣ أبرمت ليبيا اتفاقا مع مصر بشأن اقامة شبكة للتوزيع ولعمليات البيع بالمفرد تسمى «شركة الاستثمارات المتحدة». وتملك شركة الاستثمارات النفطية الحكومية الليبية ٦٠ في المائة من أسهم هذه الشركة. في حين تملك الشركة العامة للبترول المصرية ١٠ في المائة من أسهمها. وتملك شركة مشتركة مملوكة للقطاعين الخاصين في الدولتين الـ ٣٠ في المائة المتبقية من أسهمها. والاتفاق الاخير يتبع اتفاقا عقد عام ١٩٩٢ بين الدولتين لاقامة شركة تتخصص في صيانة المصافي ومعامل البتروكيماويات واصلاحها اضافة الى صنع المعدات اللازمة لهذه المعامل. وحقق المغرب خلال العام بعض النجاح في تطوير حقل «بحري» للغاز.

وذكر التقرير ان احراز عُمان تقدماً جيدا في عام ١٩٩٣ في تنفيذ خططها في قطاع الغاز اثر عقد السلطنة اتفاقين من حيث المبدأ لبيع الغاز الطبيعي. وسيتم توقيع الاتفاق في صورة نهائية بعد استكمال دراسات الجدوى الاقتصادية . ويتعلق الاتفاق الاول بتصدير خمسة ملايين طن يوميا من الغاز الطبيعي المسيل بحلول نهاية العقد الحالي الى جهات في جنوب اوروبا والشرق الاقصى من جانب شركة الغاز الطبيعي المسيل العُمانية التي تأسست حديثاً. اما المشروع الثاني فيتعلق بمد خط أنابيب الى الهند لنقل نحو مليار قدم مكعب من الغاز العُماني الى هذه الدولة الآسيوية ابتداء من سنة ١٩٩٦، اضافة الى ذلك سيقوم مصنع للاسمدة مقره عُمان بانتاج الاسمدة خصيصاً للسوق الهندية. وللهند مكانة مهمة في قطاع النفط العُماني ايضا، اذ سيعالج النفط العُماني في مصفاتين في الهند.

وحقق مشروع غاز حقل الشمال في قطر بعض التقدم عام ١٩٩٣ ايضا. فقد عقد اتفاق مع شركة تايوانية تتعهد الاخيرة بموجبه بشراء مليوني طن سنويا من غاز المرحلة الثانية من المشروع الذي تديره شركة «رأس لفان» للغاز الطبيعي المسيل. وكان اتفاق مماثل عقد مع كوريا الجنوبية نهاية عام ١٩٩٢ لبيعها ٢.٤ مليون طن سنوياً من غاز الحقل القطري.

وفي المملكة العربية السعودية كان من المتوقع ان يتحول اهتمام القطاع النفطي من عمليات التنقيب الى عمليات التطوير. كما ان قرار دمج شركة «أرامكو» السعودية، عام ١٩٩٣ بشركة التسويق السعودية «سمارك» ساهم في الاسراع في تنفيذ مشاريع أمامية، بينما حققت سورية تقدماً في تنفيذ مشاريع غاز جديدة من شأنها افادة الاستهلاك المحلي. كما أقامت ايضا شركة مع مصر للتنقيب عن النفط في سوريا بالدرجة الاولى.

وبدأ العمل منتصف عام ١٩٩٣ في حقل «مسكار» للغاز في تونس. وتبلغ كلفة المشروع ٧٥٠ مليون دولار . ومن المتوقع ان تصل طاقته الانتاجية الى ١.٦ مليار متر مكعب سنويا.

وحققت تونس نجاحاً في اجتذاب الشركات النفطية في مناطق امتيازات برية جديدة أيضاً. وشهد قطاع الطاقة في دولة الامارات العربية المتحدة نشاطاً ملحوظاً عام ١٩٩٣. فقد عرضت امارة أم القيوين حقولاً بحرية وبرية على الشركات النفطية للقيام بعمليات التنقيب فيها، في حين كان من المتوقع ان تصادف عمليات التنقيب في رأس الخيمة نجاحاً في اكتشاف احتياطات من الغاز ونواتج التكثيف. وفي الشارقة كان يتوقع ان يتحسن احتياط الغاز ونواتج التكثيف بعد اكتشاف احتياطات مهمة في المنطقة الوسطى. وفي الفجيرة ستتحسن أنشطة انتاج الوقود اثر بناء مصفاة جديدة في الامارة تقدر طاقتها بنحو ٣٥ الف برميل يومياً. وأقامت دبي شركة الامارات النفطية الوطنية التي ستتولى دعم المشاريع المشتركة داخل الامارة وخارجها. وعقدت شركة غاز أبو ظبي «ادغاز» اتفاقا لمدة ٢٥ عاما مع شركة كهرباء طوكيو ستضاعف بموجبه الشركة اليابانية ما تشتريه من مصنع الغاز في جزيرة «داس» الى خمسة ملايين طن سنوياً. وبعد افتتاح حقل «مسيلة» الذي تبلغ طاقته ١٢٠ الف برميل من النفط يوميا في ايلول/سبتمبر الماضي تجاوز انتاج اليمن من النفط للمرة الاولى ٣٠٠ الف برميل يومياً في نهاية العام الماضي.

النحول والتنحيل بمعاونة خبراء يابانيين

«بورشه» تعيد بناء هيكليتها الادارية لارساء فلسفتها الصناعية الجديدة

■ في «زوفنهاوزن»، حيث مصانع شركة «بورشه» لصنع السيارات الرياضية الشهيرة على مقربة من مدينة «شتوتغارت» الالمانية، كان المسؤولون في الشركة على موعد مع وسائل الاعلام العالمية لعرض أحوال الشركة وأفاق مستقبلها. وقد عرض المسؤولون، بالاضافة الى تقريرهم المالي للسنة المالية الماضية وتوقعاتهم للسنة الراهنة، سياساتهم وخططهم الانتاجية.

وقد عرض الأفاق المستقبلية للشركة مديرها التنفيذي الدكتور وندالين ويديكنغ، وعرض أوضاعها المالية المدير المالي والتر غنوارت. اما الاوضاع الانتاجية فقد عرضها لوس مدير الانتاج.

كان واضحا من عرض التقرير المالي ان «بورشه» قد منيت بخسائر جسيمة في السنة المالية الماضية المنتهية في ٣١ تموز/يوليو ١٩٩٣، لعلها الاكبر من نوعها في تاريخ الشركة، بسبب استمرار الركود الاقتصادي في الدول الصناعية لمدة أطول مما كان متوقعا. فقد بلغت الخسائر الصافية لشركة «بورشه» في السنة المالية الماضية ٢٣٨.٨ مليون مارك الماني (١٣٦.٥ مليون دولار).

لكن الدكتور ويديكنغ قال: ان هذه الخسارة سوف تنزل الى ١٤٠ - ١٥٠ مليون مارك في السنة المالية الراهنة حتى ٩٤/٧/٣١ لتتوازن في السنة التالية وتعود الشركة الى الربح بعدها عندما يجري اطلاق السيارة الجديدة «بوكستر» (١٩٩٦). وعزا المدير التنفيذي التحسن المرتقب الى عدة عوامل أهمها خفض كلفة الانتاج باعادة تنظيم الهيكلية الادارية والانتاجية، والطلبيات المتزايدة على السيارة الجديدة «كاريرا ٩١١» التي جرى اطلاقها في الخريف الماضي في «كاب فيرا» في جنوب فرنسا، وتحسن الاحوال الاقتصادية في الولايات المتحدة واوروبا. وبالتالي فان الشركة سوف ترفع انتاجها من ١٢٥٠٠ سيارة في السنة المالية الماضية الى ١٦٠٠٠ سيارة في السنة الراهنة الى ١٨٠٠٠ سيارة في السنة المقبلة.

ومما يعزز الوضع المالي للشركة، اضافة الى انتاجها من السيارات الرياضية المتقدمة، عمليات الانتاج التعاقدي مع شركات أخرى، منها المشاركة في صنع الطراز «٥٠٠ إي» من سيارة مرسيدس بنز منذ عام ١٩٨٩ والتي تم انتاج ٢٦٠٠ وحدة منها في السنة المالية الماضية (نظير ٤١٠٠ وحدة في السنة السابقة).

بورشه ٩١١ كاريرا كوبيه وكابريوليه

وقد اكتسبت «بورشه» خبرة واسعة من انتاج هذا الطراز من سيارات «مرسيدس» مما أدى الى تطوير وبناء سيارة عالية الأداء مع «أودي» هي «أودي - بورش أفان ار. أس ٢»، التي سيجري صنعها في مصانع «زوفنهاوزن»، والتي ستكون سيارة «ستايشن او استايت» عالية الأداء مطورة على أساس «أودي ٨٠» مع عناصر وملامح تصميمية من «بورشه» كالمكابح وقوة المحرك المعززة الى ٣١٥ حصانا ناريا.

ويختلف التعاون مع «أودي» عن الاتفاق مع «مرسيدس» لأنه عقد شراكة يجري بموجبه تقاسم الارباح من المشروع المشترك. وهكذا تتوقع «بورشه» مصادر جديدة للدخل من المشاريع المكملة ومنها تقديم الخدمات والقطع اللازمة لشركات صناعية أخرى منها على سبيل المثال الطائرة الاوروبية المدنية «اير باص».

لكن الشيء الأهم الذي عرضته «بورشه» في لقاء خاص مع «الميزان» هو سياستها أو فلسفتها الانتاجية الجديدة، وهي فلسفة جديرة بالدرس والملاحظة من كافة الشركات الصناعية. وتقوم هذه الفلسفة على ما

التغيير التكنولوجي يجب ان يكون مستمراً لخفض تعقيدات الانتاج بزيادة العمل الهندسي

التدريب المستمر هو الوسيلة الوحيدة للتفوق على المنافسين

أسماه مدير الانتاج في «بورشه» «استراتيجية التنحيل لتغيير هيكلية الكلفة».

وكشف مدير الانتاج ان «بورشه» استعانت بخبراء يابانيين لرسم استراتيجيتها الجديدة نظرا للسبق الياباني في المنافسة الصناعية. لأن اليابانيين سبقوا الاوروبيين في هذا المضمار مدة لا تقل عن عشر سنوات. لكنه قال ان ذلك لا يعني تقليد اليابانيين، انما الافادة من خبراتهم. فالتوسع الياباني في الاسواق الاوروبية كان مذهلا، ليس فقط لأن المنافسة بدأت أبكر، بل لأن اليابانيين كانوا سريعين في انزال النماذج والطرازات الجديدة المتطورة الى الأسواق. وبالتالي فان الطراز الجديد لـ «بورشه» الذي سينزل الى الاسواق في ٩٧/١٩٩٦ والمعروف باسم «بوكستر» استغرق أربع سنوات بدلا من عشر سنوات.

وهناك أربعة من المعالم الرئيسية في الاستراتيجية الجديدة هي: الانتاجية العالية، النوعية الجيدة، الخدمة الممتازة، الهندسة المتطورة.

وهذه المعالم التي هي نتيجة مباشرة لعملية «النحول والتنحيل» تقابلها أربعة مظاهر تنحيلية موازية هي: خفض الكلفة، خفض التعقيد التقني والاداري، خفض رأس المال، زيادة الفكر الهندسي.

اما نظام «بورشه» للانتاج، فلا يكتفي بخفض الكلفة عن طريق الهيكلية الادارية فقط، بل يتعدى ذلك الى خفض المخزون، وخفض كلفة الشراء باقامة نظام لحصر الموردين وخفض عددهم واعتماد أصحاب النوعية العالية بكلفة منافسة وبسرعة في مطابقة التوريد مع الحاجة اليه من قبل «بورشه» وذلك من أجل خفض كلفة التخزين.

ويقوم الوجه الاداري من هذا النظام على اقناع الموظفين بالفلسفة الجديدة، والافادة من الاسلوب الياباني في العمل الجماعي، بمعنى ان يكون هناك فريق عمل في كل مجال بعينه، مثل فريق الراديو، فريق الكهرباء، فريق التصحيح وما الى ذلك. كما يقوم على اشاعة «ثقافة النوعية» حتى لا يكون خفض الكلفة على حساب النوعية، والارتقاء بهذه الثقافة الى مرحلة انعدام الاخطاء Zero Error فلا تعود هناك مرفوضات. وهذا يتم بشعور كل فرد في اي فريق انه صاحب الشان، اي انه منتج له سلعة منتجة وله زبون لهذه السلعة وعليه ان يسوقها كأنها لنفسه.

والاركان الاربعة لتحفيز الموظفين واقناعهم بالفلسفة الجديدة هي: الحركة، الانتاج، التطوير، التحسين المستمر، وهذا يقتضي الاستمرار في التدريب واليقظة لزيادة قبول الموظفين وزيادة فهمهم للتغيير التكنولوجي الذي يجب ان يبقى مستمراً من أجل خفض تعقيدات الانتاج بزيادة العمل الهندسي.

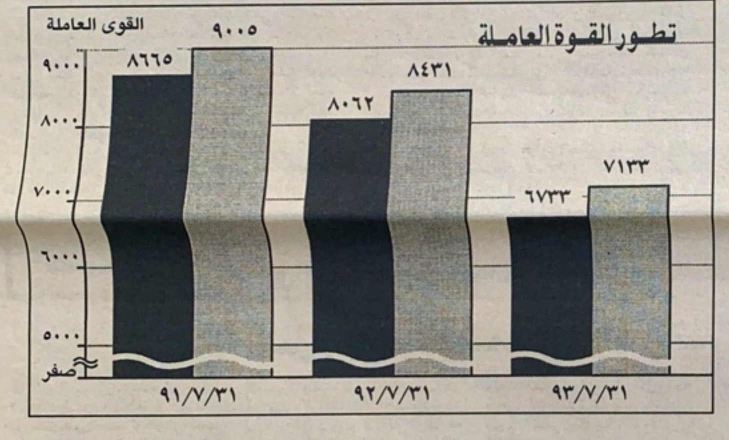
فالتنحيل أساسه اهتمام الادارة بالموظفين لأن الانتاجية العالية سوف تكون من خلالهم. فالنوعية العالية من الناس تنتج نوعية عالية. فالتدريب هو الوسيلة الوحيدة للتفوق على المنافسين، وذلك بالاستخدام الافضل للامكانيات الموجودة.



الدكتور وندالين ويديكنغ رئيس مجلس الادارة



وولتر غنوارت مدير الشؤون المالية



ففي عام ١٩٩٢ بلغ عدد ساعات التدريب في «بورشه» ٢٥٠٠٠ ساعة (بمعدل ٥ ساعات للرجل الواحد). وفي ١٩٩٣ بلغ ٤٠٠٠٠ ساعة (١٧ ساعة /رجل)، وفي ١٩٩٤ سيكون ٧٥٠٠٠ ساعة (٤٠ ساعة/رجل) وفي ١٩٩٥ سيكون ١٣٦٠٠٠ ساعة (٨٠ ساعة/رجل).

كذلك يجري اعتماد اسلوب حل المشاكل الذاتية جماعيا، اي في كل فريق من ٧ - ١٠ اشخاص، من دون الرجوع الى فوق، على أساس نظام الاقتراحات بحيث يتعين على كل موظف تقديم اقتراحات جديدة في الاطار الخاص بهذه الفلسفة، كما يتعين على الادارة بموجبه استخراج الأفكار من الموظفين.

فقد بقي اليابانيون عشر سنوات للوصول الى ما معدله ٨٠ اقتراحا للموظف الواحد. اما في «بورشه» فقد بلغ المعدل ٤٠ اقتراحا من حزيران/يونيو الى آب/اغسطس من السنة الماضية، ومن المنتظر ان يصل المجموع في ١٩٩٤ الى ٣٠٠٠٠ اقتراح، مع مكافآت لأحسن الاقتراحات. ومن هنا يتبين أهمية اعطاء الاولوية لتدريب الموظفين بغية الاهتداء الى المزايا القيادية للمبرزين منهم، على ان تكون الأولوية التالية هي العمل الجماعي على قاعدة «خطوة واحدة من ١٠٠ شخص خير من ١٠٠ خطوة من شخص واحد».

كان عام ١٩٩٣ عام خفض الكلفة في «بورشه» بتقليص القوة العاملة في الدرجة الأولى، لكنه ايضا جرى خفض طبقات الادارة من ٦ طبقات الى ٤ طبقات تسهيلا للاجراءات العملية. فالهدف ليس اللحاق بالمنافسين، بل احراز سبق عليهم في كافة المجالات.

وبالتالي فان من واجب الموظفين الدفاع عن شركتهم، والوقت هو السلاح. عليهم ان يشعروا ان الوقت ضدهم. اما سنة ١٩٩٤ فسوف تكون سنة ارساء الانظمة لتكون سنة ١٩٩٥ سنة العمل الجماعي فعلا.

وأمام كل فريق عمل الأن لوحة تسجل عليها يوميا الاخطاء او الاختلالات التي واجهت الفريق، وكيفية حلها، والوقت المهدور في اصلاحها، والاقتراحات اللازمة لاجتنابها في المستقبل وصولا الى الصفر. وهذه اللوحات البيانية أساسية لعملية التحليل، لأن الغاية من عملية التحليل هي البحث عن نقاط الضعف اينما وجدت. ويجري ذلك تحت شعار «الوقاية خير من اعادة العمل»، اي ان القيام بالعمل بصورة صحيحة يجنب اعادته من جديد بكلفة مضاعفة.

ومن التحسينات التي اقترحها اليابانيون وأخذت بها «بورشه» مبدأ التجميع بأسلوب السوبر ماركت. اي ان العمال الذين يقومون بالتجميع على خط تجميع السيارات يجب ان تتيسر لهم كافة القطع اللازمة في وقت واحد في مكان قريب في متناول يدهم بدل «القفز كالسعادين»، كما قال خبير ياباني: للبحث عن القطع اللازمة هنا وهناك. وبالتالي تم تركيب شعرية نقالة عند كل مرحلة تجميع تحمل قطع المحرك او الهيكل التي ينبغي تركيبها في وقت واحد بدل البحث عنها واحدة واحدة في أماكن مختلفة.

وتقوم «بورشه» الأن بالتخفيف من النزعة القومية في الانتاج والاعتماد اكثر فاكثر على العالمية، اي البحث عن الموردين الذين تتوافر لديهم شروط النوعية والكلفة في اي مكان في العالم، فلم يعد الاهتمام بالشراء من الالمان فقط من الاولويات فالمحطة الرئيسية في خط التجميع الأن هي من صنع أيطالي. وتبلغ نسبة المشتريات الخارجية في الوقت الحاضر ١٠٪ وتأخذ في التصاعد.

بقي ان نعرف ان مقاعد السيارة الواحدة من سيارات «بورشه» تحتاج لتنجيدها الى جلود ثماني بقرات. فاذا كانت الشركة تنتج في اليوم الواحد ٨٠ سيارة فانها تحتاج يوميا الى سلخ جلود ٦٤٠ بقرة!



بروفيل

«الإستيذ»...

■ حتى الآن، مثّل الرئيس نبيه بري، او «الإستيذ» كما يناديه جماعته، دوراً برلمانياً ملحوظاً مع أنه لم يسبق له أن دخل البرلمان. بل إنه مثّل دوره البرلماني على نحو أفضل من تمثيله للدور الميليشياوي السابق في زمن الحرب.ومع انه ليس معروفاً عن بري أنه يتمتع بالقسوة المطلوبة في الميليشيات، كذلك لم يكن معروفاً عنه، قبل توليه رئاسة مجلس النواب، انه يتحلى بالعديد من المواصفات البرلمانية ومنها الظرف والادارة المرحة للجلسات. حتى ليحار المرء كيف تسنى لهذا الرجل أن يقود ميليشيا عسكرية!

وقد يكون ان «الإستيذ» أراد ان يتشبه بأسلافه الذين حل محلهم، وعلى رأسهم الزعيم الوائلي أحمد بك الأسعد الذي خطر له ذات يوم ان يعلن عن عزمه على تشكيل جيش قوامه عشرون ألف مجاهد، فاطلق عليه الشاعر العاملي الراحل موسى الزين شرارة في قصيدة مشهودة «صاحب العشرين ألف مجاهد»! هذا الجيش من المجاهدين الذي لم يشكله أحمد الأسعد شكله نبيه بري. فلم يكن أحمد الأسعد بحاجة اليه ليصل.

فالزعامة الوائلية كانت ولا تزال عقدة الرئيس بري بالرغم من انه ليس له منافس الآن على رئاسة المجلس بفضل الرئيس السابق حسين الحسيني الذي ارتكب الخطأ المميت بمحاولة تنصيب نفسه مدى الحياة!

لقد صور بري فوزه «الساحق الماحق» في الانتخابات الأخيرة بالائتلاف مع «رسالة الحريري» في الجنوب، بأنه نهاية مرحلة تاريخية من الاقطاع السياسي امتدت أربعة قرون. فكأنه ذلك الرجل الذي خرج من العامة في العهد الفاطمي في الجنوب وأطلق على نفسه لقب «الأميرة علاقة» وسك عملة خاصة به ونقش عليها عبارة «عزّ بعد فاقة الأمير علاقة» انتقاماً من التاريخ!

والواقع ان الحكم الفاطمي، في القرن العاشر، كحكم شيعي، كان اكثر الانظمة التي مرت على المنطقة انفتاحاً على بقية الطوائف والديانات، فتبوأ المراكز القيادية فيه، في الدولة وفي المجتمع. مسلمون سنة، ونصارى ويهود. حتى الأرمن وصلوا فيه الى أعلى السلطة (راجع مقالة «نحو حداثة اسلامية» في صفحة الآراء). وقد يفسر هذا الاهتمام الشديد الذي يظهره الرئيس بري للحفريات الأثرية في بلدة قانا الجليل حيث اجترح السيد المسيح أول معجزة له على ما جاء في الكتب، وذلك بتحويل الماء الى خمر في عرس جرى هناك بحضور قائد المائة الروماني. اما المعجزة الجنوبية الآن فهي تحويل الخمر الى ماء!

وربما كان هذا يفسر ايضا اهتمام الرئيس بري بزيارة البابا المزمعة الى لبنان بعد زيارته هو الى الفاتيكان منفردا وكأنه ينتظر تتويجاً ما سوف تشهده قانا الجليل!

طبعاً لن يقع بري في خطأ الأمير علاقة بتتويج نفسه ملكاً على الجنوب. لكن الأدهى من ذلك ان يتصرف وكأنه الملك المتوج على الجنوب، والحقيقة ان انتصاره على الزعامة الوائلية فيه الكثير من المبالغة، والحق يقال ان ترشيح الرئيس كامل الاسعد نفسه للانتخابات الماضية مع معرفته الأكيدة بنتائجها، هو الذي أعطاها مسحة من الشرعية كادت تفتقر اليها من جراء المقاطعة المسيحية. والأسعد له أسبابه، وربما كان من أسبابه انه أراد للانتخابات ان تأخذ صفة «التسلم والتسليم» وإن كان الرئيس بري قد أعطاها صفة النصر التاريخي لنضال ضد الاقطاع دام أربعمائة سنة!

لكن في الجنوب من يرى ان الأمور هناك تتحول من اقطاع الى اقطاع. فلو كان مجيء بري، كما يقولون، نصراً تاريخياً لما كان دخل في لعبة المقاسمة والحصص مع الرئيسين الآخرين، وحتى في لعبة التقاسم للمغانم والغنائم يزعمون ان بري قد رضي بالقسمة الضيزى!

فرصة كانت تاريخية أما نصره فلم يكن كذلك. فالمسألة الآن نسبية. واي فضل هو ان يكون فضله على غيره ان غيره ربما رضي بحصة أقل!

وفي أغلب الظن ان الرئيس الياس الهراوي هو اكثر اركان الدولة تضايقاً من بري . فالهراوي ذاهب وبري باق. وفي اللعبة الثلاثية المحاور يناور رئيس المجلس دائما حتى يكون مسانداً لرئيس الحكومة . يمتص عنه الصدمات. يقيه من الطعنات الجارحة، يتلقى عنه بصدره الكدمات. وفي الوقت ذاته، يبدو وكأنه في موقف المحايد وضد الحكومة اذا اقتضى الأمر.

وربما كان في دقة هذا الموقف وحساسيته سر مبالغة الرئيس بري في «مسيحيته» سواء في الفاتيكان او في قانا الجليل. فقد أسقط الهراوي من الحساب تقريباً، ويحاول ان يقنع المسيحيين بأنه يمثلهم!

«البريون» في الكواليس يقولون ان المعادلة السياسية في الحكم اللبناني الآن هي ان الهراوي في يد الحريري وان الحريري في يد بري. لكن الحريري، كما شاهده اللبنانيون في لندن بعدما وزع عليهم حمولة طائرته من الكراريس الأنيقة البيضاء التي تتضمن خطابه «التاريخي» امام مجلس النواب، يبدو غير حاسب حساب أحد وكأن الجميع في جيبه!

ولما كانت جيب الحريري تتسع للجميع، فليس بعيداً او مستبعداً ان تكون العلاقة الحريرية – البرية أوثق وأبعد مدى مما هو ظاهر على السطح!

ففي جيب الحريري ايضا ورقة سحرية أشار اليها في لندن وهي تعديل «اتفاق الطائف». والهمس في الكواليس ان اول تعديل لاتفاق الطائف، اذا حصل، سوف يكون اعادة مدة رئاسة المجلس الى سابق عهدها اي سنة واحدة بدل السنوات الأربع التي أصر عليها حسين الحسيني حتى لتبدو أطول من القرون الأربعة التي حددها نبيه بري حتى انتهت اليه!

فالحريري، كما تعلمون ، يحب الديموقراطية!

الضيف

رفيق الحريري لرجال الأعمال اللبنانيين في لندن:

كل واحد يعمل... «ترانه»!

■ كان الرئيس رفيق الحريري، وهو يتحدث الى رجال الأعمال اللبنانيين في فندق «دورشستر» اللندني، حيث استضافته حكومة صاحبة الجلالة، مفعماً بالثقة بالنفس، ولا سيما انه حمل معه أخباراً سارة من لقائه مع رئيس الحكومة البريطانية جون مايجر. وقد حضر الحريري اللقاء ضيفاً على «الشعبة اللبنانية» في غرفة التجارة العربية – البريطانية، وهي شعبة يترأسها المصرفي والصناعي اللبناني المعروف جورج عسيلي الذي سبق له ان استضاف على صعيد آخر الوزير وليد جنبلاط.

ثقة الحريري بنفسه، وهو يتحدث الى نظرائه الأقل حظاً، كانت على الأرجح نابعة من مساواته بين الثقة بحكومته والثقة بلبنان، فكأنه يقول: من وثق بي فقد وثق بلبنان!

والأهم من ذلك، أن ثقة الحريري بنفسه لم تصل الى درجة الغرور... «حتى الآن»، على قول الأمير علي آل ناصر الدين. وفي أغلب الظن ان الحريري أخذ الثقة لنفسه وترك الغرور لغيره ليغتر باسمه!

فالحريري يعرف بالتجربة الحكمة القائلة: «وما يد إلا يد الله فوقها»!

وأهم ما قاله رئيس الحكومة، والحقيقة ان كل ما قاله ذو أهمية، هو أنه يؤمن بالديموقراطية وبالتعددية وبالتوازن. وبالتالي، فهو يرحب بالنقد البناء الهادف الى التقويم، لكنه شجب النقد الهادف الى التهشيم. ونأمل أن يصنفنا الرئيس الحريري من أهل التقويم لا من أهل التهشيم... لعلنا نهتدي الى الصراط المستقيم!

إن قليلين من حضور المضافة العسيلية كانوا يعرفون ان الرئيس الحريري يتمتع بنوع خاص وخاطف من خفة الروح والنكتة العابرة. ومن ذلك انه داعب وزير الدولة المرافق له في الوفد الاستاذ جان عبيد بأن أطلق عليه أمام الملأ لقب «الرئيس جان عبيد». وعندما تحدث الرئيس الحريري لرجال الأعمال اللبنانيين عن مرحلة السلام المقبلة على المنطقة، أطلق لخياله العنان ليصف ما هو آت بأنه حالة جديدة لم يدركها أحد من جيله أو الجيل الأصغر منه أو الأكبر قليلا. فقد قال لرجال الأعمال: تصوروا انه سوف يكون بامكانكم ان تنتقلوا من لبنان الى مصر براً في غضون ساعات قليلة من غير انقطاع. هذا ليس معروفا لدينا الا في أيام والدي الذي كان يسافر... وكاد لسان الحريري يزل ليذكر وسيلة النقل على انها دابة لا تليق بالمقام، فاستطرد قائلا: ... «الذي كان يسافر على ظهر حصان»!

لكن أحداً في عصر السلام المقبل لن يسافر من لبنان الى مصر على ظهر دابة أو حصان كما فعل الأقدمون حتى جيل أبي رفيق. انهم سوف يسافرون بالسيارات الفارهات على الأوتوسترادات الواسعة، أو الحافلات والقطارات السريعة.

وهنا خطرت خاطرة عسيلية من وحي خبر متداول في الكواليس (راجع رئيسية الصفحة الأولى)، فسأل رئيس الشعبة اللبنانية رئيس الحكومة عن صحة الخبر القائل بأن اسرائيل تعد العدة لاقامة شبكة قطارات تصل بين الاقطار المجاورة، وكان رد الحريري ايضاً على شكل نكتة إذ قال، ان لبنان لن يفعل شيئاً من هذا القبيل أو يبحث فيه قبل إحلال السلام إحلالاً تاماً، وانه من الآن الى ان يتم ذلك «فكل واحد يعمل ترانه». و... «كل واحد يعمل ترانه» عبارة لها أكثر من معنى. فهي لا تنفي امكانية ربط «التران» اللبناني بنظيره الاسرائيلي ذات يوم، بقدر ما تؤكد عزم الحريري على بناء «التران» اللبناني... وأي «تران» هو هذا!

والواقع ان هذه العبارة اللطيفة الظريفة التي ضحك الحاضرون فور سماعها من فم الرئيس الحريري، تصلح شعاراً لدولة «الترويكا» اللبنانية حيث «كل واحد يعمل ترانه»، وحيث هناك «ترانات» تعمل على خطوط ضيقة وأخرى تعمل على خطوط عريضة، كما إن هناك «ترانات» كثيرة تعمل على خطين وربما على ثلاثة خطوط!

واذا شئنا المزيد من الدقة لجاز ان نقول ان تلك «الترانات» موصولة بخطوط وشبكات «للترانات» المماثلة عبر الحدود في هذا الاتجاه أو ذاك، وان كان الرئيس الحريري لا يرغب في أن تكون «الترانات» مفتوحة على بعضها فرفع شعار «كل واحد يعمل ترانه». ولكن ماذا لو قررت جامعة الدول العربية اعادة تسيير خط سكة حديد الحجاز التي انقطعت في الحرب العالمية الأولى وما زالت مقطوعة الى اليوم، وربما الى اليوم الموعود الذي يحل فيه السلام فلا يعود «كل واحد يعمل ترانه»، بل يصبح «التران» يعمل لكل واحد كما كان في الجيل السابق لجيل أبي رفيق، أي جيل «لورنس أوف أرابيا»، الذي نسف خط الحجاز في زمانه.

وبعد ذلك وجد الحريري من يسأله من رجال الأعمال بقوله: وماذا نقول يا دولة الرئيس لزملائنا الأجانب الذين يحجمون عن زيارة لبنان بحجة انهم لا يستطيعون الذهاب الى الجنوب؟

فأجابه الحريري: «بسيطة... قل لهم ان أبا رفيق يذهب يومياً الى الجنوب»...

وغصّت القاعة بالضحك.

ولم يكن الرئيس الحريري أقل ظرفاً في لقائه مع الصحافيين في «جمعية المراسلين الأجانب» فداعبهم وداعبوه، وكأن شغل الصحافيين هو المداعبة لا المراسلة. وقد سأله أحدهم ان بعض الدول العربية انفقت المليارات في أفغانستان، فلو انفقت هذه الأموال في لبنان لكان بأحسن حال. فأجابه الحريري بقوله: «لكن أفغانستان ليست بأحسن حال»!

وكان الحريري واضحاً ولاذعا في أجوبته الفلسطينية حين أكد جازماً بأن لبنان لن يقبل بتوطين الفلسطينيين أو تجنيسهم. وسئل ما اذا كان سيستقبل ياسر عرفات كما استقبله الملك فهد فقال: «عليه ان يقدم طلباً».

ولما رأى ان هذا الجواب لم يرق للمراسلين الفلسطينيين أعطى جوابه الأول نبرة مختلفة. ثم سئل عن مجيء أحمد جبريل («الجبهة الشعبية – القيادة العامة») الى لبنان قبل أشهر، وما اذا كان قد حصل على تأشيرة دخول فقال مازحاً: «أنا شخصياً لم أشاهد باسبوره»! ومع ان الرئيس الحريري يعول كثيراً على بناء الفنادق في لبنان لاستيعاب الحركة المتزايدة باتجاه لبنان، فقد ابلغ الصحافيين شعاراً سمعوه لأول مرة: «لبنان ليس فندقاً». الآن بدأ الناس يعرفون من الحريري ما ليس لبنان بقي ان يعرفوا ما هو لبنان؟

النـــاس

● أقام هشام الصلح في منزله في لندن لقاء مع الدكتور روبرت شاهين رئيس الجامعة الاميركية في بيروت وضم عدداً من قدامى خريجي الجامعة.

وكان هشام الصلح قد نظم عشاء خيريا في فندق «دورشستر» اللندني على شرف رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري وعقيلته السيدة نازك والوفد الرسمي المرافق له الذي ضم الوزراء جان عبيد وبشارة مرهج ومحسن دلول ، ذهب ريعه الى مستشفى الجامعة . والقى الصلح كلمة نوه فيها بجهود قدامى الخريجين في دعم جامعتهم ومؤسساتها ، كذلك القى الحريري كلمة حث فيها اللبنانيين المقيمين في الخارج على العودة الى لبنان. وتبرع حسيب الصلح بمبلغ نقدي كبير لمستشفى الجامعة بالاضافة الى تبرعه بكلفة العشاء الذي ضم ما يزيد على ٥٠٠ شخص.

● هذه السنة كان دور لبنان لاستضافة عدد أكبر من الاعضاء المشتركين في مؤتمر الاقتصاد العالمي، الذي جرى في دافوس (سويسرا). في الشهر الماضي. والليلة اللبنانية كانت عامرة بالاطايب أعدها تسعة طهاة أرسلتهم ميرنا البستاني، صاحبة فندق «البستان» (بيت مري) مع ستة اطنان من المأكولات اللبنانية نقلتها طائرة طيران الشرق الاوسط (الميدل ايست) الى جنيف.

أبرز ضيوف الليلة اللبنانية التي أقيمت في قاعة «كونغرس هول» كان المستشار الالماني هيلموت كول ووزير الخارجية المصرية عمرو موسى ورئيس الحكومة الفرنسية السابق ريمون بار ورئيس المفوضية الاوروبية جاك دولور وصدر الدين أغا خان.

ولأن المؤتمر خلا من حضور رسمي لبناني ، فقد اضطر بعض المشاركين من القطاع الخاص الى استقبال الضيوف الذين جرى استنسابهم ووجهت اليهم الدعوات باعتبارهم من دول صديقة للبنان، وكان بين المستقبلين كل من النقيب عدنان قصار، النقيب ريمون عودة، نعمة طعمة، ميرنا البستاني، جورج عسيلي ، فؤاد الخازن، سمير لحود، توفيق غرغور.

وكان بين الحضور من رجال الاعمال اللبنانيين ميشال خلاط، البير ابيلا و طوني معماري.

● بمناسبة مرور ٤٠ عاما على تأسيسها دعت وكالة «ريكس فيتشرز» الى حفلة كوكتيل اقامتها في قاعة الاحتفالات الخاصة في مركزها في لندن يوم الثلاثاء ١٩٩٤/٢/٨ حضرها عدد كبير من رؤساء تحرير المطبوعات البريطانية والعربية الصادرة في لندن.

وكانت وكالة «ريكس فيتشرز» قد دخلت مؤخرا في شراكة مع وكالة «بروكسيما للنشر والعلاقات العامة» أصبحت بموجبها الوكيل الوحيد المعتمد لـ «ريكس فيتشرز» في الشرق الاوسط.



جريدة اقتصادية مستقلة

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر — مدير الانتاج: عماد الفرزلي — العلاقات العامة: كمال فرج الله

التصميم والاخراج: Master Art & Design Ltd.

المكاتب: ROSEBERY HOUSE, 70 ROSEBERY AVENUE, LONDON EC1R 4RR, TEL: (071) 837 0154, FAX: (071) 837 0165 — برج السادات، الطابق الثالث، شارع إميل اده، راس بيروت - لبنان، هاتف: ١٥٦ ٨٦٨

التوزيع: الشركة العربية للتوزيع - بيروت، تلفون: ٣٤٢٨٧٠ - ١٤٥ ٣٤٣، فاكس: ٦٦٢ ٨٦٤، كويك مارش - لندن، تلفون: ٢٨٨ ٥٣٣٠ (٠٨١)

الاعلانات: CHW COMMUNICATIONS, 8 SEYMOUR PLACE, LONDON W1H 5WF, TEL: (071) 258 0787, FAX: (071) 723 1329